

كما تتوجه اللجنة المالية بالثناء والتقدير الى ابناء هذا الوطن لما بذلوه من تقان وتضحيات لبناء الاردن الجديد ، وبما اظهروه من وعي واخلاص لخدمة وطننا العزيز .

كما تتقدم اللجنة المالية بالشكر والتقدير الى كل من ساهم معها بافكاره وارائه باثراء المناقشات القيمة التي جرت حول مناقشة مشروع قانون الموازنة . كما تشكر اللجنة جميع العاملين بوزارة المالية وجهاز موظفي دائرة الموازنة العامة الذين ساهموا باخراج واعداد مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ .

حفظ الله الاردن الغالي وحفظ مسيرته المظفرة بقيادة الحسين الباني . سائلين الله عز وجل السداد في القول والرشاد في العمل والله سبحانه الموفق وهو الهادي الى سواء السبيل . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

حكم خير

« اللجنة المالية »

« امين عام مجلس الامة »

السيد الامين العام : ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

دولة رئيس المجلس : ترفع الجلسة الى موعد آخر .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

امين عام مجلس الامة

حكم خير



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الاعيان

محضر الجلسة التاسعة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢ / شعبان / ١٤١٥ هجرية الموافق ١٩٩٥/١/٣ ميلادية .

الجلد (٣٢)

العدد (٩)

- جدول الاعمال -

الصفحة

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - تلاوة الاجازات والاعتللات .
- أ - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد محمد عودة القرعان .
- ٣ - قرارات اللجان :
- أ - قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ ١٩٩٥/١/١ ، بشأن مشروع

مكتبة
مجلس الاعيان

الصفحة

- قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ .
 ب - مناقشة قرار اللجنة المالية ومشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ ، واتخاذ القرار بشأنهما .
 ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

١١٣

محضر الجلسة

- ٥ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .
 ٦ - معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير المياه والري .
 ٧ - معالي الدكتور عبدالسلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
 ٨ - معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .
 ٩ - معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .
 ١٠ - معالي السيد خالد الفزاوي : وزير العمل .
 ١١ - معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .
 ١٢ - معالي الدكتور فواز ابو الغنم : وزير الشباب .
 ١٣ - معالي الدكتور ريماء خلف : وزير الصناعة والتجارة .
 ١٤ - معالي الدكتور عبدالرزاق النسر : وزير الأشغال العامة والإسكان .
 ١٥ - معالي السيد جمعه حمس : وزير الثقافة .
 ١٦ - معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير البريد والاتصالات .
 ١٧ - معالي السيد عادل القضاء : وزير الترميم .
 ١٨ - معالي الدكتور محمد الدلبات : وزير دولة للتنمية الادارية .
- في تمام الساعة (العاشر) من صباح يوم (الثلاثاء) الموافق ١٩٩٥/١/٣ ميلادي ، عقد مجلس (الاعيان) جلسته (التاسعة) من الدورة (العادية الثانية) برئاسة (دولة الاستاذ احمد اللوزي) وحضور عطوفة امين عام مجلس الامة السيد (حكيم خير) .
- وتغيب باجازة من الاعضاء السادة :
 وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :
 ١ - دولة السيد زيد الرفاعي .
 ٢ - معالي السيد احمد الطراوله .
 ٣ - معالي المشير حابس المجالي .
 ٤ - سعادة السيد محمد عودة القرعان .
 ٥ - سعادة الدكتور داود حنانيا .
 ٦ - سعادة السيد عبد المجيد شومان .
- وحضر من الحكومة :
- ١ - دولة الدكتور عبد السلام المجالي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
 ٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
 ٣ - معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
 ٤ - سماحة الشيخ عبدالباقى جمو : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .

هكذا من لاصح

١٩- معالي المهندس منصور بن الطريف :
وزير الزراعة .

٢٠- معالي الدكتور راتب السعود : وزير

التعليم العالي .

٢١- معالي السيد محمد الذويب : وزير
دولة .

٢٢- معالي السيد بوليق كركاشان : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٣- معالي الدكتور عبدالله الجازي : وزير
دولة .

٢٤- معالي السيد هشام الجبل : وزير
العدل .

٢٥- معالي السيد يوسف الدلايخ : وزير
دولة .

٢٦- معالي السيد طلال عريقات : وزير
الطاقة والثروة المعدنية .

دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم ، النصاب
قانوني واعلن بدء الجلسة / جدول الأعمال .

السيد الامين العام :

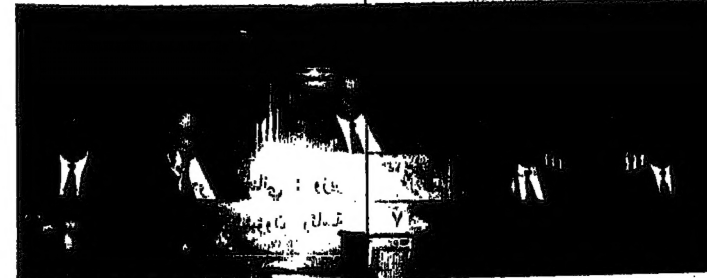
١ - تلاوة ويحضر الجلسة البهاية .

دولة رئيس المجلس : جاهل يوافق المجلس

الكرم على محضر الجلسة السابقة واعفاء
الامين العام من التلاوة ؟

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي



دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

السيد الامين العام :

٢ - الاجازات والاعتذارات :

١ - طلب معذرة مقدم من دولة العين

السيد زيد الرفاعي المحترم .

٢ - طلب معذرة مقدم من سعادة

العين السيد محمد عودة القرعان

المحترم .

دولة رئيس مجلس الاعيان الاكرم

تحية طيبة وبعد .

فاثني بالتغيب مضطراً عن جلسات

المجلس ولجانه اعتباراً من تاريخه ولغاية ينوم

١٩٩٥/١/٨٩ فأرجو التكرم بالعلم والمعذرة .

وتفضلوا دولتكم بقبول اجل الاحرام

١٩٩٥/١٢/٢٧

محمد عودة القرعان

٣ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين

الدكتور داود حنايا المحترم .

٤ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين

السيد عبد المجيد شويان المحترم .

٥ - طلب معذرة مقدم من معالي المشير

حابس المجالي المحترم .

٦ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد

احمد الطراوي المحترم .

والله دولة رئيس المجلس جاهل يوافق المجلس

الكرم حلقاً للمعذرة اصحابنا الدولة والمجالس

والصلوات على الاعضاء .

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

السيد الامين العام :

٣ - قرارات اللجان :

أ - قرار اللجنة المالية رقم (٥) تاريخ

١٩٩٥/١/١ ، بشأن مشروع قانون

الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ .

دولة رئيس المجلس : سعادة مقرر اللجنة

المالية .



الدكتور كمال الشاعر مقرر اللجنة

المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٥)

دولة الرئيس :

حضرات الاعيان المحترمين :

اجال مجلس الاعيان في جلسته المتقدمة

بتاريخ ١٩٩٥/١/٢٧ مقرر قانون الموازنة

العامة للسنة المالية ١٩٩٥ .

الدواب : التوفيق الى اللجنة المالية لدراسته وايداعها

الرأي في جهتها لاتخاذ قرار بشأنه .

مجلسكم الكرم بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

دولة رئيس المجلس : موافقون بجمع ثلثي

هكذا منه لا يصح

فقدت اللجنة سبعة اجتماعات صباحية ومساءلية في الفترة الممتدة بين ١٩٩٤/١٢/٢٧ و ١٩٩٥/١/١ برئاسة مقرر اللجنة سعادة الدكتور كمال الشاعر وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة :-

عز الدين المفتي ، سالم مساعدة ، مروان الحمود ، الدكتور رجائي المعشر ، طاهر حكمت ، احمد العقيلة وحمام المعايطة .

وقد شارك في بعض اجتماعات اللجنة اصحاب المعالي والسعادة عبدالله صلاح ، ليلي شرف ، جودت السبول ، نذير رشيد ، الدكتور غيث شبيلات ، نائلة الرشدان وصيتان الماضي .

وبناء على دعوة من سعادة مقرر اللجنة فقد حضر اجتماعات اللجنة في ٢٧ و ٢٨ و ١٩٩٤/١٢/٣١ معالي سامي قموه وزير المالية، وعلى التوالي ، معالي الدكتور هشام الخطيب وزير التخطيط ومعالي الدكتور رجا خلف وزيرة الصناعة والتجارة ومعالي الدكتور محمد سعيد النابلسي محافظ البنك المركزي ومعالي عبد الرؤوف الروابده وزير التربية والتعليم ومعالي الدكتور محمد الذنيبات وزير التنمية الادارية ومعالي عادل القضاء وزير الترميم ومعالي منصور بن طريف وزير الزراعة ومعالي طلال عريقات وزير الطاقة والثروة المعدنية ، كما حضر اجتماعات اللجنة معالي الدكتور كامل العجلوني رئيس جامعة العلوم والتكنولوجيا ومعالي الدكتور محمد حمدان رئيس جامعة الزرقاء وعطوفة الدكتور فوزي غراية رئيس

الجامعة الاردنية وعطوفة الدكتور محمد عدنان البخت رئيس جامعة آل البيت وعطوفة الدكتور عبد الرحمن عطيات رئيس جامعة مؤتة وعطوفة الدكتور ياسر العدوان نائب رئيس جامعة اليرموك .

كما حضر اجتماعات اللجنة عطوفة السيد وليد الدويك مدير عام مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية وعطوفة السيد محمد سعيد عرفة مدير عام سلطة الكهرباء الاردنية وعطوفة مدير سوق عمان المالي الدكتور امية طوقان وعطوفة مدير دائرة الموازنة السيد عبد الرحمن العجلوني وعطوفة السيد منصور حدادين مدير عام دائرة ضريبة الدخل وعطوفة السيد موسى الجفير مدير عام مؤسسة المناطق الحرة وعطوفة السيد محمد البطاينة مدير عام المؤسسة الاردنية للاستثمار .

وكان مقرر اللجنة الدكتور كمال الشاعر قد حضر اجتماعات اللجنة المالية لمجلس النواب وشارك في مداوالاتها وذلك رغبة من اللجنة المالية في تسهيل عملها وانجاز المهمة المناطة بها وترسيخا لبدأ التعاون بين مجلسي الاعيان والنواب .

لقد تدارست اللجنة المالية مشروع قانون الموازنة في ضوء خطاب الموازنة الذي قدمه معالي وزير المالية و تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب ، وزد دولة رئيس الوزراء وزد معالي وزير المالية بعد الانتهاء من مناقشة مشروع القانون واجابات اصحاب المعالي والعطوفة الوزراء والامناء العامين وكبار المسؤولين في

وزاراتهم لدى مناقشتهم من اعضاء اللجنة المالية لمجلسكم الكريم .

كما اطلعت اللجنة على التوصيات التي تضمنها تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب ، والتي اقرها مجلس النواب المقرر ، باعتبارها توصيات يوكل امر تنفيذ ما يقع منها ضمن اختصاص السلطة التنفيذية الى تلك السلطة . اما ما يتطلب منها تقديم تشريعات فان بحثها سيتم عند تقديمها الى مجلس الامة وفقا للاصول الدستورية .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

بعد انتهاء الحرب الباردة توجه العالم برمته الى مرحلة تاريخية جديدة تتسم ملامحها بما يلي :-

١ - التعاون الدولي في تحكم دول العالم بالاداء الكلي لاقتصادها وبصورة خاصة للمحافظة على نسب منخفضة من التضخم واستقرار الاسعار ، وتخفيض او الغاء العجز في موازنتها ، وتحقيق التوازن في موازين مدفوعاتها .

٢ - الانفتاح الاقتصادي اقليميا وعالميا في مجالات التبادل التجاري وانتقال رؤوس الاموال والاشخاص ، فتكوت تكتلات توحّد الاقتصاد بجميع جوانبه ، كما حصل في الاتحاد الاوروبي ، كما تحولت مجموعات ضخمة من الدول الى اسواق حرة ، منها مجموعة دول امريكا الشمالية ، ومجموعة دول

القارتين الأمريكيتين ، ومجموعة دول المحيط الهادي من اليابان والصين في الشرق الى الولايات المتحدة وكندا والسيلي في الغرب ، كما انفتح العالم كله على بعضه من خلال اقرار الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة التي تهدف الى تخفيض الحواجز الجمركية بين غالبية دول العالم وتحريم التجارة الخارجية وتنشيطها ، وعقد اتفاقات تعاون ثنائية او متعددة الاطراف بين مختلف التكتلات الاقتصادية .

٣ - تفعيل قوى السوق وآلية الاسعار وضمان مناخ عالمي من التنافس بما يضمن الاستخدام الامثل للموارد ، واعطاء القطاع الخاص الدور الرئيسي في الاقتصاد ، وحصر دور القطاع العام في وضع السياسات وتحديد الاهداف الكلية والقيام بالرقابة بهدف المحافظة على المنافسة الحرة وتقديم الخدمات الاجتماعية وبعض جوانب البنية التحتية الانشائية ومشاريع حماية البيئة حيث لا يمكن تفعيل قوى السوق .

٤ - تخفيض المساعدات والقروض الميسرة الثنائية والاقليمية والدولية بصورة عامة ، واعطاء الاولوية في منحها الى الدول الفقيرة من جهة ، وإلى قطاعات معينة كحماية البيئة والخدمات الاجتماعية الاساسية ، مع اشتراط ان يرتبط هذا كله في توجه الدول المستفيدة نحو تصحيح اختلالاتها الهيكلية واعتماد

هكذا من النص

اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية .

٥ - تحويل التعاون بين الدول الصناعية والدول النامية من صيغ تقديم المشاورات والقروض الميسرة الى المشاركة في مشاريع انتاجية تقوم بين مؤسسات القطاع الخاص .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

لقد قدمت الحكومة قانون الموازنة في ظل المناخ العالمي الذي جرى تقديم ملامحه الرئيسية ، كما ان هذا القانون جرى اعداده في ضوء معطيات عملية السلام والتي تشكل خطوة واسعة نحو تحقيق السلام الشامل المنشود وتفرض على الأردن كما يفرض على جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات كبيرة . حيث ان دول هذه المنطقة لا بد وان تتوجه الى تكتل شرق اوسطي يمتد من ايران وتركيا ويشمل دول الجزيرة العربية وجميع دول المنطقة بين الخليج والمحيط . وقد جرى انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي في الدار البيضاء ضمن هذا الاطار خلال شهر تشرين الاول من عام ١٩٩٤ ، كما سيجري انعقاد مؤتمر القمة الثاني في عمان خلال هذا العام .

إن اللجنة تتفق مع ما اورد في خطاب الموازنة بان هذه التحديات تستلزم اتخاذ مناخ عام جاذب للاستثمار وزيادة المتغيرات الوطنية ، الواسعة قاعدة الانتاج وتنويعها وتقليص معدل البطالة وزيادة دخل المواطن وتحسين مستوى المعيشة ، وتوفير الكوادر البشرية

والوصول على التكنولوجيا وتوطينها وتحديث التشريعات وتطويرها لتعزيز هياكل الاقتصاد الوطني .

وبصورة اكثر تحديدا فان اللجنة المالية تؤيد الخطوط العريضة لتوجهات السياسة الاقتصادية الاردنية على مختلف الابعاد الدولية والجزية والاقليمية والوطنية وخاصة منها ما يلي :-

اولا : في البعد الدولي ، السعي لتخفيض حجم المديونية الخارجية ، بالاضافة الى توفير التمويل اللازم من المجتمع الدولي للمشاريع المحلية والاقليمية ذات النفع المشترك ، واتخاذ الخطوات الجادة لتقوية علاقات التعاون مع الاتحاد الاوربي والتجمعات الاقتصادية الاخرى .

ثانيا : في البعد الاقليمي ، القيام بدور ريادي في بلورة المشاريع الاقليمية التي تقع في الاراضي الاردنية ، والاعتماد الحكم لقلة عمان الاقتصادية .

ثالثا : في البعد العربي ، التأكيد على التنسيق السياسي والاقتصادي مع الاشقاء في سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني ودعم جهودهم ، والعمل على اعادة اصلاح قنوات الاتصال بين الأردن وسائر الدول العربية الشقيقة .

رابعا : في البعد الوطني ، التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الجبهة الاقتصادية والعمل على تعزيز دورها وتنويع آليات

العجز في الموازنة فقد كان مقدرا له كما ورد في ارقام الموازنة ان يكون ٥.٨٪ ، علما بان الحكومة اعلنت عن نيتها القيام بالاجراءات التي تمكن من تخفيض هذه النسبة الى ٥.٣٪ من خلال ادارة المالية العامة للدولة خلال العام .

وبمقارنة الاداء الاقتصادي الوطني والمالية العامة لعام ١٩٩٤ مع هذه التوقعات تشير الارقام الاولى الى ما يلي :-

بالنسبة للنتائج المحلي الاجمالي فان الارقام الاولى لعام ١٩٩٤ تشير الى ان النمو الحقيقي سيببلغ ٥.٧٪ بدلا من النسبة المتوقعة في مطلع العام والبالغة ٥.٥٪ . اما فيما يتعلق بالتضخم فمن المتوقع ان لا تتجاوز الزيادة في المستوى العام للأسعار عن النسبة المستهدفة والبالغة ٤.٥٪ .

وبالنسبة للاستهلاك فقد تحسنت النسبة المستهدفة من ٩.٧٨٪ الى ٩.٧١٪ .

اما بالنسبة للعجز في الموازنة فلا بد من التنويه بان ادارة الحكومة للمالية العامة تجاوزت طموحها فتمكنت من ان تحصر العجز بنسبة ٥.١٪ وذلك من خلال نمو الإيرادات المحلية بنسبة ٨.٨٪ مقابل نمو بلغ ٧.٨٪ للنفقات العامة . وعليه فان الاداء الفعلي فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي والتضخم والادخار والعجز في الموازنة تجاوز الاهداف المرسومة في هذه المجالات الاربعة . وفي المقابل ، فان العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات انخفض فقط الى ٨.٨٪ ، علما بان الحكومة كانت تهدف الى حصره بنسبة ٧٪ من الناتج المحلي

العرض والطلب ودور آلية الاسعار ، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الامثل ، وتشجيع القطاع الخاص لاختار موقع متقدم في العملية التنموية وتوسيع مساحته على الساحة الاقتصادية ، واجراء اصلاح ضريبي شامل ، واستمرار العمل على تخفيض العجز في الموازنة .

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان اللجنة المالية لمجلسكم الكريم التي تتفق مع الاهداف المرسومة لعام ١٩٩٥ ، كما اتفقت مع الاهداف التي وضعت لعام ١٩٩٤ ، قامت بتحليل النتائج المقدرة للاداء الاقتصادي للعام ١٩٩٤ ، مقارنة بالاهداف المرسومة لعام ١٩٩٤ ، كما قامت بتحليل الارقام الواردة في موازنة ١٩٩٥ ، لتقوم مدى ملامتها لتحقيق الاهداف المحددة فيها ، علما بان هذه الاهداف جميعها تقع في اطار الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للمدة ١٩٩٣-١٩٩٧ وبرنامج اصلاح الاقتصاد المعدل للمدة ١٩٩٣-١٩٩٨ المعتمدين من قبل الدولة .

ان الخطة التي تم وضع موازنة ١٩٩٤ على اساسها هدفت الى تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٥.٥٪ وتعزيز اوضاع ميزان المدفوعات من خلال تخفيض العجز الجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى حوالي ٧٪ عام ١٩٩٤ واحتواء معدل التضخم بنسبة ٤.٥٪ وتخفيض نسبة الاستهلاك الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي الى ٩.٧٨٪ . اما

هكذا منه ليد

الاجمالي .

وقد تضمن خطاب الموازنة عددا من الامجازات التي تقتضي التنويه والتقدير منها استحداث النافذة الاستثمارية في دائرة تشجيع الاستثمار بهدف توحيد الاجراءات وتنظيمها ، وتطوير المدن الصناعية ، واعادة النظر بالتشريعات التي تحكم العملية الاستثمارية ، واعداد قانون جديد للمناطق الحرة واعفاء كامل الصادرات الوطنية من السلع والخدمات من ضريبة الدخل ، واعفاء عدد كبير من مدخلات الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية وتوسيع قاعدة الاعفاءات على قطع الاجهزة التي تدخل في مدخلات الصناعات التجميعية .

اما بالنسبة للمديونية الخارجية فقد تمكنت الحكومة خلال عام ١٩٩٤ من اعادة جدولة مبلغ ١٢١٢ مليون دولار تستحق خلال الفترة ١٩٩٤/٣/١ وحتى ١٩٩٤/٥/٣١ ، تسدد خلال عشرين عاماً ، وقد تمكنت الحكومة ايضا من شطب ٨٣١ مليون دولار ، منها ٧٠٢ مليون دولار من الولايات المتحدة ، كما تمكنت من سداد ما يعادل ٥٧٠ مليون دولار من الاقساط والقوائد ، والحصول على قروض ميسرة خصص منها ١٨٨ مليون دولار لدعم احتياطي المملوكة من العملات الاجنبية و ٢٨٢ مليون دولار لتمويل مشاريع تنمية . وعليه فقد استمر الانخفاض في المديونية بحيث أصبح الرصيد المتعاقد عليه وغير المسدد عام ١٩٩٤ ٦٥٨٠ مليار دولار مقابل

٩٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ والرصيد الصافي المسحوب وغير المسدد ٥٥٥٥ عام ١٩٩٤ مقابل ٧٦٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ . اما المديونية الداخلية فقد بقيت مستقرة على مدى الثلاث سنوات الاخيرة بحدود ١١٠٠ مليون دينار .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان عام ١٩٩٥ هو العام الثالث من الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ومن برنامج التصحيح الاقتصادي . وقد عرض خطاب الموازنة اهدافا محددة في مسيرة النمو والتصحيح تتضمن تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة لا يقل عن ٦٪ والمحافظة على الاستقرار المالي في المستوى العام للأسعار بحيث يبقى معدل الزيادة في حدود ٤٪ سنويا ، والاستمرار في بناء احتياطات المملوكة من العملات الاجنبية لتصل الى ما يكفي لتغطية ثلاثة اشهر على الاقل من قيمة المستوردات ، وتخفيض العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات الى ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتخفيض عجز الموازنة قبل المساعدات والمنح الى ٤٫٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي ، وتحقيق حجم استثمار بنسبة ٢٧٫٤٪ من الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض الاستهلاك الكلي الى ٩٫٤٪ مما يعني رفع المدخرات المحلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الى ٥٦٪ ، واستمرار العمل على تصحيح اوضاع المؤسسات العامة ورفع كفاءتها

لتمكينها من استرداد الكلفة المبينة على اساس الاستخدام الامثل للموارد تمهيدا لتحويلها الى مؤسسات خاصة .

ان السعي لتحقيق اهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية وتطبيق سياسات الاصلاح الهيكلي خلال السنوات ١٩٨٩ - ١٩٩٤ ، وما هو متوقع لعام ١٩٩٥ ، بين الآتي :-

اولا : انخفاض العجز في الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ١٧٪ عام ١٩٨٩ الى ٤٫٣٪ عام ١٩٩٥ .

ثانيا : هبوط نسبة التضخم من ٢٥٧٪ عام ١٩٨٩ الى ٤٪ عام ١٩٩٥ .

ثالثا : انخفاض الرصيد الصافي للديون الخارجية المتعاقد عليه وغير المسدد كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من ٢٤٠٪ عام ١٩٩٠ الى ١٠٨٪ عام ١٩٩٤ .

رابعا : انخفاض العجز الجاري في ميزان المدفوعات الى ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي لعام ١٩٩٥ .

خامسا : ارتفاع الادخارات الوطنية من سالب عام ١٩٨٩ الى ٥٦٪ عام ١٩٩٥ .

ان الازاء الاقتصادي الاردني للفترة ١٩٨٩-١٩٩٤ وما هو متوقع للعام ١٩٩٥ يظهر تجاوز الاداء الفعلي في اربع مؤشرات اساسية من خمسة وهو الجناز متميز يستحق كل التقدير .

وفي اطار السياسة المالية ، فان اللجنة المالية تؤيد الاجراءات التي اتخذتها الحكومة في مجال تخفيض الرسوم الجمركية ، كما ان اللجنة ترى بصورة عامة ان الآليات التي تستخدم لتحقيق ايرادات الدولة يجب ان تكون منسجمة مع تشجيع تعبئة المدخرات الوطنية ورفع سوية الكفاءة الانتاجية المحلية . وفي هذا الاطار فان اللجنة توصي الحكومة في الاستمرار بالتقليل من التفاوت بين نسب الرسوم الجمركية اذ ان التفاوت يحد من فاعلية قوى السوق ويزيد من التشوهات في الاقتصاد . كما توصي اللجنة دراسة النتائج المترتبة على العمل بقانون الضريبة العامة للمبيعات ووسائل تحسينه وتطويره بما في ذلك دراسة امكانية التحول من الضريبة العامة للمبيعات الى ضريبة على القيمة المضافة .

ان الاجراءات التي اتخذتها الحكومة والبنك المركزي في الدفاع عن الدينار عندما تعرض لهزة في اواسط السنة نتيجة للمضاربة وانخفاض التحويلات تدعو الى التقدير . فقد فقد البنك المركزي حوالي ٤٠٠ مليون دولار من احتياطاته ، وقد مكنته الاجراءات التي اتخذتها بالتعاون مع الحكومة في خلق المناخ لاجتذابها . وهنا لا بد من التذكير بان الهدف الاساسي للبنك المركزي وهو المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وضبط التضخم .

كما تعرب اللجنة عن تقديرها لتحول البنك المركزي من الانبساط الاداري في التحكم بنجوم الائتمان من خلال اعتماد

هكذا عند الاصل

سياسة السوق المفتوحة واستخدام الادوات المعمول بها عالميا . كما ان مناقشة اللجنة لمعالي محافظ البنك المركزي حول نشاطات فروع البنوك الاردنية في الاراضي الفلسطينية المحتلة بينت ان اجهزة البنك المركزي والحكومة تقوم بالرقابة المظنفة لضمان سلامة الفروع وموجوداتها وتولي حماية عملتنا الوطنية المتداولة في الاراضي الفلسطينية المحتلة جل اهتمامها .

كما تؤيد اللجنة توجه الحكومة نحو تشجيع التحول التدريجي لقطاع الاسكان بشتى انواعه الى القطاع الخاص من حيث الاستثمار والتمويل والتسويق .

كما تؤيد اللجنة توجه الحكومة نحو الجمع في مؤسسة واحدة اصدار الموافقة على طرح اسهم الشركات المساهمة العامة والموافقة على ادراجها في السوق المالي والرقابة العامة على اداء هذا السوق . وترى اللجنة ان حماية المستثمرين وعملية الاستثمار برمتها تقتضي مزيدا من الشفافية وعلى الاخص ان تدرج في نشرتها اليومية نسبة الارباح الصافية ، بعد الضرائب ، الى سعر السهم في يوم التداول . ويعرب عن تقديرها للبنك المركزي في ادارة الائتمان بالتعاون مع الحكومة للقطاع الخاص والعام بما مكن القطاع الخاص من زيادة حجم استثماره بنسبة ٢٠٪ مع انخفاض في الاقتراض العام ، فكانت الحصيلة ان الكلفة التقديرية ارتفعت بنسبة ٧٪ فقط . وهي اقل من الارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ

حوالي ١٠٪ بالاسعار الجارية .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

بالاضافة الى الاهداف الخمسة المذكورة فان الخطة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية تنص على تحقيق الاهداف الهامة التالية :-

اولا : تطوير البيئة الاستثمارية بما تتضمنه من قوانين وانظمة واطر مؤسسية وبنى اساسية وبما يكفل زيادة دور القطاع الخاص في الاستثمار والانتاج .

ثانيا : العناية بالتطوير طويل الامد للدور التنظيمي والرقابي للقطاع العام استنادا الى ان تحرير الاقتصاد الوطني ومؤسساته وانعاش دور القطاع الخاص فيه يتطلبان بالضرورة رفع كفاءات الادارات الحكومية وتطوير اجهزتها بما يمكن من ازالة الاختناقات التي قد تعيق دور القطاع الخاص في تحقيق دوره المنشود .

ثالثا : تطوير التعليم في مراحله الاساسية والثانوية والاولية والتعليم العالي وكلليات المجتمع ، والارتقاء بنوعيته ، وتطوير نوعية الامتحانات المدرسية والعامة ورفع كفاءة الكادر التعليمي ، ووضع خطة وطنية للبحث العلمي الاساسي والتطبيقي ، واعداد المواطن المؤهل القادر على العمل المنتج ، وبناء القدرات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والمعلومات ، والعمل على تحقيق التوازن بين الموارد البشرية والاقتصادية من خلال التطوير التربوي والتعليمي والمهني ، انتهى الاقتباس .

والعمل على تفعيل آليات التنافس ، وان تحصر دورها في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن ان تخضع لقوى السوق .

ثانيا : ان تعزيز دور القطاع وتفعيل آلية العرض والطلب وآلية الاسعار هي الاكثر فاعلية في توجيه تخصيص والاستخدام الكفئ للموارد .

ان النمو الذي شهده الاردن في السبعينات وحتى اواسط الثمانينات كان نتيجة الانفاق المباشر للقطاع العام ، الذي لا يخضع لقوى السوق مما حرم الوطن من عملية التحديث والتطوير التي هي وحدها قادرة على حفظ القوة الدافعة للنمو المستمر .

ان الاستهلاك الحكومي للعام ١٩٩٥ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والذي يساوي حوالي ٢٤٪ لا يفوقه سوى ثلاثة دول من مجموعة الدول المصنعة في الشريحة الوسطى والبالغ عددها ٦٢ دولة من الدول المتوسطة الدخل وهذه الدول هي الكونغو وتامبيا وكازاخستان ، بينما النسبة لثمانية دول فقط تقع بين ٢٠ و ٢٤٪ ، بينما هي اقل من ٢٠٪ في الخمسين دولة الاخرى . وعلى سبيل المثال ، فهي ١٦٪ في كل من تونس والمغرب وتركيا ، و ١٤٪ في سوريا ، و ١٢٪ في ايران ، و ١٠٪ في كل من تايلاند واندونيسيا و ٧٪ في الاكوادور و ٦٪ في البيرو .

وبمقايير آخر ، فان مجمل انفاق القطاع العام في موازنة ١٩٩٥ ، والبالغ ١٦٧٤ مليون دينار ، مضافا اليه باب ثان قدره ٣٩٠ مليون

وقد وردت في خطاب الموازنة النصوص التالية ، المنسجمة مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

- التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية ، والعمل على تعزيز دور السوق وتفعيل آلية العرض والطلب ودور آلية الاسعار وتشجيع القطاع الخاص على اخذ موقع متقدم في عملية التنمية وفي تحريك دفة الفعاليات الاقتصادية .

- مواصلة الجهود المكثفة لتطوير الاجهزة الادارية وتدريبها وتفعيل دورها ورفع كفاءات والوسائل الحديثة لرفع مستوى الاداء .

ان الاداء بالنسبة للاهداف الهامة الثلاثة كان بصورة عامة اداء سلبيا وتقدم اللجنة الى المجلس الكريم نتيجة مداولاتها في هذه المجالات الثلاثة بالاضافة الى عدد من القضايا الاخرى ذات الهمية :

١ - دور القطاع العام ودور القطاع الخاص : لقد دلت التجارب العالمية ، وهي غنية بدروسها ، ان الدول التي استطاعت ان تنمو بنسب مرتفعة ، كما استطاعت ان تحافظ على هذا النمو لمدة طويلة اعتمدت قاعدتين اساسيتين ، تتضمنهما الخطة الاردنية الخمسية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ :

اولا : ان دور الدولة يتكون من وضع الاهداف وتحديد السياسات التي تكفل تحقيقها

هكذا من الخط

دينار علاوة على اتفاق المؤسسات العامة التابعة للقطاع العام والبالغ ٦٠٠ مليون دينار في حين يقدر الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للعام نفسه بمقدار ٤٦٣٩ مليون دينار ، اي ان اتفاق القطاع العام سيتراوح بين ٤٩٪ و ٥٧٪ من الناتج المحلي الاجمالي . فالسؤال البديهي الذي يطرح نفسه هو هل تنسجم الارقام الكلية للاتفاق الحكومي مع الهدف المحدد بالخطاب وبالخطة الخمسية . ان الجواب الحاسم على هذا السؤال هو ان الانسجام مفقود . ولا بد هنا من التأكيد الحازم بان القضية ليست حجم الانفاق بحد ذاته ، فهو مطلوب ، وانما قيام القطاع العام به ، هو الامر الذي يجري التساؤل حوله . فقياسا بتجربة الاردن في السبعينات حتى منتصف الثمانينات خير دليل على ذلك . فعندما بدأت في مطلع الثمانينات تنخفض حوالات الاردنيين العاملين في الخارج كما انخفضت المساعدات العربية ، اضطرت الدولة للاقتراض للمحافظة على نمو اقتصادي معقول ، فارتفعت المديونية الى حد اصبح الاردن عاجزا عن خدمتها . فحصل الانهيار بالدينار ودخل الاردن برنامجا شاقا للاصلاح الهيكلي منذ عام ١٩٨٩ . لتصحيح الآثار السلبية التي تراكمت بسبب تعاطي الفاق القطاع العام .

ان اللجنة تؤكد في هذا الاطار انها ترحب بخمسة الاستثمار الذي تتوقعه الحكومة في البابين الاول والثاني ، ولكن اللجنة تود ان تغرب عن قناعتها بان كيفية اتفاق هذا الاستثمار هي "بدرجة" الاهمية كاستثمار نفسه . وعليه فاك اللجنة ترى ضرورة المحافظة

على التوازن بين القطاعين العام والخاص ، حتى لا يطغى القطاع العام على القطاع الخاص في اطار الاستثمار . وهذا يقتضي ان تتحول نسبة جيدة من القروض الميسرة او المساعدات ليجري تنفيذها من خلال القطاع الخاص او شركات يملكها القطاع العام ، وذلك باعادة اقراض هذه الاموال بالفوائد السائدة ووفقا لقواعد الطلب في سوق رأس المال ، وان يجري التنظيم المؤسسي لدى القطاع العام الذي يمكنه من وضع السياسات وقواعد الرقابة التي يتطلبها القطاع العام على القطاع الخاص .

٢ - الاصلاح الاداري :

ترى اللجنة من المناسب ان تقتبس مما ورد في تقريرها حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٢ الآتي :-

" ان اللجنة اذ تقدر الاسس التي ارتكزت اليها سياسة الاصلاح الاقتصادي وتشارك في العزم على تحقيق اهدافها ، تدرك بنفس الوقت وبدرجة عالية من الاهتمام والجدية العامل الاهم من كل عامل اخر في ترجمة المبادئ والنوايا لتصبح اهدافا ناجحة . ذلك العامل هو القدرة على الاداء ، وهو امر متوكل لاجهزة السلطة التنفيذية ، بجميع درجاتها " .

كما ترى اللجنة من المفيد ايضا الاقتباس من تقريرها حول مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٤ الآتي :-

" ان التنمية ، بمفهومها الحقيقي ، هي

العملية الكلية للتغيير الشامل لجميع قطاعات المجتمع ، وهي بهذا المفهوم ابرز قضايا هذا العصر . ويقع على عاتق الادارة العامة للدولة قيادة عملية التنمية في اطارها الواسع للنهوض الشامل بالمجتمع . فالدولة هي التي تحدد الاهداف وتسن التشريعات ، وترسم السياسات والبرامج التي تؤدي الى تحقيق الاهداف ، وتشرف على تنفيذها واداءها وتقومها . ولا يمكن للدولة ان تقوم بهذه المهمات دون ان يتوفر لجهازها الاداري الكفاءات المهنية والادارية المتخصصة والهيكل التنظيمي الملائمة ونظم المعلومات الحديثة وتقنيات استخدامها .

ان كل هذا يتطلب وضع برنامج شامل للاصلاح الاداري يتضمن تحقيق الآتي :-

- اجتذاب الكفاءات العالية المطلوبة .
- اجراء تعديل جذري على هيكل الرواتب .
- تحديث نظم الادارة بتبني التقنيات الحديثة لها .
- وضع أنظمة للحوافز .

ويزيد من صعوبة القيام بالاصلاح المنشود المناخ السائد حاليا في الادارة العامة حيث توجد بطالة مقنعة بنسبة مرتفعة ، وانتاجية متدنية ، وهي عوامل تؤدي بحاصلتها الى تبديد المال وجذب الموارد اللازمة للدولة في اجراء الاصلاح الاداري المنشود ، كما انها تحبط خطط الاصلاح هذه حتى لو توفر لها المال .

ان مفتاح نجاح اي برنامج للاصلاح الاداري يقع في شموليته لجميع جوانبه من حيث استقطاب الكفاءات وتحديث الانظمة من جهة ، وازالة البطالة المقنعة من جهة اخرى ، مع احتواء آثارها الاجتماعية في برنامج اجتماعي مستقل ، وتوفير فرص التدريب على اوسع نطاق ممكن لموظفي القطاع العام بهدف رفع انتاجية القادرين والمؤهلين منهم .

وهنا لا بد من التأكيد ان الاصلاح المطلوب هو ليس ذلك النوع من الاصلاح المطلوب بين الحين والآخر لازالة الترهل الذي يحصل في كل المؤسسات العامة والخاصة بين الحين والآخر ، ولكن الاصلاح المطلوب هو اصلاح جذري يتطلبه التغيير الجوهري في دور القطاع العام عما كان على مدى العقود الماضية . وكذلك لا بد للحكومة من معالجة هذا الوضع بشجاعة وشمولية .

٣ - التعليم والتدريب :

ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الكريم حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٢ حول ارتباط قضية البطالة بسياسة التربية والتعليم ما يلي :-

" ان سياسات التربية والتعليم يجب ان لا تنحصر في توفير جوانب من المعرفة والمهارة ، وانما يجب ان تهدف قبل ذلك الى ترسيخ القيم الاساسية السليمة في النشء مما يعدهم عن العزوف عن اي عمل . فهنا العزوف بحد ذاته يتنافى مع ايسر قواعد الانسان للانه ليكون انسانا منتجا يعتمد على الذات . كما

هكذا من الاصل

وزيادة حقيقية في دخول افراده .

« كما اننا نواجه تحديا اخر لسبب لا يقل اهمية وخطورة . فالعالم يتجه نحو تحرير التجارة الدولية ورفع الحواجز بين الاسواق ، كي يصبح العالم سوقا واحدة يتنافس فيها الجميع ، ويبقى فيها ويتقدم من يقدر على التجديد والتطوير ، ويخرج منها العاجزون عن اللحاق بركب التقدم .

« ولن يقدر على هذا التحدي سوى مجتمع قادر على تحقيق تنمية متواصلة تتسع قاعدتها الى اقصى قدر ممكن ، ولقوة عمل ترقى قدراتها الى مستويات عالية من المهارة والانضباط والالتقان وحسن استخدام التطبيقات العلمية في مناحي الانتاج المختلفة ، وتتمكن من التعامل مع احدث الاساليب التكنولوجية في الصناعة والزراعة ،

« ان الارتقاء بقوة العمل الى هذا المستوى تقتضي تغييرا او تطورا شاملا لكل مؤسسات التعليم والتدريب ابتداء من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي » .

وترى اللجنة ان تعود وتورد ما ورد في تقريرها حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٤ :-

« ان صغر السوق الاردنية يجعل من الصعب اقامة صناعات اقليمية بالمنافسة ، ولذلك فان التوسع في هذه الصناعات سوف يبقى محدودا ، مما يقتضي ان يتوجه الاردن الى التوسع الكبير في الصناعات التصديرية التي

انه يتنافى مع المبادئ الوطنية التي تقوم على الالتزام بالعمل كقيمة بحد ذاتها لها مردود انساني ومردود وطني في آن واحد يسهم في تحقيق الذات وفي خدمة الوطن على حد سواء » .

« ان اللجنة ترى ان الضرورة القصوى تقتضي اعادة نظر جذرية وشمولية وشجاعة للسياسة التعليمية في مراحلها الازامية والثانوية وما بعد الثانوية على ان تراعي تلبية حاجات سوق العمل ضمن الاهداف الوطنية التي تسعى لتحقيقها » .

كما ورد في تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٣ ما يلي :-

« من الثابت ان اليابان ودول شرق آسيا قد حققت تقدما اسطوريا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وقد تحقق النجاح الاقتصادي الباهر في جميع هذه الدول بسبب تطوير سياسات التعليم فيها مما مكنها من الارتقاء بقوة العمل الى مستويات متفوقة . ولذا ، فان اللجنة ترى ان وضع برنامج شامل وجذري للاصلاح التربوي والتعليمي يقع في اعلى اولويات الوطن . وترى اللجنة ايضا ان الاردن ، كسائر الدول العربية والعديد من دول العالم الثالث ، تواجه تحديا كبيرا . فالزيادة السكانية تفرض علينا تنمية مستمرة ، ذات معدلات عالية ، تستطيع ان تلبى حاجات الزيادة الطبيعية في السكان ، وتستطيع في نفس الوقت ان تحدث تحسنا ملموسا في حياة المجتمع

تستطيع المنافسة في الاسواق العالمية ، وتلبي الطلب المحلي باسعار منافسة ايضا .

ان الارتقاء بقوة العمل الى هذا المستوى تقتضي تغييرا وتطورا شاملا لكل مؤسسات التعليم والتدريب ابتداء من التعليم الابتدائي الى التعليم العالي . ومن عناصر هذا البرنامج الطموح نورد الآتي :-

- تطوير اداء المعلم الاردني ، وتحسين وضعه المادي والمعنوي واعادة تدريجه ضمن برنامج تشترك فيه وزارة التربية والجامعات وتستعين فيه بمؤسسات التعاون الثقافي في الدول المتقدمة .

- اعادة النظر ببرنامج التطوير التربوي المعتمد ومراحله الدراسية المختلفة وجدوى تقسيم التعليم الاكاديمي الى منهج علمي ومنهج ادبي .

- ان يكون الانتقال من كل مرحلة الى الاخرى بناء على اسس تقييمية مدرسية ذات سوية عالية ، والنظر في امكانية قيام المدارس باصدار شهادة معتمدة ومعترف بها لمن انهي الدراسة الثانوية ، وبحيث تصبح شهادة الدراسة الثانوية العامة (التوجيهي) اخذت متطلبات القبول في الجامعات .

- تطوير المناهج وادخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة في التعليم . وعودة الأنشطة التربوية ورعاية المواهب ، وحذف الوظائف الهامشية ، وتوجيه مزيد من الاهتمام الى العلوم الطبيعية والرياضيات واللغات ، وادخال مواد حرفية

ومهنية في جميع المناهج بدءا من مرحلة التعليم الاولى لتوعية الطلاب في سن مبكر على اهمية الانتاج فيتمتع عند الذين يتفوقون منهم في هذه المواد احترام العمل الحرفي والمهني ويتوجه من يظهر ميلا الى هذا المجال الى التحول تلقائيا للدراسة في المدارس الحرفية والمهنية .

- التوسع في التعليم المهني والتقني ، وتطويره لتلبية سوق العمل وحاجات المجتمع .

- ترميم واصلاح وبناء المدارس الحديثة في التصميم والتجهيز .

- التركيز على الثقافة كركن اساسي للاصلاح في التعليم ، وتنمية روح المبادرة في الطلاب والتي بدونها لا يتحقق الاستخدام الافضل للمهارات الذهنية والملاكات التي اكتسبها الفرد في مرحلة الدراسة والتحصيل .

- اعادة هيكلة توزيع الموارد التي تخصصها الحكومة للتعليم بين المراحل المختلفة مع اعطاء الاولوية القصوى الى المرحلة الاولى التي تتكون فيها قدرة الطالب على اكتساب المعرفة وترسخ قيمة الانسانية والاجتماعية ، اذ ان كل استثمار في مراحل تعليمية متقدمة لا يتأسس على مرحلة اولى سليمة لا ينتج عنه الا اضافة تشويه الى تشويه .

- اجراء اصلاح شامل في جامعاتنا الوطنية والتقيد بها الى المستويات العالمية العليا .

- اعادة النظر بأسلوب الدعم العام المقدم للجامعات من خلال قانون الضريبة الاضافية المخصصة لها ، وتوجيه الدعم

هكذا جاء النص

للمستحقين من الطلبة والاحتاجين والمتفوقين ، على ان يتحمل بقية الطلاب الرسوم التي تحددها الجامعات والتي تغطي نفقاتها الجارية .

« ان النتيجة الحتمية لرفع مستوى التعليم هي زيادة انتاجية القوى البشرية الاردنية واتساع افاق قدراتها على الانتاج مما يؤدي حتما الى زيادة الانتاج وتنويعه وبالتالي زيادة نسبة النمو الاقتصادي وتحقيق تحسن مستمر في مستوى معيشة الشعب .

« ان اللجنة تقترح تكوين فريق وطني رفيع المستوى والخبرة والاختصاص وتكليفه باعداد برنامج الاصلاح الشامل المطلوب لتكون برامج التعليم هادفة لاعداد القوى البشرية الفادرة على تنفيذ برامج التنمية النهضوية للمجتمع ، وان يستعين هذا الفريق بخبرات تربوية وتنموية دولية ذات سمعة عالية واختصاص .

كذلك فان اللجنة ترى ان الاختصاصات المحتملة للاستثمار في تعليم واعداد وتدريب القوى البشرية اقل بكثير مما تتطلب الحاجة ، وعلى ان يرافق هذا الاستثمار السياسات والاجراءات التي تقدم الحوافز الملائمة والنفقات الجارية لتطوير القوى البشرية .

سيدي الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

ان اللجنة توصي المجلس الكريم بالتحديد بان تتخذ الحكومة الاجراءات الفورية التالية :-

اولا : تحديد اعداد المقبولين في جامعاتنا الرسمية اعتبارا من السنة الدراسية ١٩٩٥ / ١٩٩٦ بما يتلائم مع الامكانيات المتوفرة من حيث كفاية الاساتذة والمباني الملائمة والمكتبات والتجهيز والمختبرات وغيرها من الخدمات ووسائل التعليم . فلا يجوز ان يبقى عدد طلاب الجامعة الاردنية مثلا ٢٤ الف طالب ، نسبتهم الى الهيئة التدريسية ٣٣ ضعفا ، بينما كل عدد الطلبة عام ١٩٨٥ ١١٥٠٠ طالب ، نسبتهم الى الهيئة التدريسية ١٨ ضعفا ، وان تكون هذه النسبة ٦٠ ضعفا في جامعة مؤتة ، وهذه هي الحال في الجامعات الاخرى جميعها .

ثانيا : اعداد تصفيات للطلبة بعد انتهاء السنوات الدراسية الستة الاولى ، ثم في نهاية المرحلة الاساسية ، بهدف تخفيض عدد المتقدمين الى مرحلة الثانوية ، وان يجري اعتماد برنامج لهذا الغرض يبدأ تطبيقه في السنة الدراسية ١٩٩٥/١٩٩٦ .

ثالثا : اجراء مناقشات في بعض البنود الواردة في الفصل ٥/٤١ وزارة المالية / الباب الثاني بمقدار ١٥ مليون دينار لدعم الجامعات لكي يصبح المبلغ الاجمالي للجامعات المرصود في موازنة الباب الثاني ٣٠ مليون دينار بدلا من ١٥ مليون دينار .

رابعا : العمل على الحصول على منح ومساعدات اضافية مخصصة للتعليم بجميع مراحله ، كاتفاق رأسمالي وما يرافقه من نفقات جارية لا تقل عن المبالغ المخصصة للنفقات الرأسمالية للتعليم في الموازنة الرأسمالية

/ الباب الاول ، واصدارها بملحق موازنة .

ان اللجنة ترجو في ان لا يفهم من توصيتها انها لا تدرك ما جرى ويجري انجازه في وزارة التربية والتعليم ، والذي نذكر منه على سبيل المثال لا الحصر ان نسبة عدد الطلاب الذي يدرسون في ابنية مستأجرة انخفض من ٣٩٦٪ عام ١٩٨٨ الى نسبة ١٤٣٪ عام ١٩٩٤ ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسبة الى ٦٣٪ عام ٢٠٠٠ ، اما المدارس التي تستخدم على دورتين ، فقد انخفضت نسبة الطلاب الذي يدرسون فيها من ٢٠٪ عام ١٩٨٨ الى ٨٨٪ عام ١٩٩٤ ومن المتوقع ان تنخفض هذه النسبة الى ٤٦٪ عام ٢٠٠٠ .

لقد حدد دولة رئيس الوزراء في رده على النواب عند انتهائهم من مناقشة مشروع الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ دورين للموازنة ، بالاضافة الى توفير المال اللازم للاتفاق ، وهما تحقيق التوزيع العادل للموارد بين مختلف فئات الشعب وثانيهما الاتفاق على المشروعات من اجل بناء الثروة الوطنية ودفع مسيرة الانماء . وان اللجنة المالية ، اذ تؤيد ذلك ، ترى ان افضل أداة لتحقيق الدورين هي الاستثمار في الثروة الانسانية من خلال التعليم الذي يعطي الفرصة لكل مواطن ليمتلك من وسائل المعرفة والمهارة ما يجعله عنصرا منتجا يساهم على قدم المساواة في منافع التنمية .

٤ - المديونية :-

لقد اثرت جهود الحكومة في تخفيض

حجم الدين كما سبق واوردنا . ولكن حجمه ، كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، يجعل الاردن من اكبر الدول مديونية في العالم ، اذ لم يكن اكبرها ، ووفقا لآخر دراسة اصدرها البنك الدولي عن الاردن في ٢٤ تشرين اول ١٩٩٤ يستنتج البنك ان عبء الدين الخارجي عائقا امام تحقيق نسب نمو تفوق النسب المستهدفة في الخطة الخمسية . واستعرض لهذا الغرض بديلين اولهما يدعو الى شطب ربع حجم الدين والبالغ ١٧ مليار دولار من خلال منح وشطب مباشر الامر الذي يؤدي الى نمو في الناتج المحلي الاجمالي في السنتين القادمة ، وخاصة في الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ ، لتبلغ على التوالي ٩٤٪ ، ٨٣٪ ، ٩٧٪ و ٧٤٪ .

وبالدليل الثاني الذي يستند الى شطب نصف هذه الديون والبالغ ٣٣ مليار دولار من خلال منح او شطب مباشر يحقق نسباً اعلى تصل الى ما يزيد على ١١٪ في السنة .

٥ - دعم المواد الترميمية والخدمة الاجتماعية الوطنية :-

ان الامن الغذائي الوطني من اهم دعائم التنمية الشاملة وتدعو اللجنة الحكومة للعمل على تعميق روافد ومراكز هذا الامن بتوفير المواد الاساسية بالكميات وبالاغذية المناسبة لكبح جماح التضخم والحد من تأثير تقلبات الاسعار العالمية على المواطن الاردني وذلك

مكتبة

بمواصلة تبني السياسة التموينية الهادفة للمحافظة على استقرار مستوى الاسعار وضمان اوصول الدعم الى مستحقيه ، والمساهمة في دعم الانتاج المحلي بكافة اشكاله ، مع مراعاة ان يكون الدعم السنوي في قدرة الاقتصاد الوطني وفي حدود الامكانيات المالية المتاحة واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من الاستهلاك وتخفيض الفاقد والحد من الهدر وسوء الاستخدام .

وترى اللجنة ان اجراءات التصحيح الاقتصادي والاصلاح للقطاع العام والتوجه نحو الكفاءة الاعلى في مؤسسات الخدمات سوف يرافقتها معاناة اجتماعية تنال اكثر الفئات تدنيا في الدخل ولذا لا بد من اجراء دراسة شاملة لاقامة شبكة للأمن الاجتماعي والتي ينبغي توفيرها لضمان الاستقرار في المجتمع من النواحي الاقتصادية والامنية والسياسية .

ان هذه الدراسة يجب ان تشمل ، بالإضافة الى دعم المواد التموينية والخدمات ، وصندوق المونة الوطنية ، وصندوق التنمية والتشغيل ، وايجاد نظام من التكامل بينها وتعزيز اجهزتها بالعناصر المدربة والكفوة وتضمن تواجد الدولة الاجتماعي في شتى انحاء البلاد حيث تكون مؤسسات التنمية الاجتماعية هي الجهة الاكثر التصاقا بالشعب والاسرع في التعرف على حاجاته والاكثر كفاءة في تاديها .

وان اللجنة وهي تقدر عاليا وتؤيد توجيه جلالة الملك المعظم الى الحكومة لتتخذ

اوضاع المتقاعدين السابقين من عسكريين ومدنيين ، فانها توصي الحكومة بضرورة اجراء دراسة شاملة لارضايعهم ووضع برنامج زمني هادف يوائم بين معالجة هذه القضية الهامة والامكانيات المالية للدولة .

٦ - الكهرباء والاتصالات والغاز :-

ان اللجنة تنظر بارتياح الكامل لخطوة سلطة الكهرباء في زيادة طاقتها الانتاجية وبرامج الربط الكهربائي التي هي تحت التنفيذ مع مصر وسوريا وتركيا ، والمتنظر المجازها عام ١٩٩٧ ، مما يجعل الأردن يتمتع باحتياط كبير للطاقة الكهربائية ، كما يمكنه من شراء وبيع الكهرباء من وإلى دول الجوار مما يخدم المصلحة المشتركة لهذه الدول .

وتؤيد اللجنة تحويل سلطة الكهرباء الاردنية ومؤسسة الاتصالات السلطانية واللاسلكية الى شركتين يملكهما القطاع العام خلال هذا العام .

وتقدر اللجنة عاليا توجه الحكومة نحو عدم اعطاء امتياز لأي من الشركتين ، والى ان تكون رقابة الدولة من خلال تشكيل هيئة للتنظيم يتحدد دورها على ضوء المنافسة التي ستنشأ في المستقبل ، والتي هي الضمان الوحيد لحصول المستهلك على الخدمة بأفضل الشروط .

٧ - التخطيط الحضري الوطني :-

ترى اللجنة ان التوسع بالبناء في شتى انحاء المملكة دون وجود تخطيط حضري للقرى في الريف ، ثم قيام الدولة بتوفير

الخدمات اليها امر لا تستطيع الدولة الاستمرار في تحمل نفقاته .

ان السبيل المجدي الوحيد هو قيام وزارة الشؤون البلدية ، والقروية والبيئة باختيار المواقع الانسب في جميع مناطق المملكة وتنظيمها بهدف اقامة تجمعات سكانية ، بشرط ان تتوفر لهذه المواقع والمناطق المحيطة بها القاعدة الاقتصادية لادامتها ، على ان يجري الاذن في البناء في هذه المواقع المنظمة دون غيرها ، وان تنقل الخدمات اليها من طرق ومياه وكهرباء واتصالات وصحة وتعليم وامن ودفاع مدني عندما يبلغ عدد الاسر فيها قدرا محددا لكل من الخدمات المذكورة .

ان اللجنة ترى ان هذا هو السبيل الوحيد للمحافظة على السكان في مناطقهم وربما تشجيع بعض من هاجروا منها الى العودة اليها .

٨ - الامن الوطني :-

ان من معالم قوة الأردن الذاتية قواته المسلحة ورعاية القائد لها على الدوام ، واحاطتها بمشاعر الاعتزاز والتقدير ، وتوجيه عناية متميزة لها ، لتوفير ما هي جديرة به من دعم ، وشيوع روح النظام والانضباط لديها ، ومدها باسباب القوة تمكينها لها من القيام بواجبها المقدس للدفاع عن الوطن ، ومن هنا فان اللجنة تؤيد التوجه في المرحلة الراهنة الى تعميق مفهوم الاحتراف لدى قواتنا المسلحة ، وتطويرها وتعزيز قدراتها الى اقصى مدى تتيحه قدراتنا المالية .

كذلك تجد اللجنة ان جميع الأهداف التي يتطلع الأردن للوصول اليها من خلال برامجه وموازناته لا يمكن تحقيقها الا بشيوع الامن ودوام الاستقرار الذي ينعم به - والحمد لله - ولذا فان تطوير اجهزة الامن نوعا واعدادا وخلق اجراء من الثقة المتبادلة بينها وبين جميع فئات المواطنين وتأهيلها للقيام بواجباتها على اكمل وجه لحماية امن الدولة الداخلي وتوفير امن المواطن والمحافظة على كرامته وصون حريته ... واجب وطني يستدعي كل دعم مادي ممكن ويستحق كل العناية والبلذ والتقدير .

٩ - القضاء :-

لقد تميزت مسيرة الأردن بالانتماء بمبدأ سيادة القانون ، وانا الدستور بالحاكم النظامية حق القضاء على جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوى التي تقيمها الحكومة او تقام عليها .

وتجد اللجنة في الزيادة الواردة في مخصصات القضاء الجارية والرأسمالية خطوة على الطريق الصحيح ، وتدعو بأن تتبعها خطوات ليأخذ القضاء دوره الكامل بين السلطات الدستورية .

سيدي الرئيس ،
حضرات الاعيان المحترمين ،

وفي ضوء ما تقدم قررت اللجنة المالية التنسيب الى المجلس الكريم بالآتي :-

١ - تقديم الشكر والرفان لجلالة الملك المعظم والاشادة بجهوده الحيرة التي

هكذا من الصعب

يواصل القيام بها وفي اصعب الظروف
واقساها لتوفير جميع اسباب المنعة
للاردن سواء السياسية منها او
العسكرية او الاقتصادية ، مما جعل
جلالته مصدرا ثابا لثقة المواطن . بمستقبله
وامن وطنه .

٢ - الاشادة بالعمل الدؤوب الذي يبذله
سمو الامير الحسن ولي العهد العظيم في
جميع المحافل الدولية لترسيخ صورة
الاردن المشرفة وتعزيز قدراته الاقتصادية
والمالية .

٣ - الموافقة على تقريرها والتوصيات الواردة فيه .

٤ - الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ كما ورد من مجلس النواب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

امين عام مجلس الامة
الجنة المالية
حكم خير

١٩٩٥/١/١

المادة كما وردت بالمشروع	قوار مجلس النواب	قوار اللجنة المالية
<p>المادة ١ - يسمى هذا القانون وقانون الموزنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ (١٩٩٥) ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٥/١/١ .</p> <p>المادة ٢ - تقدر إيرادات وتنفقات الحكومة للأشهر عشر شهراً التالية بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٣١ بأبلي :-</p> <p>أ - الإيرادات (١٩٩٥/١٢/٣١) دينار .</p> <p>ب - التنفقات (١٩٩٥/١٢/٣١) دينار .</p> <p>ج - العجز (١٩٩٥/١٢/٣١) دينار .</p>	<p>مراقبة كما وردت بالمشروع</p> <p>مراقبة كما وردت بالمشروع</p>	<p>المادة ١ - مراقبة كما وردت من مجلس النواب</p> <p>المادة ٢ - مراقبة كما وردت من مجلس النواب</p>

July 1950

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع
المادة ٣ مراقبة كما وردت من مجلس النواب	مراقبة كما وردت بالمشروع	المادة ٣ - تقدر مصادر التمويل في هذا القانون ببلغ (٣٢٧٠٠٠٠٠ دينار) ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة وتسديد اقساط القروض الداخلية والمخارجية وتغطية جزءا من العجز التراكم في السنوات السابقة .
المادة ٤ - مراقبة كما وردت من مجلس النواب	مراقبة كما وردت بالمشروع	المادة ٤ - ١ - تخصص النج والساعات المالية والقروض الائتمانية المقاعد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات النج الفنية التي خصصت اموالها لشركات اقتصادية محددة فتتفق حسب تفويض هذه الاتفاقيات .

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع
		ب- تخصص الإيرادات المالية في الباب الثاني الثانية من الساعات والنج والقدرة بـ (٣٩٠٠٠٠٠٠٠٠ دينار) لتغطية النفقات المالية في الباب الثاني ، ولا يجوز الاتفاق من هذه الإيرادات بالقدرة الذي يحقق منها ويتم تجديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح وزير المالية / المراجعة العامة .
		ج - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من الساعات المبرمة لتغطية النفقات غير الجارية للقرارات المسجلة الادنية ويودع في الصندوق المؤس لهذه الغاية .
		د - اذا لم تحقق النج المتطورة لدعم الحرية يجوز الحصول على القروض الخارجية المبرمة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه النج والمحقق منها .

هكذا منه لأحد

Handwritten signature or mark.

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالفروع
		<p>المادة ٥ - ١ - يتم الاتفاق من المخصصات المزمدة في هذا القانون بناء على اقرار مالي عام او خاصة وتكونت حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة المزاينة العامة .</p> <p>ب- يجوز إصدار حوالات مالية بمخصصات أكثر من شهر واحد للنفقات الجارية أو الرأسمالية إذا توفرت أسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .</p> <p>ج - إذا اضبط تنفيذ أي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أو جهة رسمية أخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة إلى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى بوزارة مدير عام دائرة المزاينة العامة .</p>

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالفروع
		<p>د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لتغير الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .</p> <p>هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد على المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المزمدة له في هذا القانون إلا بموافقة وزير المالية / المزاينة العامة بناء على تسيب مدير عام دائرة المزاينة العامة .</p> <p>و - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تسيب وزير المالية / المزاينة العامة في حالات الضرورة إحداث مواد أو يود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد أو يود الفصل ذاته .</p>

Handwritten note: "مذكرا من لادخل"

Handwritten signature or mark.

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع
المادة ٦ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	موافقة كما وردت بالمشروع	<p>ز - تتحمل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض ايجارية الكلفة اخلية لهذه المشاريع من ايراداتها المالية ، إلا اذا رصدت اخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .</p> <p>المادة ٦ - أ - يتم الاتفاق من مخصصات اعادة التوزيع المرسدة في الفصل (١/٤١) برناج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسريب وزير المالية / المارزة العامة ووزير المولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .</p> <p>ب- يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة مرسدة في الفصل (١/٤١) برناج (د) البند (٣) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسريب وزير المالية / المارزة العامة .</p>

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالمشروع
المادة ٧ - موافقة كما وردت من مجلس النواب . المادة ٨ - موافقة كما وردت من مجلس النواب .	المادة (٣) موافقة كما وردت بالمشروع المادة (٨) الفقرة (د) موافقة بعد اجراء التعديل التالي :	<p>المادة ٧ - لا يجوز نقل اخصصات من فصل الى آخر لا يتجاوز . المادة ٨ - أ - يجوز نقل اخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تسريب وزير المالية / المارزة العامة ولا يجوز النقل بالعكس . ب- لا يجوز نقل اخصصات من الرواتب والأجور والملاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى اية مجموعة اخرى او بالعكس .</p> <p>كما لا يجوز نقل اخصصات الى الرواتب أو الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .</p> <p>ج - لا يجوز نقل اخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في قبول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .</p>

Handwritten note: "هذا هو النص" (This is the text).

Handwritten signature

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالشروع
١ - شطب عبارة (مجلس الأمة) الواردة في السطر الأخير منها . ٢ - إضافة الفقرة (هـ) التالية إليها :- هـ - يستثنى مجلس الأمة من القرارات (أ، ب، ج، د، هـ).	١ - شطب عبارة (مجلس الأمة) الواردة في السطر الأخير منها . ٢ - إضافة الفقرة (هـ) التالية إليها :- هـ - يستثنى مجلس الأمة من القرارات (أ، ب، ج، د، هـ).	د - مع مراعاة أحكام الفقرات (أ، ب، ج، د) من هذه المادة يجوز نقل الخصومات من برنامج إلى برنامج آخر أو من مادة إلى مادة أو من بند إلى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة مدير عام دائرة المراجعة العامة ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الأمة ووزارة الدفاع .
المادة ٩ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة (٩) الفقرة أ :- قررت اللجنة إضافة عبارة (مجلس الأمة) بعد كلمة (الاتفاق) لتصبح الفقرة (أ) على النحو التالي :- أ - لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الاتفاق بمجلس الأمة ومجلس الاعيان .	المادة ٩ - بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي تشريع آخر تكون صلاحية الاتفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الأمة وفقاً لما يلي : أ - لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الاتفاق بمجلس الاعيان . ب- لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الاتفاق بمجلس النواب .
المادة ١٠ - موافقة كما وردت من مجلس النواب		المادة ١٠ - أ - لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول التفتات الجارية .

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت بالشروع
المادة ١١ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ١١ - موافقة كما وردت بالشروع	ب- لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسدة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على ترشيح وزير المالية / المراجعة العامة . ج - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعيرون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو تنقضاء تلك المخصصات . المادة ١١ - يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدرجات والولايات الحكومية المرسدة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول التفتات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف وسماتها وراتبها ودرجاتها أو رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدرجات الحكومية ذات الأنظمة الخاصة .

مكتبة من الأصل

قرار اللجنة المالية	قرار مجلس النواب	الاداء كما وردت بالمشروع
المادة ١٢ - موافقة كما وردت من مجلس النواب المادة ١٣ - موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ١٢ - موافقة كما وردت بالمشروع المادة ١٣ - موافقة كما وردت بالمشروع	المادة ١٢ - تغيير موازنات المحافظات ومداول الإيرادات والنفقات المالية بهذا القانون. جزءاً منه . رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تحولى دائرة الموزنة العامة مراقبة ومصادرة الخبايا الواردة في هذا القانون دون الاعتلال. بالصلاحيات الممنوحة بالجهات الرسمية الاخرى.



السيد ذوقان الهنداوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لا بد لي ابتداءً من أن أسجل عظيم الشكر والامتنان للجنة المالية الموقرة ، مقررراً واعضاء ، على الجهد القيم الذي بذل في إعداد تقرير اللجنة المعروض علينا للبحث والقرار .

تطلب اللجنة الموقرة في نهاية تقريرها من المجلس الكريم : الموافقة على مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ كما ورد من مجلس النواب ، والموافقة على تقرير اللجنة والتوصيات الواردة فيه .

إن الامر الأول وهو الموافقة على مشروع قانون الموازنة فهو متروك للمجلس الكريم بعد بحثه ، وأنا شخصياً ساوالم عليه ...

أما فيما يتعلق بالامر الثاني وهو الموافقة على تقرير اللجنة المالية والتوصيات الواردة فيه فإن الدستور والنظام الداخلي لمجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الأخ مقرر اللجنة المالية والآن يأتي دور المجلس الكريم لبدء مناقشة مشروع المناقشة والتوصيات وما يتصل بذلك وتسجيل اسماء الراغبين في المناقشة .

الامانة العامة تقرأ اسماء الأخوة الذين رغبوا في الحديث .

السيد الامين العام :

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي .
- ٢ - معالي الدكتور جمال ناصر .
- ٣ - معالي الدكتور معن ابو نوار .
- ٤ - سماحة الشيخ عبدالعزيز الخطاط .
- ٥ - معالي السيدة ليلى شرف .
- ٦ - معالي الدكتور قسم عبيدات .
- ٧ - معالي السيد احمد العقابله .
- ٨ - سعادة الدكتور اشرف الكردي .
- ٩ - سعادة الدكتور غيث شبيلات .
- ١٠ - سعادة الشيخ صيتان محجم الماضي .
- ١١ - معالي الدكتور سعيد التل .
- ١٢ - سعادة السيد نذير رشيد .
- ١٣ - معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .
- ١٤ - سعادة السيدة نائلة الرشيدان .

دولة رئيس المجلس : ولبدأ بمعالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

مكتبة ابي لادن

هذا الرقم فقط وليس (٧٠٢) مليون دولار ... ونحن نتحدث هنا بدقة رسمية وبمجلس رسمي مسؤول فيجب ان تكون الارقام دقيقة تنم عن الواقع .

ثانياً : وورد في الصفحة ذاتها عن المديونية الخارجية من حيث الرصيد المتعاقد عليه والرصيد المسحوب غير المسترد من ارقام كنت اتمنى ان يتحاشاها التقرير لانها غير دقيقة أولاً ولا تخدم اي غرض ايجابي في موضع البحث الذي نحن بصددده : مكاناً وزماناً .

ثالثاً : وإذا كان العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات قد انخفض فقط في عام ١٩٩٤ الى ٨٠٪ ، ومن المتوقع له ان ينخفض في عام ١٩٩٥ الى ٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي أي بتحسين سنوي مقداره ٨٠٪ فقط فما هي الآلية والتوصيات التي لم تخبرنا عنها اللجنة المالية لخفض هذا العجز كلية ومقداره عشرة أضعاف التحسن السنوي الذي تحقق وذلك خلال السنين القليلة الباقية من سنوات البرنامج التصحيحي في نهاية عام ١٩٩٧ .

رابعاً : التقرير في الصفحة ١٢ وفي الصفحات التي تتلوها يتهم الدولة وقطاعها العام بأن أدائها وخباصة في السبعينات وحتى اواسط الثمانينات كان ولا يزال سلبياً في أمور رئيسية ثلاثة :

- ١ - تفعيل وانعاش دور القطاع الخاص .
- ٢ - تطوير القطاع العام تنظيمياً ورقابياً مما اعاق دور القطاع الخاص ووضع

ينصان على ان مشاريع القوانين المعروضة على المجلس يقتصر النظر فيها إقراراً أو رفعاً أو تعديلاً على مواد وأحكام تلك القوانين بحيث تظهر هذه الأمور صريحة في صلب صياغة المواد نفسها ... فإذا نظر المجلس وأقر توصيات خارج صياغة تلك المواد ولكن لها علاقة بمضمونها ومنطوقها فإنها تصبح سنداً لذلك القانون ومرجعية له في الشرح والتفسير والتنفيذ والاعتماد وهو الأمر الذي يجب أن نتجنبه فيما يتعلق بتقرير اللجنة المالية وتوصياتها وذلك للأسباب التالية :

لقد جاء تقرير اللجنة بحثاً أكاديمياً متعمقاً في الاقتصاد الكلي للدولة يستحق التنويه ، ولكن توجهات هذا التقرير وتوصياته جاءت خلافية ، وافترقت ارقامه الى كثير من الدقة والصواب اللازمين للإقناع ثم الى الاقرار كما أنه كان يتعارض في بعض الأحيان مع المرتكزات والاهداف التي بني عليها مشروع الموازنة رغم انه صيغ بشكل يوحي بأن منطلقه كان : من منطلق تلك الأهداف والمرتكزات وداعم لها ، والصحيح أنه يتناقض معها ولا يخدمها ... ومن الأمثلة على ذلك على سبيل المثال لا الحصر :

أولاً : ورد في التقرير وفي الصفحة الثامنة منه عند الحديث عن المديونية الخارجية بأن « الحكومة تمكنت من شطب (٨٣١) مليون دولار منها ٧٠٢ مليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية والحقيقة أن ما شطب من الولايات المتحدة حتى الآن هو ثلث

الاختناقات في طريقه .

او انها كانت ستكتبه بصيغة اخرى وبروح الواقع . لو انها قرأت واستقرأت بصورة اعمق واقع التعليم والتدريب في هذا البلد اذ ان الدولة تقوم بتطبيق جميع التوصيات التي ذكرتها اللجنة الكريمة في الصفحات المشار اليها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً بموجب جدول مبرمجة دقيقة وفقاً لتوصيات المؤتمر الوطني العام لسنة ١٩٨٧ وقراراته تحت رعاية جلالة المعظم وولي عهده الأمين وذلك باستسقاء توصيات اللجنة غير المعقولة والتي تخالف الدستور والقانون كوصية وجوب اجراء تصفيات للطلبة بعد السنوات الدراسية الست الاولى مما يخالف قانون التربية والتعليم الذي يجعل التعليم الزامياً لمدة عشر سنوات .

وبالتالي فإن اللجنة الموقرة أوردت توصيات لا لزوم لها وفي غير مكانها وزمانها لا لسبب سوى ان اللجنة الكريمة لم تطلع على الواقع فيما يتعلق بالتعليم والتدريب ويترتب على ذلك بان مجلسنا لا يستطيع اقرار توصيات غير ملائمة .

لجميع الاسباب المقدمة فإني اقترح وأرجو المجلس الكريم بأن يقتصر النظر والبحث في وعلى مشروع قانون الموازنة دون ان ينظر في التوصيات التي تقدمت بها اللجنة لانها توصيات إما أنها خلافية وإما أنها غير دقيقة وإما أنها غير ملائمة للموقف وهذا لا يمنع التنويه بالجهد الذي بذلته اللجنة الموقرة في اعداد تقاريرها وتوصياتها مع تقديم الشكر ثانية لها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٣ - تطوير التعليم في جميع مراحلها العامة والعالية وإن التقرير بموجب هذا الاتهام لم يحرم القطاع العام فقط من فضل تحقيق النمو الذي شهده الاردن وخاصة في السبعينات وحتى اواسط الثمانينات، بل انه يحرم القطاع الخاص نفسه من هذا الفضل لأن القطاع الخاص كان فاعلاً ولعب دوراً هاماً في النمو والتنمية.

ولهذا كيف يمكن لنا ان نوافق على مقولة التقرير بأن النمو الذي شهده الاردن في السبعينات وحتى اواسط الثمانينات بفضل الانفاق المباشر للقطاع العام الذي لا يخضع لقوى السوق حرم الاردن من عملية التحديث والتطوير التي هي وحدها كفيلة بأن يأخذ القطاع الخاص موقعه المتميز في عملية التنمية والنمو . كيف يمكن الموافقة على ذلك ؟ الا اذا كان « دور القطاع الخاص » المطلوب يعني في نظر التقرير « التسبب التام وعدم الانضباط » وهو امر لا تقره حتى الدول المتقدمة التي تأخذ بنظام السوق ومزايا قواه .. فهذه هي « دول النمو » على جوانب المحيط الهادي ذات الثقل الكبير والنمو الاقتصادي المذهل والتي تأخذ بنظام السوق يخضع نظامها الاقتصادي لتقدير كبير من توجه الدولة والقطاع العام ومركزته .

خامساً : انني واثق بأن اللجنة الكريمة ما كانت لتجشمن عناء كتابة الصفحات من ١٧-٢١ من تقريرها عن « التعليم والتدريب »

مكتبة

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ ،
معالي الدكتور جمال ناصر .



الدكتور جمال ناصر :
اموال الدولة في الخارج

اطلب من السلطة التنفيذية ان ترصد مخصصات كافية لاصلاح وترميم وصيانة اموال الدولة في الخارج ، منقولة وغير منقولة ، ولا سيما دور السفارات ومساكن رؤساء البعثات ، ومكاتب المؤسسات العامة ، فقد اشترت هذه الاملاك منذ زمن طويل وارتفعت قيمتها الى ملايين الدنانير ، واهمال صيانتها يؤدي الى هبوط قيمتها والى تكبد الخسارة مصاريف طائلة لاصلاحها . كما انها تمثل الدولة وسوء مظهرها يسيء الى الدولة بل الى الهي . واجيد تخصيص قسم فعال في وزارة الخارجية للاشراف على اموال الدولة في الخارج المنقولة وغير المنقولة ، وتقديم التقارير بصورة منتظمة وشكرًا .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ ،
معالي الاستاذ مهن أبو نوار .



الدكتور مهن أبو نوار :

بسم الله الرحمن الرحيم
اسأل الله سبحانه وتعالى ان يحفظ ملكتنا ، وان يحمي وطننا ، وان يسد خطانا الى ما يرضيه ، وما ينفعنا ، انه نعم المولى ونعم النصير ، وبعد :
سيدي دولة الرئيس الجليل
سيداتي وسادتي الاعيان الكرام

انا متأكد ان صدر حكومتنا واسع جداً ، وأرجوهم ان لا يظنوا انني من اولئك الذين لا يرون في الوطن الا السواد ، فانا لا احب ان اراه الا مشرقاً بالبشر والفرح والبركات ، ولذلك اتشرف بمباركتهم بما اعتقد انه مفيد للوطن : ممارسة الحرية المسؤولة التي اهدانا ايها الحسين باعث الديمقراطية الاردنية الحديثة ، والرأي الآخر الذي بدوننا لا يمكننا ان نتأكد من الخطأ او الصواب في قراراتنا الكبيرة . وانا في ذلك لا ارجو . ولا اتوقع من الحكومة ان تقبل رأيي ، فهي حرة في ذلك ، تماماً مثل حريتي . فلي مطالبتها بان تقبل حقني في التعبير

عن الرأي الذي اشاء في سبيل الله تبارك وتعالى ، والوطن الذي ليس لنا وطناً غيره ، وفي خدمة الملك الحبيب الذي اعطانا ثقته ، وشرافنا بان نكون اعضاء في مجلسه الكريم . فأقول :

لم تعد الموازنة في عصرنا الحديث ، مجرد عملية توازن بين الواردات والنفقات وحسب ، ولم تعد عملية اوامر اقتصادية بالدنانير وحسب ، لقد اصبحت الموازنة عملية حلول ومعالجات دقيقة حساسة تستخدم عنصري الضرائب والنفقات للتأثير على المسيرة الاقتصادية نحو هدف المجتمع الديمقراطي الراعي لكل مواطن ، المشجع للقادرين ، الرثيف بغير القادرين ، الحافظ للحياة الحرة الآمنة الكريمة ، والباعث لأكبر قدر ممكن من السعادة والرضى لجميع ابناء الوطن دون تمييز ، نعم لم تعد الموازنة الحديثة عملية حسابية وحسب ، بل هي عملية فلسفية استراتيجية سياسية اقتصادية معنية بكل مواطن ، وكل الوطن .

ولم تعد الموازنة التقليدية كما عرفناها في الماضي مقيدة لحياتنا اليوم . وقد اصبحت تكرارها مع زيادة هنا وزيادة هناك جذاباً للمل السياسي . ونحن لا نستطيع ان نستورد بعض المفاهيم الحديثة ، فقيم موازنة مختصة بقطاع اقتصادي معين ، ليراه المازفون موازنة للصناعة ، او الزراعة ، او مكافحة التضخم ، او تشجيع الاعمال الصغيرة ، وما شابه ، ذلك لأننا بدأنا نواجه حزمة تحديات متعددة متشابكة سياسية ، اجتماعية ، دفاعية ، أمنية ، اقليمية ،

اقتصادية شاملة ، تحضنا على عدم الوقوف متيهرين مشدوهين بما يتسارع حولنا من حركات دائمة ، ومتغيرات لا تسمح حتى بالنقاط الأنفاس ، ومستحدثات من الأدوات والمكينات والألكترونيات والحاسبات ، ومستجدات من النظم ، والوسائل ، والمفاهيم ، التي ستركنا ، ان لم نبادر حالاً الى الأخذ بها والسيطرة على نتائجها ، عدة سنين خلفها ، نلث ونحن نركض حتى للحاق بظلالها . ولقد اصبحت ملحا علينا ان ندفع الى المستقبل إنفاقاً حريصاً واثقاً يجعلنا في صفوف الطليعة العالمية ، وينجينا من معوقاتنا الاقتصادية : الفقر ، والبطالة ، والتضخم ، والديون الثقيلة ، والملل الاقتصادي ، والهدر المألوف ، ولكي نتمكن من الدفاع عن وطننا ، وكياننا ، وهويتنا ، وحرمتنا ، وديمقراطيتنا ، وكرامتنا الانسانية .

ليس المعني هنا استخدام العتلات الاقتصادية للسيطرة على تزويد المال بهدف السيطرة على التضخم ، او التخفيف من الانفاق العام للحد من ارتفاع الأسعار ، او تخفيف نسبة الضرائب ، والتحول بفرضها من ضرائب على المكتسبات الى ضرائب على النفقات ، بهدف تشجيع الاستثمار ، وايقاظ حوافز التشغيل والتوسع ، او تعزيز الدعم لمستحقه ، ومنعه عن الذين لا يحتاجونه ، فهذه الأهداف وغيرها ولو انها حيوية لعملية التصحيح وإعادة التنظيم ، الا انها يصعب تنفيذ بعضها بكل حذافيرها بسبب ما تفرض من زيادة فاحشة في نسبة البطالة التي لا رلنا

مكونة من اربعة

نعاني منها معاناة موجعة، ولأنها تصيب الفقراء منا حتى في طعامهم ، بينما تصب في صالح الأقلية من الأقوياء بينما وتزيد قواهم .

ولا يخفى على احد ما نحتاجه من تعليم يخفف من اكتظاظ وترهل الجهاز الاداري ، ومن تغيير شامل لدور الحكومة من جهاز توظيف ، الى دور فتح شواغر العمل المنتج في كل ميدان ، ومن قطع بتار لبدخ الانفاق على الاثاث الفاخر ، والسيارات الشبيهة ، والسفرات الترويحية ، وكماليات الوجاهة والفخفة في القطاعين الخاص والعام والتي يسميها البعض هبة الدولة ، او هبة الشركة . وهي تفنك باهم سمات هبة الدولة، او هبة الشركة ، ومن ازالة لا تبقي شيئا من البطالة المقنعة التي تؤدي الى هدر المال ، وإعاقة الحركة وتراحم الموقوفات . ويقول البعض لقد تحملنا كل ذلك في الماضي ، ونحن قادرون على تحمله الى حين . لكنه الحين الذي ربما نجد انفسنا عنده مكرهين على التقليل ، والقطع ، والازالة ، وشد الأحزمة والصيام عن النمو الذي ليس له بديل الا التراجع الاقتصادي الكتيب .

(وهنا انصت الجميع لأذان الظهور)

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي الدكتور .

سيدي الرئيس الجليل

ومنع الشكر الجزيل للجنة المالية على ما اقترحه من وصف بارز لدور الحكومة ، التي نسحقها الدولة ، حسب التقاليد الاردنية

المعروفة، وأنا اقتبس : « التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية .. تعزيز دور السوق .. تفعيل آلية العرض والطلب .. وآلية الأسعار .. تشجيع القطاع الخاص .. وتحريك دفة الفعاليات الاقتصادية .. ا . » انتهى الاقتباس . لا بد لي من التذكير بما يلي :

الانتباه الى المتغيرات العالمية منذ ١٩٩٠ ، يدلنا على الحركة العالمية الجديدة لتحقيق النظام الديمقراطي ، ونظام اقتصاد السوق . ويزداد انتشار القناعة بان اللحمة القوية التي تربط مفاهيم الديمقراطية السياسية : (في الحرية ، والديمقراطية ، ومسؤولية الحكومة امام الشعب ، وفصل السلطات ، واستقلال القضاء ، والتعددية السياسية ، وحقوق الانسان) ، ومفاهيم الديمقراطية الاقتصادية المتمثلة باقتصاد السوق ؛ لا تنفك عن بعضها لأنها متكاملة لا يتحقق احدها دون الأخرى . ويرتكز نظام اقتصاد السوق على مبادئ لها علاقة مباشرة بالحرية الديمقراطية ، حتى بدت وكأنها مشتقة منها او امتدادا لها ، وهي :

١ - حرية الملكية الخاصة لعناصر ووسائل الانتاج .

٢ - حرية التنافس الاقتصادي .

٣ - حرية الدخول والخروج الى او في اي مسار اقتصادي .

٤ - حرية تقدير الأسعار والأجور والرواتب .

٥ - حرية تفاعل العرض والطلب .

ويحتاج اقتصاد السوق ليكون ناجحاً الى اقل نسبة من تدخل الحكومة في حريات

السوق الخمسة ، سواء بواسطة الملكية العامة ، او المساهمة في المؤسسات الخاصة . وقد اصبح واضحا اننا بحاجة ماسة الى اعادة النظر في ملكيات القطاع العام ، ومساهماته في القطاع الخاص . او بجملة اخرى لقد اصبحنا بحاجة الى حكومة اقل من دور الحكومة القائم الآن . وقد يكون من الأجدى والأحكم ان يكون دور الحكومة الرئيس هو الدفاع عن الديمقراطية الشاملة ومنها الديمقراطية الاقتصادية للأسباب التالية :

١ - لأن الديمقراطية تحقق العدالة والمساواة في التنافس بين عناصر المجتمع الاقتصادي .

٢ - لأن الديمقراطية تحقق العدالة الاجتماعية ، وتخفف من حدة الطبقية الاقتصادية ، وتمنع احتكار القوة الاقتصادية بيد طليعة معينة .

٣ - لأن الديمقراطية تضمن انتشار القوة الاقتصادية على اوسع شريحة ممكنة من المواطنين .

٤ - لأن الديمقراطية تخفف من حدة تحول طليعة القوة الاقتصادية الى طليعة قوة سياسية تحتكر القوتين السياسية والاقتصادية في دكتاتورية اعنى من ديكتاتورية الفرد .

٥ - لأن الديمقراطية تعبر عن حاجات الأغلبية من المواطنين وطموحاتهم في حريتهم ، وطعامهم ، وسكنهم ، وكسالتهم ، وقباغتهم النفسية والروحية.

وهكذا يلح على الرأي الآخر بالقول ان يكون دور الحكومة هو رعاية نظام الديمقراطية الاقتصادية ، ونظام اقتصاد السوق ، باستخدام النواظم التي توجه المسيرة الاقتصادية ، دون المس بالحريات السابق ذكرها .

سيدي الرئيس الجليل

سيداتي وسادتي الأعيان الكرام

من حياتنا الوطنية ارجو ان تسمحوا لي ان اقدم قضيتين تحتاجان الى سيق نظر فطن وعلاج سريع يلح بعدم التردد او الانتظار : قضية العاصمة قلب المملكة النابض ، وقضية الحكومة عقل المملكة المدير .

لا يوجد في نظري اجمل من عمان عاصمة الحسين ، شوارعها عريضة رحبة ، تكتنفها الخدمات الضرورية من ماء وكهرباء ومجاري واتصالات ، هي افضل ما في المنطقة . ولا يوجد اجمل من عمارات عمان الجديدة وحجرها الأبيض الناصع . ولا يوجد انظف من عمان عاصمة في المنطقة كلها ، وحتى في غالبية انحاء العالم ، وهي منفرة لكل اردني وعراقي وامينيها النشيط . لكن خوفي عليها يحضني على القول ان تنظيمها العام ، لم يعد يحتمل توسعها العشوائي دون اقامة البنية التحتية الادارية الضرورية ليسر وسهولة الحركة والحياة فيها .

لا يخفى ان ملامح غصص المرور اخذت تعطل الحياة السهلة البسيطة التي ضمنت الشوارع القسيحة ، وشقت الأنفاق العريضة ، وعلقت الجسور من اجلها . ذلك

هكذا عينه الأصل

لأنها تصب جميعها في مركزية حركية ، إدارية، وخدمية ، خانقة . غالبية الوزارات وأهم الدوائر والسلطات والمؤسسات في جهة من غرب عمان ، ووزارة المالية والبنك المركزي في الطرف الشمالي من قلب المدينة يكاد التوقف أو الوقوف عنده ان يكون مستحيلا .. ضيق إنتشار المستشفيات ، ومركزية سلطة ترخيص المركبات والسواقين ، والتخليص الجمركي ، واستلام الطرود البريدية التي لا توزع ، ونظام دفع الفواتير الذي يجبر الدافع على الحضور الى الشركة أو المؤسسة أو الإدارة، وفرض الدفع نقدا ، وغالبية الشؤون الحياتية الأخرى التي لا يمكن القيام بها الا بالمراجعة الشخصية والحركة من احد اطراف عمان الى الطرف الآخر ، وفي احيان كثيرة من اطراف الوطن الى طرف معين في العاصمة . كل ذلك قليل من كثير جدا ، مما يفرض هدرا كبيرا جدا للمال ، وضياعا مؤلما للوقت الوطني ، وخسارة جسيمة في الوقود واهتراء المركبات ، وينتهي كل يوم عقبات كاداء في خطوط تدفق الحركة والحياة ، نحو مخائق جديدة يساعد عليها الاتساع המתار للشوارع في اطراف المدينة وحولها ، وضيق الشوارع عند قلبها .

قبل ربع قرن تقريبا ، قرر مجلس امانة العاصمة القيام بخطة لا مركزية ادارية تشارك فيها ادارة الشؤون البلدية ، وادارة الشؤون الحكومية ، وإدارة شؤون المحافظة ، والمؤسسات والسلطات الخدمية العامة والخاصة ، بتوافق ، وتعاون ، وتنسيق كامل ، بهدف تأمين كافة الخدمات في اقرب موقع ممكن لجميع المواطنين

حسب مناطق امانة العاصمة ، بهدف منع الهدر الذي اصبح وقتها مألوفا ، ولأنقاذ الوقت، والتخفيف من الحركة غير المجدية في المدينة ، وغير ذلك من الأهداف النافعة لمستقبل عاصمتنا الحبيبة . إلا ان تلك الخطة لم تنفذ ، وقد اصبحت الآن بحاجة الى اعادة دراستها على خط التوسع الهائل في معمورة العاصمة ، والزيادة المفاجأة والعظيمة في عدد السكان ، مما يفرض ضرورات وحاجات جديدة لمنع الاختناقات الحركية والاقتصادية والاجتماعية والادارية ، وربما السياسية ، اذا تمكن داء المركزية الخائق من جسم المدينة .

ان المحاولة الحيرة التي قدمتها وزارة الداخلية في تقسيم محافظة العاصمة الى ثلاث لواء ، لواء القصبة ، لواء الشرقية ولواء الغربية ، لا ينسجم مع تقسيم عمان الى مناطق بلدية ، ولا يحقق اللامركزية الادارية المطلوبة لمستقبل المدينة ، ولو انه يساعد قليلا في معالجة بعض المشاكل الادارية في المحافظة : والرأي الآخر يلح بأن قيام قضاء إداري في كل منطقة بلدية من مناطق عمان ، هو اقرب الى المعقول والطبيعي والمنطقي في إعادة التنظيم المدنية الشاملة .

ان الذي تحتاجه عمان بأسرع وقت ممكن هو إعادة النظر في تقسيماتها البلدية التابعة لأمانة العاصمة ، وتقسيماتها الادارية التابعة للمحافظة ، بانسجام وتناغم كامل ، وتوافق دقيق في الحدود والصلاحيات ، وتعاون يكاد يكون وحدويا في الواجبات ، مع الأخذ

قناعتني هذه ، كما لا اخالف مبدأ فصل السلطات المشع من الدستور ، اذا تمت مجرد التمني التنظيم الافضل لسلطتنا التنفيذية . ولعل في المقارنة الحية مع مملكة متقدمة يشابه دستورنا دستورنا ما ينفخ تفكيرنا في المستقبل الذي نرجو .

لقد تجاوز عدد سكان المملكة المتحدة ٥٥ مليونا ، وعدد سكان مملكتنا ٤ ملايين . وليس خارقا للمنطق ان يؤلف مجلس الوزراء الاردني من ٣١ وزيرا . ومجلس الوزراء البريطاني من ١٧ وزيرا . لكن الخارق للمنطق، اذا تساوت الأشياء ، ان يجتمع مجلس الوزراء البريطاني مرة واحدة في الأسبوع لمدة ساعتين او ثلاثة كل يوم ثلاثاء ، بينما يجتمع مجلس الوزراء الاردني مرتين كل اسبوع لمدة ثلاث او اربع ساعات (وأحيانا خمس او ست ساعات) في كل مرة في يومي السبت والثلاثاء . ولا تعرض على مجلس الوزراء البريطاني حالة روتينية واحدة ، وهذه درستها في غالبية المراجع والكتب بينما تعرض على مجلس الوزراء الأردني آلاف الحالات الروتينية . وتتمتع اللجان الوزارية في مجلس الوزراء البريطاني بصلاحيات اتخاذ القرارات الملزمة لبقية مجلس الوزراء ، حتى ولو كانت سياسية عامة او تشريعية او اقتصادية تتعلق بالمال ، ولا تتمتع لجنة وزارية اردنية بمثل هذه الصلاحيات النافعة جدا ، بالرغم من انه لا يوجد في الدستور الاردني مما يمنع ذلك عن مجلس وزرائنا اذا اتفق الوزراء على ذلك .

بعين الاعتبار تطور المدينة وتوسعها في كل ميدان ، وإقامة مركز او مجتمع بلدي وإداري مشترك في قلب كل قسم ، حيث تقدم جميع الخدمات ، وحيث تسكن فروع جميع الوزارات والأدارات والسلطات ، واجهزة الأمن العام والدفاع المدني ، ومحاكم الصلح والبدلية وكتاب العدل ، ومراكز البريد بما فيها الطرود ، ومراكز الصحة ، والمراكز الثقافية والرياضية والترويحية ، والحدائق العامة ، وفروع البنوك لمن يرغب ، وغير ذلك مما يحتاجه المواطن قريبا منه . كما يقول دولة الرئيس عادة ولا يضطره الى قضاء يوم في تحقيق حاجة لا تحتاج اكثر من دقائق . إن هذا النمط من اللامركزية الادارية هو الذي يحقق لحمة المجتمع المحلي الأمن المتكافئ . وهو نمط من سياسة ونيات هذه الحكومة ، وهي قادرة وجديرة بالانصراف بتنفيذه في عمان ، تماما كما تلح علينا مدينة الزرقاء جارة عمان ، ومدينة اربد عروس الشمال ، بالانصراف بمثل هذه الاجراءات الحيوية . كما تحتاج بقية مدن المملكة الى سبق النظر ودراسة موقفها للمستقبل في هذا المجال المهم المفيد .

سيدي الرئيس الجليل

قلت ان صدر الحكومة واسع جدا ، واضيف انني اكن لكل واحد منهم دون استثناء اعظم الاحترام والتقدير ، واتمنى لهم جميعا النجاح في خدمة الحسنيين والوطن . وقد وقفوا وقفة مسؤولة مهنمة جدا لا يمكن نسيانها ، او اهمال قيمتها السياسية والوطنية ، ولا اخالف

مكتبة الأصل

ان هذا الحال لا يعفينا ابدا من الكفاح المثار على البحث ، والتفكير ، والتخطيط ، والتنفيذ المحكم ، لاعادة تنظيم المملكة الاردنية الهاشمية لتعايش مع القرن الواحد والعشرين ، من رئاسة الوزراء حتى اصغر مكتب ، واصغر مخفر ، واصغر عيادة طبية وما شابه . ان هذه الحاجة العظيمة تلح علينا في مواجهة التحديات العظمى التي نتظرنا على الطريق نحو المستقبل الذي نريد .

سيدي الرئيس الجليل

لا اعتقد ان عملية ضم المتقاعدين القدماء الذين اعطوا الوطن بسخاء الى فائدة مهما كان مقدارها ، من مكرمة الحسين الجديدة عملية مستحيلة ، وهي ستفهم حتى يتاح للوطن ان يعامل ابناء قواته المسلحة ، ورجال امنه ، ومخابراته ، ودفاعه المدني ، وموظفيه المدنيين معاملة كل حسب خواص واعباء ومخاطر وواجبات مهنته . واعتقد جازما ان كل عضو في هذه الحكومة ، بما فيهم معالي وزير المالية راغب ، بل مشتاق لتحقيق العدالة لكل من يخدم الوطن ، ولا يقبل ان يترك ولو واحدا منهم يزرع تحت متطلبات واسعار حياة ١٩٩٥ ، براتب تقاعد ١٩٥١ ، قبل خمس واربعين سنة .

سيدي الرئيس الجليل

سيداتي وسادتي الاعيان الكرام

يقال في هذه الايام السياسية ، ان التخطيط والتطوير مضر احيانا ، وانا اعرف انني اطلت ومططت ، ولكنني اعرف ايضا ان

ولكن حسب تجربتي القصيرة في مجلس الوزراء السابق واربع حكومات سابقة ، كانت المشكلة في اتفاق الوزراء على هذا النمط من التنظيم الداخلي لمجلس الوزراء ، سواء لعدم انسجام افكارهم او حتى من باب المماحكة السياسية . وعلى الاعتراف بمسؤوليتي في الحالتين . قد اختلف تقليدا مرعيا في الحديث عن موقف معين في وزارات خدمتها ، ولكنني اتحمل مسؤولية تجاوزي من اجل هذه الحكومة ، ومن اجل الحكومات القادمة التي لا بد لها من اتخاذ مواقف ستكون صعبة جدا اذا اريد لنا ان نتجاوز التحديات التي ستصارعنا . فتتظم الحكومة العام في وزارات ودوائر وسلطات ومؤسسات وازدواجية الواجبات من جهة ، وتشرد المهمات من جهة اخرى ، والتعدد الهائل في الانظمة والقوانين التي تنظم مختلف المؤسسات الرسمية الاردنية من جهة ثالثة ، ومركزية مجلس الوزراء ، وتراكم الأعباء الزوتينية والشكلية الثقيلة على رئيس الوزراء ، وشح صلاحيات الوزراء ، وعدم تمتعهم بما يجب ان يتمتعوا به من استقلال القرار المسؤول في كل ما يختص بشؤون وزاراتهم ، كمن يطلب من رئيس الوزراء والوزراء ان يفوزوا بالملاكمة وايديهم مكبله خلفهم ، لقد حاول دولة رئيس الوزراء ان يغير هذه الصورة الكئيبة في نهجه اللامركزي ، وان يقوم بهذه المهمة التي لا غنى لنا عنها ، ولكننا نبحث الذين عطلنا ذلك القرار حتى وصل الى مجلسكم الكريم ، حيث اريد الى مجلس النواب الذي وافق عليه مشكورا .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الباشا، وسامحك الله ، سماحة الشيخ عبد العزيز الحياط .



سماحة الدكتور عبد العزيز الحياط :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي الامين وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين :

سيدي دولة الرئيس - زملائي وزميلاتي الاعيان الكرام

المال وسيلة لسعادة للانسان لا غاية ، والموازنة وسيلة الدولة الى اسعاد المواطن لا اشقائه ، والجبابة المالية وتدير موارد الدولة وسيلة الى ان تصبح الدولة قوية بشعبها قادرة على مواجهة التحديات .

والتنمية الاقتصادية يراد بها ما هو اوسع من النمو الاقتصادي فهي مأخوذة من التنمية بمعنى العمل على النمو يعني التطوير الى ما هو افضل ، والتنمية الاقتصادية عملية تغيير متعدد

هناك عشرات القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تنتظر منا جميعا اعظم جهد في البحث والتفكير والتخطيط والتنفيذ . وهي تحتاج منا بصورة خاصة ان لا نفكر بما سيقوله الناس عنا . بل علينا ان نفكر اولاً وقبل كل شيء بما سيعتقده الناس في وطننا ، وفي مستقبلنا ، وفي مكانتنا بين امم العالم . ونحن يا سيداتي وسادتي لن نستطيع ذلك الا اذا كنا صفاً واحداً في شجاعتنا السياسية والأدبية والمعنوية ، وإلا اذا جعلنا الفتنة ومودتنا وتعاوننا سبيل نهضتنا الحديثة وقيامنا المنتظر ، وإلا اذا لبينا نداء الوطن لمنع التحديات العاتية عن الوصول الى حياتنا المنتجة الرثابة المتقدمة ابداً الى الأفضل والأجدى والأمنع . والوطن الحبيب يدعو كل من له هذه الروح الاردنية الالية ، وهذه الحمية العروبية ، ان يهب ويندفع الى الامام المشرق الذي ينتظرنا .

واخيرا ارجو ان تسمحوا لي ان اقول ، بأننا نسمع احيانا من هنا وهناك ، من هذا او ذاك ، ان الأردن وحده ، وانه لا سمح الله ، وحيدا . كلا يا سادتي ، فنحن الشعب الاردني لبنا وحدا والحسين خفيد رسول الله صلى الله عليه وسلم معنا ، وجند الحسين معنا ، وديمقراطيتنا وحريةنا وابائنا وكرامتنا وشهامتنا وانسانيتنا معنا ، وامتنا العربية النبيلة العريقة المتعطشة للحرية والديموقراطية وحقوق الانسان والكرامة الانسانية معنا ، والله اكبر وهو ناصرنا وعزة لآردن العرب الطيبين . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

هكذا سمعنا لأصل

بناءة .

اولاً : اتساءل هل صحيح ان رفع الفقر والبطالة يكون بزيادة عدد الوظائف ، كان غاية التعليم عندنا ان يتخرج الانسان موظفاً مع ان التعليم انما هو لبيان شخصية الانسان العلمية والثقافية وعليه ان يتساح في مناكب الارض يتجر ويصنع ويبدع وينتج في حقله وارضه وتجارته وعمله ، حتى اصبح عدد عاطلين عشرات الآلاف ووصل العدد لطالبي الوظائف مائة وستة آلاف طالب وظيفة وهذا يعني ان التعليم للوظيفة لا للحياة والتثقيف ، وليس للانتاج والاهداع وبخاصة عندما يهدر الطالب الفضل سني عمره عائلة على اهله في التعليم وهل معالجة الفقر تكون برفع الدعم لصندوق المعونة الوطنية ليزداد اعتماد الفقراء على هذه المعونة التي لا تكفي قوت يومه مع ازدياد الاسعار وتكاليف الحياة .

ولماذا لا تشجع الحكومة اخذ الزكاة وضمتها مع المعونة الوطنية واعتمدها على استثمار الاموال الضخمة من الزكاة .. لا سيما اذا كان تحصيلها اجبارياً على الاموال الظاهرة كما كانت تفعل المملكة في الاربعينات وازائل الخمسينات ، وان تعطي ذوي البطالة الاجبارية وتستثمر الباقي بالملايين ، وان يعمل على التنسيق بين مؤسسة الضمان الاجتماعي ومؤسسة الزكاة وقد كتبت ضربت مثلاً في انه لو اخذت الزكاة حقاً بنسبة ٢.٥٪ فالمليار يؤخذ منه ٢٥ مليون دينار سنوياً تنامي سنة فسنة واذا فرضنا ان ما يجبي سنوياً ٧٥ مليون

الايهاد ، لا تقتصر على الناحية الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية فحسب بل تشمل تحسين انتاج الطاقة البشرية لرفع مستوى الفرد والامة اجتماعياً وسياسياً وتعليمياً .

والمال وسيلة ، وهو وحده لا يكفي لبناء شخصية الانسان الواعي القادر . واشياح الجسد مأكلاً ومشرباً ومسكناً وسيلة للحياة النبيلة الشريفة للمواطنين ، وقد نعى الله على الذين يعيشون لياكلوا فقط ، ليتمتعوا في الحياة فقط ، ليظنوا ان السعادة في زينة الحياة الدنيا فقط ، والذين كفروا يتمتعون ويأكلون كما تأكل الانعام والنار مثوى لهم ، وغاية الموازنة ان تتمكن الدولة من بناء المواطن الصالح ، وان تكون له رسالة يحملها لنفسه وللآخرين ، افحسبتم انما خلقناكم عبثاً وانكم اليها لا ترجعون فتعالى الله الملك الحق ؟

صديق الله العظيم

وعلى هذا فالموازنة للتنمية والتنمية ليست عملية انتاج فحسب وانما هي عملية انسانية تستهدف الانسان ورفي الانسان مادياً وروحياً واجتماعياً وسلوكاً وعادات واخلاقاً وتقاليده .

ولهذا فاني ارى هذا الجهد الكبير الطيب في اعداد هذه الموازنة ، وحين اتقدم بالشكر للحكومة على اعدادها موازنة متوازنة ، وحين اشكر اللجنة المالية في مجلس الاعيان الموقر على تقريرها الوافي وجهدها المشكور بحرفني في ذلك الى ان انتهر فرصة عرض الموازنة لاناؤل بعض الجوانب في اجابسة

لكن المحاولة في اتباع الاسلوب الحكيم للوصول الى الحل الامثل هو بدء الطريق السليم كما قيل « شعورك بالنقص بدء العمل في اتمامه » وانا اؤيد في هذا ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلسكم الموقر من معالجات وتوصيات .

ثانياً : اتساءل بالنسبة لوزارة التعليم العالي التي تقوم بواجبها نحو هذا النوع من التعليم ، اتساءل لماذا اهتمت كليات المجتمع ولم تعمل على تطويرها لتكون كليات تدريبية كمعهد البوليتكنك ومؤسسات التدريب المهني حتى تدهورت وباع بعض اصحابها ابنيتها وتوقفت عن العمل فهل كان انشاؤها والقيام بها خطأ ثم تبين انها تجربة فاشلة بعد بذل الجهود والاموال وتخريج الآلاف ، ثم ان وزارة التعليم العالي عازمة كما سمعت على السماح للجامعات بقبول معدل ٥٥٪ بدلاً من ٦٠٪ وبالتالي فان العدد ما بين ٥٠-٥٥ من العلامة لا يتجاوز بضعة آلاف لا يذهب معظمهم الى كليات المجتمع اي ان ذلك قتل لهذه الكليات وتضييع للغاية التي شئت من اجلها .

ثم انني اتساءل ايضاً عن اسس الاعتماد العام والخاص للجامعات لماذا لا تطبق على الجامعات الرسمية كما يطبق ويشدد على الجامعات الاهلية وانا واثق من ان منها ما يحقق هذه الاسس ، ونحن نرى الاتفاق المهدر والتسبب والفرهل فيها ، اليس من الافضل ان ننظر للجامعات الاهلية نظرة الخير ، ولقد اغفل تقرير اللجنة المالية الاشارة الى جهود الجامعات الاهلية في المساهمة في تعليم ابناكنا ورفع

دينار يعطى جانب لذوي الحاجة والبطالة الذين لا يقدررون على العمل وتفتح لهم مؤسسات اجتماعية ويستثمر الباقي في الزراعة والصناعة والتجارة ويشغل القادرون على العمل ، ألا يؤدي ذلك الى معالجة الفقر والبطالة معاً .

لقد اقترحت في مناقشة الموازنة لعام ١٩٩٤ النظر في عمل صندوق المعونة وصناديق الزكاة والضمان الاجتماعي لتحقيق الافضل لمعالجة الفقر والبطالة ، فلم تفعل الحكومة شيئاً يذكر غير زيادة المعونة وهانذا اعاود الاقتراح في موازنة ١٩٩٥ .

لقد حل الله تبارك وتعالى مشكلة الماء لهذا العام فانزل المطر مدراراً ، وفتح علينا بركات السماء نعمة وخيراً ، فلا بد للحكومة ان تعمل على حفظ الماء واستنباط بركات الارض ، وان تخفف عن الناس وطأة الغلاء ، كما خففت عن الاغنياء جمارك السيارات ، وان تعالج معالجة جذرية موضوع هذا الغلاء ، وان تعمل على المعالجة العميقة المجدية لشؤون الزراعة والاقتصاد ، كم يؤلمني ويؤلم كل مواطن هذا الركود الاقتصادي وبطالة الشباب ، وانتشار الفقر وطغيان الترف وكثرة الموقوفات ، ولا ارى استتبع تفشي الجرائم وكثرة الموقوفات ، ولا ارى المعالجة الجذرية الا في التزام التعليم الربانية والقيم السامية منهجاً وتعليماً وتدريباً وتوجيهاً وقدرة .. انا اعلم ان المعالجة لا تنجي دفعة واحدة ، وان الحكومة لا تستطيع ان تحل مشكلة الغلاء والفقر والبطالة حلاً جذرياً مرة واحدة لارتباط ذلك بأمور خارجة عن قدرتها ،

مجلس الاعيان

الرسمية ولا تشترك الجامعات الاهلية في هذه اللجنة ، اتمنى على الحكومة الموقرة ان تعيد النظر في قوانين وزارة التعليم العالي بما يحقق الافضل .

كما اتنى على وزير التعليم العالي والصناعة والتجارة ان يحل مشكله التعارض بين قانون الشركات وقانون التعليم العالي فالصلاحيات المعطاة لهيئة الادارة او هيئة المديرين تعارض مع الصلاحيات المعطاة لرؤساء الجامعات مما يجعل التداخل في الصلاحيات بينهما ويؤدي احياناً الى عدم التفاهم وبالتالي الى تعطيل العمل العلمي الجامعي وعدم ادراك بعض اعضاء مجالس الادارة طبيعة العمل الجامعي واحتياجاته . وهو امر عام لا خاص يتعلق بعمل الحكومة في سن القوانين ولا يتعلق باشخاص الوزراء الكرام .

ثالثاً : ومع تقديري لجهود دائرة قاضي القضاة وعمل القضاة الشرعيين ، اتساءل لماذا اغفل تقرير اللجنة المالية تناول هذه الدائرة ، اتساءل لماذا تجمد دائرة قاضي القضاة : فلا تنهض بالقضاء الشرعي ؟ لماذا لا تعقد لموظفي المحاكم الشرعية الدورات العلمية ؟ ولماذا لا يكون لهم معهد مستقل للقضاء الشرعي للتدريب والتعليم اصول المحاكمات والاجراءات القضائية وللتوسع في الاحكام الشرعية ولا سيما ما يتعلق باحكام الميراث والانتقال والوصية ، وليخرجوا من دائرة التقيد بالنص الحرفي لقانون الاحوال الشخصية وليكون للقضاة القدرة على الاجتهاد ، ولماذا يكون

مستواهم العلمي والثقافي وابعادهم عن سليات الدراسة في خارج الاردن ، وزيادة انتاج القوى البشرية المدربة المتعلمة ، وتشغيل الرسامين في ميدان التعليم العالي وتهيئة العمل للأعداد الكبيرة من اعضاء هيئة التدريس والمدرسين والموظفين والعاملين مما يساهم في ردف التعليم الجامعي الرسمي ويخفف البطالة ، ويتيح لابنائنا الدراسة بكلفة اقل وتعليم لا يقل مستواه عن كثير من الجامعات الاجنبية .

واثني لادعو الحكومة لدعم الجامعات الاهلية كما تدعم الجامعات الرسمية لتمكينها من اداء رسالتها على الوجه الأكمل وان تزول النظرة لدى البعض الى هذه الجامعات على انها جامعات تهدف الى الربح فقط ولا ابالغ ان قلت ان معظم هذه الجامعات ان لم يكن كلها لم تكن قد وزعت ارباحاً على المساهمين فيها . مع انه قد مضى على بعضها اكثر من اربع سنوات . وقد سهرني ما سمعته امس في التلفزيون من معالي وزير التعليم العالي عن توجهات دولة رئيس الوزراء الى مساواة الجامعات الاهلية بالجامعات الرسمية .

ولماذا يكون كل رؤساء الجامعات الرسمية اعضاء في مجلس التعليم العالي ولا تمثل الجامعات الاهلية فيه ، ولماذا يكون من اعضاء مجلس التعليم العالي من لم يدرس في جامعة ولم يكن له نصيب في معاناة تربية الاجيال في الجامعات ولا يكون من العاملين في الجامعات اعضاء في هذا المجلس .

ولماذا يقتصر في لجنة تطوير الجامعات

ولكن اطلق الحكم بشكل عام . ولكي تتمكن الوزارة ايضاً من استثمار اراضيها والقيام بالمشروعات التي تنمي الوقف وتحسنه ولكي تتمكن ايضاً من تطوير المعهد الشرعي وكلية اصول الدين بحيث يتخرج الائمة قادرين على تنمية قدراتهم ومعلوماتهم بعيدين عن الضعف والانغلاق .

هذه تساؤلات اقتصر عليها ارجو ان يكون لها مردود ايجابي عند المعنيين من منطلق الحرص والاهتمام والتطلع الى الافضل .

وختاماً اكرر الشكر للحكومة ولمن ساهم في اعداد هذه الموازنة وللجنة الاعيان المالية الكريمة . واوصي المجلس الكريم بالموافقة عليها .

شكراً دولة الرئيس

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

دولة رئيس المجلس : شكراً سماحة الاستاذ الخياط ، معالي السيدة ليلى شرف .



السيدة ليلى شرف :

الانتقال في وظائف المحاكم الى رتبة القاضي من غير تدريب وامتحان علمي ؟ ثم لماذا لا يكون لموظفي المحاكم الشرعية وقضاائها بعثات علمية للتوسع العلمي .. لقد اصبحت هذه الدائرة في حاجة الى التنشيط والتحرك نحو الافضل . ولا يكفي ارسال البعض القليل للحصول على درجتي الماجستير او الدكتوراه .

رابعاً : ان مهمة وزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية من اشق المهمات في العصر الحاضر الذي تقاذفته التيارات والاتجاهات المختلفة ، ونشأت فيه دعوات ابتعدت عن وسطية الاسلام ، ناهيك بالضعف الذي نشاهده في الائمة والخطباء والموضوعات البعيدة عن الموعظة الحسنة والكلمة الحرة والتثقيف الفقهي وحل المشكلات بالاضافة الى الاخطاء في اللغة العربية والآيات القرآنية والاحاديث النبوية ، مع ان الامامة والوعظ والارشاد من اخطر المهمات الاعلامية والتثقيفية في بلدنا ..

كنت اتنى لو ان الموازنة خصصت وزارة الاوقاف باكثر من احد عشر مليون دينار ، لتستطيع تنشيط المركز التأهيلي بحيث لا يكون تقليدياً بل مثقفاً منشطاً مبصراً للدارسين بحلول مشكلات الناس وعاملاً في تغير عقلياتهم وجعلهم في المستوى القادر على تحكيم النص الشرعي في واقع الحياة وان تنقل الوزارة بالائمة والوعاظ الى المستوى الارتفاع في ان يكونوا هداة مرشدين لا مجرمين مكفرين مبقرين للناسل .. انا لا اقصد اناساً باغيهم

هكذا منه لأصل

شكراً سيدي الرئيس

إذا كانت هنالك مرحلة في تاريخ دولتنا الحديث احتاجت الى مراجعة الأولويات او تصويب المسارات في جميع مناحي مسيرتنا التنموية ، فهي هذه الفترة المفصلية الحرجة التي نمر بها اليوم وجميعنا يعرف تحدياتها .

كثيرة هي الجوانب في هذه المسيرة التنموية التي يجب ان نعتي بها ونقيمها ونقومها لكي نستطيع حمل المرحلة القادمة والانتقال بنا الى عصرنا الجديد .

فاذا كانت برامج التصحيح والتحول الاقتصادي ستضفا على خط الانطلاق نحو نهضة اقتصادية جديدة وللحاق بركب الاقتصاد العالمي الذي انهارت فيه الحدود وانفتح بعضه على بعض فإن هنالك جوانب اخرى هامة يجب الالتفات لها مع تنفيذ برامج التحول والتصحيح لكي تستكمل الارضية اللازمة والقواعد الناجية للانطلاق الجديدة .

لذلك فقد اخرت الا تكون مقارنتي في مناقشة الموازنة العامة لعام ٩٥ مقارنة الأرقام ، وأشرت التفرغ لثلاثة مجالات فقط اذعم في اثنين منها توصيات اللجنة المالية الموقرة والفلسفة التي انطلقت منها هذه الجوانب . وتشكل رأيي بعضنا في دعائم القفزة المرجوة وبدونها ستبقى ارقام الموازنات ارقاما بلا ابعاد . هذه المجالات ليست جديدة علينا وقد فيه اليها الكثيرون منا منذ عدد من السنوات . ولكنني ازعم اليوم اننا لم نتقدم فيها وان المرحلة

اصبحت حرجة وان السباق قد بدأ وان الوقت قد ضاق .

المجال الأول هو مجال الاصلاح الاداري ، مرة اخرى سيدي الرئيس الاصلاح الاداري . قبل عشر سنوات تماما (١٩٨٤) شكلت اول لجنة لمعالجة هذه المشكلة التي اخذت تردد الحاحا ، ومضت حكومات وجاءت حكومات وكل واحدة تضع في برنامجها الاصلاح الاداري وتشكل اللجان الخاصة به وجاءت الحكومة الحالية الرشيدة لتشكيل وزارة التنمية الادارية . ومع ذلك ومع كل الجهود التي بذلت لا نزال نراوح مكاننا .

لقد تفاقمت مشكلة الادارة والبيروقراطية المعقدة حتى اصبحت عائقا لأية قفزة نوعية نريدها لمسيرتنا التنموية . ونحن اليوم نواجه تحديات وضعها تقرير اللجنة المالية بأسهاب لم يعد كافيا ان ننظر الى هذا الجانب او ذاك بشكل مستقل في مجال الاصلاح الاداري ، فالمشكلة معقدة كما يعرف خبراء الادارة ، بل ويعرف المتعاملون مع اجهزتنا الرسمية . نحن بحاجة الى نظرة جلية شاملة متكاملة قاسية تعنى بالتشريعات بشكل متكامل مع التطبيقات في الواقع والممارسة ، وتحديث المفاهيم والآليات والادوات والتكنولوجيا . نحن بحاجة الى رفع الكفاءات المهنية وتدريب الموظفين قبل تسلمهم لمسؤولياتهم واستمرار عمليات التدريب وتحديث المعرفة عندهم . خلال عملهم ، نحن بحاجة الى تغيير مقاييس التوظيف وشروطه ونحن بحاجة الى تغيير في

العقلية التي تتعامل مع الادارة العامة ومع الناس . فهل نبدأ بهذه العملية الجذرية المتكاملة بجرأة بعملية جراحية مؤلمة قبل ان يفوتنا القطار المتسارع .

هذه الظاهرة المعقدة ترتبط ارتباطا وثيقا بالجانب الثاني الذي ارى انه بالاحاح نفسه ، ان لم يكن اشد الحاحا . وهو موضوع التنمية البشرية الذي عنه تقرير اللجنة المالية هذا العام ، وفي العام الماضي شدد عليه ، وهو ما نعاني منه كجهاز رسمي وكمجتمع .

فلا تنمية بلا قوى بشرية مدربة واعية لأهمية دورها وعلاقته بالتطور المنشود ولأفاق التقدم في عصر فتحت معه ابواب المعرفة على مصراعها واصبح التنافس المعرفي هو اساس الفوز بل سلاح السيطرة والهيمنة . اهم دعائم تنمية القوى البشرية هو التربية والتعليم .

ازعم ان التطوير التربوي الذي قمنا به قبل بضعة اعوام لم يسفر عن النتائج التي كانت مرجوة منه ، بل ازعم ايضا ان هنالك تراجعا في بعض الجوانب سواء في مضامين المناهج او مقارنة العملية التعليمية .

اضف الى ذلك ان الاعوام التي مضت على مشروعتنا التطويري كانت اعواما حاسمة بالنسبة لتطور المعرفة وخزنها واستخراجها واستعمالها واتساعها . وعلينا اليوم القيام بمراجعة جلية اخرى تخطيطا وتنفيذا ومتابعة للعملية التربوية ، ليس عن طريق مؤتمرات وطنية بل عن طريق اعداد محدودة من خبراء في التربية والتعليم في بلدنا وفي بلدان عربية اخرى

وربما الاستعانة بخبراء دوليين مجردين عن الفرض وهذا ما اقترحه ايضا تقرير اللجنة المالية ، وهنا اريد ان اتوقف عندما ذكره تقرير اللجنة المالية من وجوب العناية القصوى وقبل كل شيء بالمرحلة الابتدائية بسنوات التعلم الاولى لأنها اساس كل شيء وقاعدة المعرفة وبدايات التفتح العقلي لهذه المعرفة وكيفية استيعابها واستعمالها : بحثا وتحليلاً واستنتاجا ودراسة وقدرة على مواجهة المشكلة وحلها ام حفظا اعمى وتردادا بلا تفكير او تحليل ، وتقرأ امام المسائل التي تتطلب المبادرة وسعة الافق والابتكار . وقد اثبتت صحة هذه النظرية في العناية بالدراسة الابتدائية تجارب العديد من الدول كانت مثلنا قبل ربع قرن او اقل وتركنا اليوم خلفها .

من جهة اخرى فتنمية القوى البشرية الناجمة لها تكون بالخضوع لضغوط سياسية آنية عابرة لادخال الاعداد الهائلة في مؤسسات التعليمية التخصصية العليا ، او في مؤسسات العمل والانتاج بلا جدارة ولا استحقاق وبلا قدرة لهذه المؤسسات على استيعابها فيتبع عن ذلك ما نتج مثلا في هبوط مربع في مستويات مخرجات التعليم العالي والتعليم اذما هبطت مستوياته وتدهورت مخرجاته بسبب هبوط مدخلاته او ظروف اخرى شكل خطرا على المستوى المعرفي التخصصي العام وبالتالي على البحث العلمي الذي اصبح دعامة التقدم وشرطا لانتاج المنافس وتطويره وابتكاره الجديد . في هذا العالم الكبير .

هكذا من الاصل

وتنمية القوى البشرية لا تقف عند حد التعليم النظامي المعروف ، فالتعليم المستمر والتدريب المستمر اثناء الوظيفة وخارجها ، وبين وظيفة واخرى ، واعادة التأهيل وتوجيه القوى البشرية الى اختصاصات جديدة تنقصها القوى اللازمة بعد هام جداً لكفاءة هذه القوى البشرية التي تخرجها اليوم من مدارسنا وجامعاتنا وتتركها دون عناية بتحديث تدريبها او تجديد معرفتها او توسيع مداركها وتنميتها .

واخيراً ازعم ان الممارسة الديمقراطية في مختلف مؤسسات مجتمعنا التي تضم هذه القوى البشرية بدءاً في المدرسة الى المؤسسات الانتاجية الكبرى الى الاجهزة الرسمية تنسج في المجال امام مشاركة هذه القوى البشرية في صنع القرار وتحمل المسؤولية والاطلاع على ابعاد المشاكل والمساهمة في حلها وتقديم الافكار الجديدة وبالتالي الى الانتماء الواعي والمخلص للعمل والمسؤولية . بدون هذه العناية الشاملة المستمرة بالقوى البشرية لن تكون لنا ثروة بشرية ، وسنبقى قاعدين والعالم يركض من حولنا .

المجال الثالث والاخير الذي اريد ان اتحدث عنه في هذه المداخلة هو التنمية الاجتماعية .

نحن نلج اليوم عالماً واسماً يحمل فلسفة اقتصادية قديمة له ، جديدة علينا ، تختلف في كثير من قواعدها عما تعودنا عليه . هذه الفلسفة الاقتصادية اثبتت نجاحات كبرى في بلادها في مجالات التقدم المادي ونهضت

بهذه البلدان الى مراتب الصدارة في قيادة العالم والهيمنة عليه ولكنها حملت ابعاداً اجتماعية خطيرة ، تعاني منها هذه المجتمعات وقد بدأت التحرك الصعب لتصحيح مسارها ، ونراقبها نحن اليوم ونخشى ان تنتقل الينا فتؤثر في اسس تكويننا الاجتماعي ولحمته ان لم نستعد من اخطاء هذه الدول واغراقها في العلاقات المادية الذي يحمل خطرة مثل هذا النظام الاقتصادي وان لم نستفيد من هذه الاخطاء منذ مراحل الانطلاق الاولى . نحن نعرف اخطارها الكثيرة فنحن نعاني من الفقر ولكن ليس لدينا انواع التشرد الذي يعاني منه الغرب ، نحن نعاني في سطوة العائلة والعشيرة ولكن ليس لدينا التفكك العائلي الذي يترك الانسان وحيداً يقاتل لنفسه دون سند او دعم ، نحن لدينا مشاكل الشباب ولكن ليس لدينا الظاهرة المرعبة لانتشار المخدرات والجريمة التي نشهدها اليوم ، نحن لدينا تطرف في الممارسة احياناً ولكن ليس لدينا هذا الفراغ الروحي الذي تعاني منه مجتمعات الغرب .

ان الدخول الى نظام اقتصادي جديد يحمل الكثير من المخاطر في مضاعفاته الاجتماعية اذا لم ننتبه لها منذ اليوم ولنجد الحلول للموازنة بين مجتمع المادية واللحمة الاجتماعية ، بين شبكات الامان المادي الذي يكفله النظام الاقتصادي الحر وشبكاتنا التقليدية في التكافل الاجتماعي المادي والتربوي والنفسي والروحي . والمفروض الذي تمسحه العائلة ، خلاصة ما اريد ان اقول هو اننا اذا نزي فرائد النظام الاقتصادي الحر الكبيرة ولا

نريد ان نقصر عن ركب الاقتصاد العالمي الديناميكي ولسنا مجبرين على نقل النظام الحياتي لاصحابه رزمة او بقعة واحدة مع مضاعفاته الاجتماعية وعلينا الالتفات الى الايجابيات الاجتماعية لمجتمعنا التي حمته بالرغم من قرون في التراجع الحضاري لكي نجد التوازن المطلوب ونحمي الانسان والعائلة واللحمة الاجتماعية .

من هنا تكتسب التنمية الاجتماعية في هذه المرحلة اهمية خاصة . ولذلك كان علينا ان نراجع فلسفة التنمية الاجتماعية عندنا مراجعة جذرية .

(فالتنمية الاجتماعية ليست احساناً وعطاءً بلا مقابل) وافساح في المجال امام المحرومين للاسهام في حركة المجتمع الاقتصادية والثقافية والاجتماعية ضمن استراتيجية تنموية متكاملة متداخلة دون اقتلاع الجذور وتمزيق اللحمة الاجتماعية وخلخلة الموروث الوافي للكيان الذاتي والحضاري والهوية والخصوصية وفلسفة التنمية الاجتماعية الجديدة مطلوب منها وقاية المجتمع من مساوئ رياح التغيير ومساعدته على تنشق او كسجين هذه الرياح في الوقت نفسه .

وفي هذا المجال ، لا بد ان نذكر ان الدولة غير قادرة على حمل العبء وحدها في اجزاء التغيير القادماً لذلك علينا ان نبنى قنوات التواصل والتكامل والدعم المتبادل بين الاجهزة الرسمية والمنظمات والجمعيات غير الحكومية التي يمكن ان تحمل عبأ كبيراً عن كاهل

الحكومات وتكون اقدر عن الوصول الى جذور المجتمع واقامة المشاريع الانتاجية لثبيتها في مواقعها ودفع عملية التنمية من هناك بدل ان تكون مفروضة من فوق .

هذا الامر ليس جديداً وقد اصبحت الجمعيات غير الحكومية في العالم هي واحدة في اهم الجهات التي تتوجه اليها الهيئات الدولية لدعم عمليات التنمية المتكاملة .

قد يقال كل هذا جميل ولكننا نعي اهمية كل هذه المجالات سواء الاصلاح الاداري او تنمية القوى البشرية او التنمية الاجتماعية ولكنه مكلف جداً والموارد محدودة . هنا نعود الى ترتيب الاولويات . لقد امضينا عقود البجوحة في التنمية ونحن نفق على البنية التحتية اموالاً طائلة اما ان لنا ان نحول بعضاً من هذا الاتفاق الى تنمية الانسان نفسه الى خدمة العملية الاجتماعية او التربية والتعليم او الثقافة او حتى خدمة النشاط الاقتصادي المالي بكامله حين يحسن الادارة والانسان الذي يقوم بها .

في النهاية اود ان اشكر اللجنة المالية على تقريرها الذي ارتفع الى مستوى المرحلة بالتحليل الاقتصادي المالي العلمي في وصفه للوضع الاقتصادي وتوقعاته ومتطلباته من خلال دراسة ارقام الموازنة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي السيدة ليلى شرف ، معالي الدكتور تسيم عبيدات .

هذه هي الاصل

كل الشكر ايضا الى الاخوة في اللجنة المالية رئيساً ، مقررأ واعضاء على الجهد المتميز الذي بذلوه لتوضيح الجوانب الكثيرة المتعلقة بينود الموازنة .

دولة الرئيس الزملاء الاعيان

إن اخلصنا النية - وأرجو ان نكون كذلك - فإن الموازنة التي بين ايدينا - ورغم ظروفنا الصعبة - هي من اكثر الموازنات طموحاً وواقعية واعمقها وأشملها دراسة .

لقد جاء خطاب الموازنة موضوعاً المرتكزات الأساسية التي تعتمدها الدولة في توجهاتها التنموية حيث التزمت الحكومة تبني السياسات الهادفة الى تحقيق برامج التصحيح الاقتصادي والاعتماد على الذات وتحسين الواردات وضغط النفقات .

لقد التزمت الحكومة بتقديم الحزم الضريبية المناسبة بهدف الإصلاح الضريبي الشامل ومعالجة الثغرات والإختلالات التي تعرض لها الإقتصاد الوطني الاردني ، كما أنها قد وعدت بتقديم مشاريع قوانين مهمة مثل :

قانون ضريبة الدخل ، قانون الجمارك ، قانون المناطق الحرة ، قانون الاراضي والمساحة وقانون تشجيع الاستثمار الذي يجب ان يركز على ازالة جميع المعوقات التي تحد من نشاطات المستثمرين المحليين الاردنيين والاجانب .



الدكتور قاسم حيدات :

شكراً دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبيه العربي الامين

دولة الرئيس

حضرات الزملاء الاعيان

ابتداءً فإنني أرفع اسمي آيات الشكر والولاء المطلق الى جلالة القائد التاريخي الملك الحسين المعظم وإلى ولي عهده الأمين سمو الأمير الحسن المعظم وأقول :

أما يعرف الفضل لأهلي الفضل وأتم أصله ومعدنه . أتتم نبضه وواهيوه .

سيدتي الرئيس

الاخوة الاعيان

الشكر الجزيل لدولة الدكتور عبدالسلام الجبالي ورفيقه الوزاري على اخلاصهم وتفانيهم في خدمة القيادة المظفرة وخبرهم اللامحدود لشعبهم الطيب واردنهم الغالي .

سيدتي الرئيس

حضرات الاعيان الكرام

دولة الرئيس

الاخوة الاعيان الكرام

إن توقيع معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية هو خيار مصري استراتيجي وأكد أزعم أننا قد تأخرنا سنين طويلة لإبرامها ، إنني اعتقد ان مرحلة ما بعد السلام لم تبدأ بعد .

إن إيهام الناس ومحاولة خداعهم من خلال تحليل المقولة بأن السلام لم يأت بجديد هو مراوغة مكشوفة وضلال مبين .

لن يوتي السلام ثماره إلا بعد فترة انتقالية لا تقل عن سنتين .

سيدتي الرئيس

الاخوة الاعيان

لقد كان لتوجيهات جلالة القائد المفدى بتحسين اوضاع المتقاعدين - عسكريين ومدنيين - الأثر الطيب في نفوس المواطنين جميعاً كما أننا على يقين بان مكرمة جلالة القائد ستشمل مستقبل المتقاعدين القدامى حتى تعم الفرحة كل بيت في اردننا العزيز .

حفظ الله الاردن وأبقاه شامخاً عزيزاً مصوناً من كل مكروه في ظل القيادة الهاشمية التاريخية .

والسلام عليكم ورحمته وبركاته

دولة الرئيس المجلس : شكراً معالي

الدكتور ، والآن معالي السيد احمد العقابلة .

يشكل القطاع الزراعي مصدراً هاماً ورئيساً لرزق الكثيرين من المواطنين في بلدنا وعليه فواجب الحكومة لبلاء الزراعة والمزارعين الاهتمام المتواصل من خلال الدعم الأكبر في شتى المجالات وإعطائهم من فوائد القروض التي تثقل عليهم كثيراً .

أما الحديث عن البطالة فحديث ذو شجون وأجدي مختلفاً مع الكثيرين من حيث النظرة إليها شكلاً وموضوعاً ومضموناً ، إذ من أهم أسبابها الخلل التربوي ، البيئي ، المدرسي ، الاجتماعي ، السياسي وأرى مع ذلك إيراد بعض الاقتراحات :

١ - سن التشريعات اللازمة لتشجيع رأس المال الأردني والأجنبي على الاستثمار لتوفير المزيد من فرص العمل .

٢ - الحد من استخدام العمالة الوافدة وتشجيع إحلال العمالة الوطنية محلها إن كان ذلك ممكناً .

٣ - زيادة مساهمة الحكومة في المشاريع التنموية وتوزيعها توزيعاً عادلاً على مختلف مناطق المملكة .

٤ - مواصلة الجهود الحثيثة لإيجاد فرص عمل جديدة في الاقطار العزبية الشقيقة والنبول الأجنبية الصديقة .

هكذا عهد لأصل



السيد احمد العقيلة :

شكراً دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

موازنة اي دولة تعكس خطة الحكومة في تنفيذ احتياجات الوطن في جميع المجالات حسب اولويات تتوصل اليها من خلال الدراسة والممارسة وتلمس مواطن الضعف والخلل وحاجات المواطنين .. ولا اريد ان ادخل في مزيد من التفاصيل في هذا المجال ، فقد اورد سعادة مقرر اللجنة المالية ما فيه الكفاية في التقرير المالي الذي تلاه قبل قليل .. بالاضافة الى ما طرحه السادة الاعيان . ولذا فسأحصر حديثي بالأمور التالية :

أولاً : المتقاعدون

تعديل قانوني التقاعد المدني والعسكري ورفع رواتب المتقاعدين الذين أحيلوا احتياطاً من ١٢/١/١٩٩٤ ، بمكرمة ملكية جليلة من قائد

هذا الوطن الحاني على ابنائه ، البار بمن خدموا وطنهم وقدموا له عصارة فكرهم وقصارى جهدهم ، ولجلالة الملك أمد الله في عمره عظيم الشكر وصادق التقدير وأكد الولاء وبالغ الامتنان ...

والمقاعدون قبل ١٢/١ ليأملون ان يكون هذا التعديل خطوة على الدرب تليها خطوات اخرى على الطريق ، تعالج اوضاعهم وتحسن احوالهم وترفع مستوى معيشتهم ..

قرأت تحليلاً قبل أيام ذكر فيه ان راتب المتقاعد من درجة ما ومن رتبة ما كان في الستينات ٥٠ ديناراً ، وفي نهاية السبعينات ٨٠ ديناراً ، وفي نهاية الثمانينات ١٥٠ ديناراً ، وفي التعديل الأخير ما يقرب من ال ٥٠٠ دينار ..

لا استطيع ان اجزم بمدى صحة هذا التحليل ولكنه مؤشر على ان الفروق بين رواتب المتقاعدين كبيرة مع انهم يعيشون في بلد واحد ، ويواجهون نفس التحديات ويعانون بنفس المستوى من ارتفاع الاسعار ..

ان رد دولة رئيس الوزراء في مجلس النواب احيا الأمل في نفوس المتقاعدين القدامى بان تصل الحكومة الموقرة الى حل مرض وعادلي يعالج هذا الأمر ويضمن لهم العيش الكريم ..

ومثل ذلك يقال عن المتسبين الى مؤسسة الضمان الاجتماعي فالراتب - رغم أنه رفع في العام الفائت - ما زال متدنياً والأسعار في ارتفاع مستمر وعدم تحسين رواتبهم سيؤدي

الى هبوط مستوى معيشتهم ويلحق بهم اشد الاضرار .

ثانياً : الاستثمار ...

إن معالجة الأوضاع الاقتصادية في اي دولة بحاجة لدراسة هذه الأوضاع بعمق وتقصي اسباب الخلل إن وجدت ورسم خطة وطنية ناجعة مثمرة لمعالجتها ضمن برنامج زمني مدروس يؤدي الى التخلص من جميع الاختلالات الاقتصادية ما أمكن ، وكلما كان ذلك اسرع كلما كان ذلك افضل ... وإن توفير المناخ الاستثماري الملائم ومعالجة بعض العقد والمعوقات والمتبقيات التي لا تشجع الكثيرين على الاقدام على استثمار اموالهم في البلاد ، وتوسيع قاعدة الاستثمار وعدم حصره في العاصمة وما حولها بحيث يشمل الوطن كله أمور اساسية وفعالة لانجاح الاستثمار ، وإيجاد فرص عمل جديدة ، تحسن اوضاع المواطنين وتخفف من معاناتهم وتؤمن من مصدر رزق لهم وتدفعهم للاستقرار ..

وما دامت الحكومة الموقرة قد فرغت من اعداد مشروع قانون تشجيع الاستثمار فإن ما ينتظره الكثيرون هو ان يتضمن هذا المشروع ضوابط كثيرة وامتيازات واسعة في الاعفاءات الضريبية وغيرها ، ولأطول مدة ممكنة للشركات التي تستثمر أموالها في جميع المحافظات . والثانية منها بشكل خاص . ومحافظة معان بشكل خاص ...

ثالثاً : الخدمات الصحية

لقد شخص دولة الرئيس الداء ووصف الدواء عندما ذكر دولته في رده على السادة النواب ان الاتفاق على العلاج والرعاية الصحية يستهلك قدرأ كبيراً من موازنات الناس ، وعندما أكد دولته حرص الحكومة على رفع مستوى الخدمات الصحية والعلاجية واستكمال مشروع قانون التأمين الصحي .

وهنا ارد ان اؤكد ان الخدمات الصحية في محافظة معان بحاجة لمزيد من التحسين ورفع المستوى وتوفير النواقص واستكمال بعض التخصصات أو زيادتها ، شاكراً لرصد مخصصات لتأثيث مستشفى النسائية والتوليد في معان ولغيره آملاً أن يتم ذلك في اسرع وقت مستطاع .

رابعاً : الفقر والبطالة ..

في اللقاء الذي تم مع معالي وزير التنمية الادارية ذكر ان عدد طلبات التوظيف في ديوان الخدمة المدنية بلغ (١٠٦١٥٢) طلباً ، وجميع هؤلاء يحملون شهادة الدراسة الثانوية وما فوقها ، وهذا يدل على أن قناعات ترسخت لدى كثير من المواطنين بأن الحصول على شهادة ما يعني الحصول على الوظيفة فقط ، الأمر الذي يتطلب حملة توعية اعلامية تصحيح هذه المفاهيم وتوجه المواطنين للتوجه السليم .

ومع ذلك فان بقاء الحال على ما هو عليه ، وعدم معالجة بتوفير فرص عمل خارج

هكذا على الحد

نطاق الوظائف الحكومية سيشكل في المستقبل معضلة كبيرة ومشكلة اجتماعية خطيرة ستتسع وتتفاقم مع مرور الأيام وستكون له مخاطره الأمنية والأخلاقية والإنسانية .

ولعل تعاون القطاع الخاص بامتصاص أقصى ما يمكنه من هؤلاء الخريجين ، وفي تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية وصندوق التنمية والتشغيل ودعمهما ماديا بزيادة مخصصاتهما زيادة فعالة في الاعوام القادمة، بقصد الاستثمار والانتاج لا للكسل والانتكالية بالإضافة الى توسيع صندوق مؤسسة الايتام في المشاركة والمراوحة ودعم صندوق الزكاة من المحسنين ووضع قانون للزكاة ، وغير ما ذكرت من مجالات للتعاون في هذا الميدان ، لعلها جميعا وضمن اطار تنسيق مخطط له ومدروس، تخفف من هذه الأزمات الاجتماعية التي تعاني منها شريحة لا بأس في المجتمع الاردني ، وتفتح امام العاطلين عن العمل آفاق الاستثمار من خلال مشاريع إنتاجية اسرية مربحة ، كما تعالج اوضاع كثير من الفقراء والمحتاجين وتحول دون اتساع جيوب الفقر بين المواطنين ...

خامساً : الجامعات الرسمية

الجامعات وكما ورد في التقرير المالي بحاجة الى مزيد من الدعم المادي حتى تستطيع الاستمرار في اداء رسالتها على الوجه الاكمل وحتى تستقطب الكفاءات العلمية المتميزة ولن ادخل في التفاصيل ولكنني أجد من واجبي ان اؤكد حاجة محافظة معان للجامعة خصصت

ارضها وسجلت منذ عام ١٩٨٨ ومساحتها (٣٤١٢) دونماً و ٨٨٦ متراً مربعا ، وقد بلغ الأمل بالمواطنين حدا جعلهم يطلقون عليها اسم (جامعة الحسين بن علي) طيب الله ثراه ، وعلى حد علمي هناك من المحسنين من سيساهمون في إنشاء بعض ابنيتها في حالة اتخاذ قرار بتأسيسها .

ولا يطالب المواطنون بداية بأكثر من ثلاث او اربع كليات تلبي احتياجات محافظات الجنوب وغيرها من الكفاءات العلمية ، ككلية للتعبدين (ففي الجنوب البوتاس والاسمنت والفوسفات والاسمدة) ، وكلية للعلوم البحرية (حيث يوجد ميناء العقبة) ، وكلية لدراسة الآثار وتعمق وتفعيل .. فالبتراء والبيضا ووادي رم والفلاح المتناثرة وغيرها من المواقع الأثرية في جميع انحاء المملكة بحاجة لمزيد من الدراسة والتتقيب، وكلية للزراعة في الشوبك حيث تنتشر مزارع التفاح وغيرها من الاشجار المثمرة ، وحيث اراضي الدبسة والنقب والشراه التي انتشرت فيها الزراعة وينتظر ان تتضاعف في المستقبل القريب .

دولة الرئيس

السادة اعضاء مجلس النواب

سادساً : توزيع اراضي الدولة واستصلاحها : تخطط مدينة معان اراض واسعة تبليغ مساحتها ملايين الدونمات ، ومدينة معان المدينة الوحيدة في المملكة التي لا يملك ابناءها اي اراضي زراعية ، ومبدؤ بضعة اعوام أجرت عشرات الوف الدونمات لشركات وأفراد ،

الطرق النظامية الرسمية السليمة احق بأن يساعد وأجدر بأن يجاب طلبه .

سابعاً : مصنع الزجاج ...

في بداية عام ١٩٨٣ بوشر العمل بمصنع الزجاج بعد محاولات بذلت لصرف النظر عن إقامته في معان قوبلت بموقف حكومي مبدئي ملتزم صلب في حينه ، وقد بدأ انتاج المصنع في منتصف عام ١٩٨٤ ، ولست بصدد سرد اسباب تعثر هذا المصنع الذي توقف عن العمل في اواخر عام ١٩٩٣ لصيانه بكثرة انهيارات الفرن ، وللإعطال التي تعرضت لها آلاته ، ولكن ما أود ذكره هو ان ابناء محافظة معان جميعا وعمال هذا المصنع بشكل خاص كانوا وما زالوا ينظرون لهذا المصنع كبداية للاستثمار ويعتبرونه توجهاً حكيماً لايجاد فرص عمل لهم وسد نقص في مجال الاستثمار كان يأرقهم ...

وفي موقعي هذا ، وصادفا لقله تعالى : (ولا تبخسوا الناس اشياءهم) أرحمني خالص الشكر لدولة رئيس الوزراء وللحكومة الموقرة لدعم موظفي المصنع وعماله منذ توقفه وحتى الان ، الأمر الذي كان له طيب الاثر في نفوس الجميع . وأود ان اشير هنا الى انني قد تلقيت اتصالات عديدة لتقديم الشكر كذلك لدولة الرئيس على رده على السادة النواب الذي جاء فيه (مثل مشروع الزجاج في معان والذي سيبقى حتى يعاد بناؤه بوسائل حديثة لأن الزجاج صناعة وطنية تتوفر خدماتها في الاردن وقادرة على التوسع) ، حيث اعتبروا هذا الوعد

بقصد استصلاحها واستثمارها ، وأبناء معان يحذوهم الأمل بأن يتم تأجيرهم وبأسعار رمزية بعض هذه الاراضي الشاسعة لاصلاحها وتقويضها لهم بعد خمس سنوات تقل او تزيد حسب ما تراه الحكومة الموقرة ، وبهذه الطريقة توفر للمواطنين فرص عمل جديدة ، وفي نفس الوقت تضمن لهم الاستقرار وعدم التفكير في الهجرة طلباً للرزق وتزيد مساحة الارض المزروعة ونحيمها من التصحر .

ولا يفوتني وقد طرقت هذا الموضوع ان اترح توزيع بعض اراضي الدولة في جميع انحاء المملكة على خريجي الكليات الزراعية الجامعية والمتوسطة وتوجيهتهم لتأسيس جمعيات تعاونية لاستثمارها وتقديم القروض من مؤسسة الاقراض الزراعي وغيرها لهم لتمكينهم من استصلاحها على الوجه الافضل .

وبهذه المناسبة ارجو ان اشير الى ضرورة توفير المياه للزراعة عن طريق التوسع في انشاء السدود والاكتثار من الحفائر في مختلف الأماكن ضمن مشروع « الحصاد المائي » الذي اشار اليه معالي وزير المياه والري في لقاء صحفي وأن يكون لمحافظة معان - نظرا لحاجتها الماسة - من ذلك نصيب ، وبالإضافة لذلك فان السباح بحفر ابار ارتوازية في حدود ضيقة ومقنعة في المحافظة يساعد في اصلاح الارض واعمارها ، وإذا ما علمنا ان حوالي ٤٠٠ بئر ارتوازي حفرت - منذ زمن - في منطقة الأزرق بدون ترخيص نجد ان من يسلك

هكذا منه لأصل

التزاما رسميا من الحكومة باعادة تشغيل هذا المصنع ورصيد المخصصات اللازمة لذلك في اقرب وقت ممكن فاستبشروا خيرا باعادة بناء هذا المصنع وإدامته . ويبقى بعد هذا كله معالجة امر موظفيه وعماله فقد راجعني وفد يمثلهم وقدموا لي نسخة من عريضة رفعوها لدولة الرئيس الافخم ، وقد علمت منهم ان لجنة وزارية قد شكلت لدراسة طلباتهم ومعالجة اوضاعهم ، وكل الأمل بان تتوصل اللجنة الكريمة الى حل عادل مجز يتناسب وما تعرضوا له اثناء عملهم من مشقة ومعاناة وما اصابهم من امراض وعاهات بسبب تعاملهم مع الزجاج ويضمن لهم ولأسرهم مستوى معيشة مقبول او بايجاد فرصة عمل تؤمن لهم مصدر رزق معقول .

ثامنا : المنطقة الصناعية ..

قبل اكثر من عام كما اذكر اتخذ مجلس الوزراء قراراً بانشاء مناطق صناعية في المحافظات التي لم يتم فيها ذلك من قبل ، ومن بينها محافظة معان ، وقد حدد موقع المنطقة الصناعية في حينه على قطعة ارض تبلغ مساحتها (اكثر من ٣٠٠) دونم وقابلة للتوسع حسب الحاجة في المستقبل ..

ومثل ذلك الحين وحتى الآن لم تتخذ الخطوات الفعلية المطلوبة لانشائها مع الحاجة الماسة اليها ، وإذا ذكرنا الحكومة الموقرة بهذا الموضوع لاؤكد أن أي لمسعى للاستثمار الصناعي بالذات في محافظة معان وغيرها من المحافظات ، لن ينجح اذا لم يسبقه تحديد

منطقة لهذه الغاية تعبد الطرق الموصلة اليها ، وتؤسس البنية التحتية فيها ، وتشق الشوارع التي تخترقها ، وكل الأمل ان لا يطول الانتظار، وأن يخرج هذا المشروع الحيوي الى حيز الوجود .

دولة الرئيس

حضرات السادة الاعيان المحترمين

الأردن الغالي وطن الجميع ، المسؤولية مشتركة والتعاون مطلوب ، وكثف واحدة لا تستطيع حمل هموم الوطن وحل معضلاته ومعالجة مشكلاته وقضاياها ، ولكن .. عندما تتشابهك السواعد القوية جميعها ، وتشارك الأكتاف كلها في تحمل مسؤولياتها وتقوم بواجباتها على الوجه الأكمل ، وعندما توجه الجهود كاملة لتحقيق ما فيه مصلحة الوطن وخير المواطنين تتوزع الأعباء ويخفف الحمل وتهون الصعاب ويسهل حل جميع العقد ومعالجة كل الأمور ومن هنا فان واجبا جميعا .. مواطنين ومسؤولين ان نعمل كفريق واحد لأن يد الله مع الجماعة ولأن الوطن في هذه المرحلة الدقيقة الصعبة المتجدية يتطلب منا ان نكون كذلك ، ولأن مستقبل اجيالنا ينتظر منا ان نترك له ثروة متميزة من الإنجازات ، لا تركة مثقلة بالمصاعب والهجوم والتبعات ..

حفظ الله قائد هذا الوطن وبانيه جلالة الملك الحسين المعظم وأقر عينه بسمو ولي عهده الأمين ... والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاخ ابو نبيل ، سعادة الدكتور غيث شيبيلات .



الدكتور غيث شيبيلات :

سيدي الرئيس

اصحاب الدولة والمعالي والسعادة المحترمين

يطيب لي ان اتقدم بالشكر الى معالي وزير المالية ومدير دائرة الموازنة العامة واعضاء لجنتي المالية في مجلس النواب ومجلس الاعيان للعمل المضني الذين قاموا به لاعداد ومناقشة مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ . والذي استمع واطلع على مداخلات السادة النواب والاعيان المحترمين لا يسعه الا الشعور بالاحترام لحرصهم هموم وحاجات المواطنين بروح من المسؤولية والمواطنة الصالحة .

ومع ان المداورات والنقاش تحت هذه القبة تناولت مختلف القضايا التي تهم الوطن ، أجد من الواجب أن أطرخ أمام مجلسكم الكريم مواضيع ثلاثة تتعلق بشكل مباشر في الصحة العامة لا تستلزم الا الكثير من التنظيم

العلمي الصحيح والجهد المتواصل في المتابعة بروح بعيدة عن الانانية وحجب الظهور ، وشيئا من الاستثمار المادي لمشروعات ان نبحث ستوفر مردودا لا يقدر بحال حين نضع صحة المواطن في الموقع العالي الذي يستحقه في سلم الاولويات .

الموضوع الاول هو مكافحة انتشار مرض فقدان المناعة المكتسبة (الايدز) . فقد اصبح هذا المرض وباء يشكل خطرا على كافة سكان الكرة الارضية ، لا يعرف حدودا ولا يعرف له دواء . تقدر مصادر منظمة الصحة العالمية عدد الحاملين لهذا الفيروس القاتل باربين مليون نسمة كما تقدر بانه مقابل كل مصاب معروف ومسجل ، هناك ما بين ٢٠-١٠ حالة غير مكتشفة .

تنتقل العدوى بهذا الفيروس عند اختلاط سائل جسم مصاب بسائل جسم غير مصاب ، وطرق الانتشار متعددة ومعروفة كقفل الدم الملوث الى المرضى واستعمال الابز الملوثة كما يحصل بين المدمنين على المخدرات ، وانتقال الفيروس من المرأة الحامل الى جنينها وممارسة الجنس الطبيعي او الشاذ سيات .

ان التعامل مع هذا المرض وكأنه لا يصيب الاردنيين الا صدقة وتكتفينا في الحديث عنه كونه مرضا جنسيا معينا لا يقع فيه الا الشاذين جنسيا هو امر في بالغ الجهل والالابالية والخطورة : انه وباء قادم علينا لا محالة مع الفتاجنا على العالم وسهولة تنقل الافراد عبر الحدود الدولية . تقوم وزارة الصحة بدعم كبير

هكذا لا بد

من منظمة الصحة العالمية بجهد مشكور يمكن ان يكون اكثر فاعلية اذ ما اشتركت فيه وزارتي التربية والتعليم العالي ووزارة الاعلام والمؤسسات الغير حكومية لتنظيم حملات علمية هادفة متواصلة من خلال ادخاله في المناهج المدرسية والجامعية ونشر المعلومات الهادفة المتوفرة عبر التلفزيون ووسائل الاعلام الاخرى بشكل دائم متواصل لتثقيف الشعب عن طريق الوقاية منه وتجنب انتشار عدواه لحماية طلابنا وقواتنا المسلحة التي تعمل في الخارج والتعامل مع المصابين به بطرق انسانية وحضارية .

الموضوع الثاني يتعلق بالادمان والاتجار بالمخدرات . فقد اصبحت هذه المشكلة الشغل الشاغل لدول العالم الاول التي توظف بلايين الدولارات في موازنتها السنوية لمكافحة هذا الوباء الذي ان استفحل في مجتمع اصبحت ينخره كالسرطان مؤديا الى تخطيطه في النهاية .

تتطلب معالجة هذا الوباء اهدافا ثلاث :

- ١ - مكافحة الاتجار والتعاطي بالمخدرات .
- ٢ - معالجة المصابين بالادمان وتأهيلهم لتمكينهم من العودة الى موقعهم الطبيعي في المجتمع .
- ٣ - التثقيف .

ارجو هنا ان اسجل بتقدير الجهد الواعي الذي يبذله اولئك الجنود مجهولون في ادارة مكافحة المخدرات للأمن العام الذين يعملون بصمت وبالدفاع لاجلنا نابع عن حرصهم على مستقبل اولادهم واولادنا ضمن امكانيات

مادية شحيحة ، فتفاعلم مع هذا الوباء يفوق واجبه الامني في التصدي لتجار المخدرات وتحويلهم الى القضاء ، فالذي يزور مركز التأهيل المتواضع خلف مركز امن جبل اللويدة ليعجب أشد العجب بالروح المعنوية الدافعة للعاملين فيه من الامن العام ومن الاطباء النفسيين المتبرعين ويقدر مدى وعيهم بان العلاج والتأهيل للمدمنين من متعاطي المخدرات لا يقل اهمية عن ضبط المخدرات نفسها واحالة المتاجرين بأرواح الناس الى القضاء .

إن الاردن بحاجة الى تشريع لاقامة سلطة عليا لمكافحة المخدرات مسؤولة امام رئيس الوزراء مباشرة مدعومة بصلاحيات تنفيذية وبجعبتها مال لوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة المخدرات وتأهيل المدمنين ومتابعة التثقيف الشعبي متاملين طبعاً الا تتحول هذه السلطة الى مركز بيروقراطي آخر ومركز وظيفي لمكافحة من يهيم الحكومة امراضهم سياسيا .

أما الموضوع الثالث فهو سؤال : أين أصبح المشروع المعدل للقانون المؤقت للمجلس الطبي الاردني لعام ١٩٨٢ الضائع في درج المكاتب ؟

فالحمد لله وبعد اثني عشر عاما لمج اطباءنا الميسوسين ، وسياسيونا وصحاليونا المتنورين ، ونواب الشعب التقدميون ، واصحاب خيام الاعتصام السوداء ، وحتى المشرعون في ديوان تفسير القوانين لمجئنا .



الشيخ صيتان محجم الماضي :

شكراً دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

الزملاء والزميلات الاعيان الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الاطلاع على قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ ومتابعة مناقشات السادة النواب وقرار اللجنة المالية والاطلاع ايضا على قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان الكريم استطيع القول بأن ما توصلت اليه الحكومة فيما يخص الموازنة العامة لعام ١٩٩٥ يعتبر المجازا تستحق الحكومة عليه الشكر خاصة اذا اخذنا بعين الاعتبار الامكانيات والظروف التي يمر بها الوطن العزيز والمستجدات العربية والدولية التي تعيشها المنطقة .

دولة الرئيس

السادة الاعيان الكرام

اني امل من حكومتنا الموقرة أن تأخذ

في تدمير خير قانون جاء ليضبط مستوى الاختصاصات الطبية حسب المبادئ والاصول العلمية ، وتماثا كما اندرت في شهادتي أمام اللجنة القانونية لمجلس الاعيان عام ١٩٨٦ ، تحول المجلس الطبي الاردني من مجلس علمي مميز كنا نفخر به الى مكتب ترخيص الاختصاصيين يقوم بمجرد الاوراق الثبوتية مثل شهادة الميلاد وصورة عن جواز السفر ، وصورة شهادة التوجيهي وشهادة من أحد المعاهد الاحنية تقول بأن الطبيب المذكور أنهى تدريبه بنجاح وأصبح اختصاصياً في بلاد تشتري في بعضها شهادات الاختصاص بجروس دخان كنت أو مالبورو ، ودون الحاجة لمقابلة الطبيب المعني شخصيا ، يكفي هذا لاصدار شهادة المجلس الطبي الاردني التي ينص عليها القانون بأنها أعلى شهادة اختصاص في المملكة الاردنية الهاشمية ، وقد رخص بهذه الطريقة ما يقارب الالف طبيب حتى الآن .

اعود واسأل : اين هو مشروع القانون

الضائع ؟

آمل الا اسمع وعوداً فقط بل اجراءات عملية في المستقبل القريب والقريب جدا بإذن الله .

والسلام عليكم

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الاخ ، والآن الكلمة للشيخ صيتان الماضي .

هكذا في النص

يعين الاعتبار الطبقة المتوسطة في مجتمعنا الكريم والتي إذا ما زادت الرواتب أو عدلت ورافقتها ارتفاع الأسعار انعكس الأمر بشكل سلبي على حياتها المعيشية وهي بأمر الحاجة للرعاية والاهتمام لتوفير العدالة الاجتماعية التي تعمل على تعزيز الثقة بين المواطن والمسؤول والتي نحن بأمر الحاجة إليها خاصة في ظل هذه المتغيرات التي نشهدها على المستويين الداخلي والخارجي بما يخدم أمن الوطن ويتوافق مع تطلعات جلالة سيد البلاد وتوجيهاته السامية .

دولة الرئيس

السادة والسيدات الزملاء الأفاضل

لا يخفى عليكم ما يراود بنا وبالوطن وما نتعرض له قيادتنا الهاشمية الحكيمة من تحني وتكر لعطائنا وتضحياتها الكبيرة في سبيل عزة الأمة ووحدة الوطن العربي الكبير والدفاع عن قضاياه المصيرية . مما يتطلب منا جميعاً ان نكون على درجة عالية من الاهتمام والحرص على المكتسبات والإنجازات التي انفرد بها الأردن العزيز والتي جعلته يتبوأ مكانة مرموقة يستحق عليها احترام العالم وتقديره .

وفي الختام يشرفني ان اتوجه بخالص الشكر والتقدير والعرفان لصانع مجد الأردن وقائد مسيرته المباركة الشريف الهاشمي الحسين المعظم . ادام الله على ما قدم وقدم من اجل الوطن والأمة ... وليبقى الأردن بقيادته الشجاعة وطن الحرية والكرامة والديمقراطية . وكذلك الشكر والحببة للسادة الأمن

للحسين ورقة عينه سمو الأمير الحسن بن طلال على جهوده الكريمة وعطاءه الصادق .

والشكر أيضاً للسادة مقرر واعضاء اللجنة المالية على جهودهم الكبيرة مؤيداً ومباركاً ما توصلت إليه .

وليحفظ الله الأردن آمناً مستقراً بقيادته الهاشمية الحكيمة ، وعطاء شعبه الوفي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الاخ الشيخ صيتان ، والآن الكلمة لمعالي الاخ الدكتور سعيد التل .



الدكتور سعيد التل :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

في البداية لا يسعني الا ان اقدم الشكر الجزيل الى اللجنة المالية الموقرة ومقررها الاخ الكريم الدكتور كمال الشاعر على جهودهم

ان مشاهدة المئات من طلبة الجامعة الاردنية ينتظرون مواصلة لتفليهم الى الجامعة او من الجامعة محزون ومؤلم وخاصة في ايام المطر. ان هذا الانتظار يولد الحقد والمرارة .

ان مشكلة كهذه لم تعد موجودة إلا في البلدان المتخلفة ، وليس هناك من ضرورة لاستمرارها في الأردن ، سيما وان امكانات حلها حلاً حاسماً وجذبياً متوافرة ، ولذا فأنتي ادعو حكومتنا الرشيدة الى تطوير نظام مواصلات عامة حضارية بحيث يلبي احتياجات المواطنين بكل كفاية واقتدار . وهذا قد يتأتى من خلال اسناد مهام المواصلات العامة ومسؤوليتها الى عدد من شركات الباصات التي يحكمها نظام واحد متكامل متناسق ، تعمل على توفير سهولة الحركة وتنقل سريع للمواطن الى حيث يريد .

ان في تطوير نظام كفاء للمواصلات العامة في بلدنا تتحمل مسؤولياته عدد مناسب من الشركات لا يقتصر اثره على راحة المواطنين في تنقلاتهم فحسب ، وانما في توفيرهم للوقت والجهد الذي يضيع في الترقب والانتظار . كما انه يعود على الدولة بقوائد اقتصادية ، فعدد كبير من المواطنين اذا ما توفرت لهم مواصلات عامة منظمة لانتقاله لم يعودوا بحاجة الى سيارة خاصة تثقل كاهلهم بالمصاريف ، واذا ما سمحت ظروفهم باقتناء سيارة فيمكن استئجارها في اطار محدود . ومثل هذا الترتيب يتبعه نسبة كبيرة متزايدة من المواطنين في الدول المتقدمة . من جهة اخرى ، ان هذا

القيمة في اعداد هذا التقرير الشامل الوافي . كما اشكر معالي وزير المالية وعطوفة مدير عام دائرة الموازنة وجميع الذين شاركوا في اعداد مشروع قانون الموازنة العامة .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان

يعيش الاردن كغيره من دول العالم قضايا اقتصادية واجتماعية وتربوية وسياسية. ويمكن القول وبصورة عامة ان اغلب هذه القضايا حتى تلك التي وصلت الى حد الازمة قابلة لايجاد حلول جذرية لها بمزيد من الاهتمام والعناية والتصميم . من جهة اخرى ، لما كانت جلسة مناقشة مشروع الموازنة العامة - وكما جرت التقاليد - جلسة لمناقشة سياسة الدولة العامة وقضاياها فاسمحوا لي ان اطرح القضايا الخمس التالية:-

القضية الاولى وتعلق بالمواصلات العامة للمواطنين . ان المواطن الاردني بصورة عامة يعاني المشقة الكبيرة في تنقله . داخل المدن أو بينها ذاهب الى عمله أو عائد منه أو لقضاء حاجاته أو اداء واجب . ويرجع ذلك كله الى نقص وخلل كبير جداً في كفاية المواصلات العامة ، من حيث عددها او تنظيمها . فالمواطن الاردني يلتقي العنت والارهاق وأحياناً المذلة والهوان وهو يقف في صفوف طويلة يعاني من البرد القارس ، أو الحر اللاقح ، ينتظر وسيلة تنقله من بيته الى مكان عمله أو تعيده اليه .

وعلى سبيل المثال

هكذا فيه الخط

الترتيب يوفر للدولة قدرًا من العملات الأجنبية، تضطر لانفاقها في شراء قطع الغيار ودفع ثمن الوقود. هذا وفي تقليل عدد السيارات المستعملة ما يقلل من تلوث البيئة الذي بدأنا نشعر بوجوده وبوطأته الشديدة وعواقبه الوخيمة.

إنني أتمنى على دولة الرئيس الأفخم وحكومته الرشيدة ان يشكل (فريق عمل) بقيادة ذكية فعالة مؤهل لحل قضايا المواصلات العامة للمواطنين حلاً جذرياً نهائياً وبأسرع ما يمكن، ويجب ان اذكر لدولة الرئيس ان اعطاء رخص باصات لاشخاص لا يحل المشكلة بل قد يزيد بها فوضى وتعقيداً كما هو الحال في الوقت الحاضر.

اما القضية الثانية فتتعلق بأسعار الدواء. إن أسعار الدواء غالية جداً على المواطن الأردني ودخله المحدود وترتفع هذه الأسعار باستمرار. لقد اشترت دواء وعليه ثلاثة ملصقات بأسعار متزايدة. إن الدواء وكما يعرف السادة الزملاء هو حاجة أساسية وملحة للانسان عندما يكون مريضاً، ولا يمكن الاستغناء عنه ولا بأي صورة من الصور. إن جانباً من ارتفاع أسعار الدواء في الأردن - وكما اعتقد - يعود الى ما يتقاضاه بعض تجار الادوية من ربح فاحش غير مشروع ولا معقول. لقد نشر احد كتاب الاعمدة في احدى الصحف المحلية قبل مدة وجيزة معلومة في اطار تعليق له مفادها ان ارباح بعض الادوية قد تصل الى حوالي الف بالمئة. وعندما راجعت معالي وزير الصحة السابق

حول هذا الرقم قال: اذا ذكرت حوالي ١٦٠٪ فانت على صواب ان هذا الارتفاع المتزايد في اسعار الدواء يدفع العديد من المواطنين الاردنيين لشراء حاجتهم من الدواء من اسواق سورية الشقيقة، وبخاصة اولئك الذين تفرض حالتهم الصحية عليهم الاستمرار في تناول علاج معين.

إن قضية الدواء، ومع الالتزام بنظام الاقتصاد الحر، يجب ان تخضع لرقابة حازمة واشراف مستمر من قبل وزارة الصحة وذلك منعاً للتلاعب في الاسعار وحداً من استغلال المواطنين في اطار حاجتهم الماسة اليه. فالربح الفاحش الذي يتقاضاه بعض تجار الادوية والذي يتجاوز حد الاعتدال هو حد في ذاته سرقة ولصوصية. من هذا الواقع اقترح على دولة الرئيس الافخم وحكومته الرشيدة ان يؤسس في وزارة الصحة مجلس بصلاحيات واضحة يشرف على سياسة صناعة وتجارة الدواء من حيث انواعه واشكاله ومواصفاته واسعاره. ولا بد لي في هذا المجال من ان استذكر قولاً لدولة رئيس الوزراء الافخم من ان سعر الدواء سيكون في حدود ثلث المتداول على أكثر تقدير اذا ما خضعت صناعة وتجارة الدواء لسياسة، والسياسة في هذا المقام لا تعني السيطرة ولكنها تعني التوجيه والتنظيم والرقابة، تهدف مصلحة المواطن أولاً وليس ربح بعض تجار الدواء الفاحش في كثير من الاحيان.

دولة الرئيس حضرات الاعيان

والقضية الثالثة تتعلق بقضية اسعار السلع بصورة عامة، واسعار المواد الغذائية بصورة خاصة. ان هذه الاسعار ونتيجة غياب الرقابة الحازمة والحكيمة يحكمها المزاج الخاص، والتلاعب بهدف الربح الفاحش والخارج عن حدود الاعتدال. ان لهذا الواقع اثر سيء على المواطنين بشكل عام. ويزيد من حدة معاناتهم وشظف عيشهم وبالتالي تدمرهم ونقمتهم. إننا في الاردن، ومنذ سنوات طويلة، نعاني من هذه المشكلة والتي تتفاقم يوماً بعد يوم وبصورة خاصة بالنسبة لأسعار الفواكه والخضار. إن الارتفاع العالي والتي يحققها الوسيط يدفعها بطريقة او اخرى المنتج والمستهلك هذا الواقع يفرض ايجاد طريقة لمعالجة هذه المشكلة تحافظ على حق المنتج ولا تقصم ظهر المستهلك.

وهنا لابد من ان اشير الى ان استمرار غياب رقابة الدولة الحازمة والحكيمة والمستمرة وأؤكد هنا كلمة رقابة الدولة وليس سيطرتها على اسعار الدواء والمواد الغذائية قد يولد مشكلة قد تكون خطيرة لا سمح الله ندفع ثمنها جميعاً وبدون أي استثناء. ان المواطن الاردني بصورة عامة يعاني معاناة حادة الارتفاع المتزايدة للأسعار والذي في اغلب الاحيان لا يعود الا لسبب واحد وهو الجشع والربح غير المشروع لبعض التجار.

دولة الرئيس حضرات الاعيان

اما القضية الرابعة فهي قضية البطالة في بلدنا العزيز. ومع أن لهذه القضية وكما تعلمون ابعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية حظيت باهتمام المسؤولين والمعنيين والمختصين فان لها بعداً تعليمياً لم يحظ بعدد كما اعتقد بالاهتمام الكافي واعتقد ان هذا البعد هو احد الاسباب الرئيسة لهذه القضية.

إن دور المؤسسة التعليمية في حل مشكلة البطالة يتحدد بمبدأ رئيسي واحد هو ربط مخرجات هذه المؤسسة من القوى البشرية لحاجات المجتمع من هذه القوى. وبشكل هذا المبدأ عادة احد ابعاد سياسة الدولة التعليمية الرئيسية.

ان الوضع الطبيعي في اي دولة من دول العالم ان تغطي تغطية كاملة حاجتها من القوى العاملة من مواطنيها وبدون زيادة او نقصان. فالنظام التعليمي في هذه الدول مسؤول عن اعداد العدد الكافي من العمال والحرفيين والفنيين والمهنيين والاختصاصيين المؤهلين معرفة ومهارة واتجاها، لاداء اعمالهم برغبة وكفاية ومقدرة. إن وجود حوالي ثلث مليون عامل وافد في الاردن ووجود حوالي نفس العدد من العاطلين عن العمل بشكل مقنع او حقيقي من الاردنيين يدل على وجود خلل كبير جداً في السياسة التعليمية. وهذا الخلل يجب تصويبه وبسرعة لتفادى اختطاره وشروره الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.

إن تصويب هذا الخلل في السياسة التعليمية الاردنية يتطلب عمليات جراحية. قد

هذا هو الخط

هو السبيل الذي قد يكون الوحيد لمعالجة مشكلة البطالة معالجة حاسمة وجذرية .

دولة الرئيس حضرات الاعيان

اما القضية الحامسة فتتعلق بعلاقاتنا مع الدول العربية الشقيقة بصورة عامة وفلسطين وسورية والعراق والسعودية ومصر بصورة خاصة . إن المتبع تاريخياً لهذه العلاقات يلاحظ ان اوضاع الاردن الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبالتالي النفسية تكون جيدة ومريحة عندما تكون هذه العلاقات جيدة ومريحة والعكس صحيح . والعكس صحيح فعندما تكون هذه العلاقات سيئة تنعكس بصورة واضحة وحادة على اوضاعنا الاقتصادية والمالية والاجتماعية . ومن هذه المنطلقات فاني اتحدث عن هذه العلاقات في مناقشة مشروع الموازنة .

إن رسالة الاردن القومية في الوحدة والحرية والاستقلال ومسؤولياته الوطنية في مواجهة اسرائيل وموقعه الجغرافي تتطلب فيما تتطلب ان تكون علاقة الدولة الأردنية مع الدول العربية الشقيقة ومع فلسطين وسورية والعراق والسعودية على وجه الخصوص على افضل وجه . إنني من الذين يعتقدون انه ليس هنالك مبرر او سبب لأن يكون علاقة الاردن مع أي دولة عربية إلا جيدة وجيدة جداً وعلى أعلى درجة من المودة والاحترام والتعاون والتنسيق إنني ادرك انه قد تبرز بيننا وبين بعض الدول العربية الشقيقة اختلافات في

تكون مؤلمة جداً - في بنية النظام التعليمي الاردني ، وبصورة خاصة نسبة تدفق الطلبة من كل مرحلة ونوع من مراحل وانواع التعليم الى المراحل والانواع الاخرى . ان العملية الجراحية المؤلمة وكما هو معروف تزيد اسباب الالم وتعيد للانسان راحته وسعاده كذلك ان العملية الجراحية المؤلمة في بنية النظام التعليمي الاردن تعيد للمجتمع الاردني راحته وسعاده بالنسبة لقضية البطالة الخطرة . إن مثل هذه العمليات الجراحية للنظام التعليمي لا تغطي بالمدى القصير بالشعبية ولهذا فان عملية اجرائها تتطلب جرأة وشجاعة فعليها ان تعالج مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية حادة وخطرة .

ان هنالك جهداً مشكوراً جداً تقوم به وزارة التربية والتعليم ويتوجه واشراف صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم يتمثل في برنامج التطوير التربوي . هذا البرنامج يعني بصورة رئيسية في نوعية التعليم العام . إنني اتجنى على دولة رئيس الوزراء الافخم وحكومته الرشيدة ان تتولى وضع سياسة جديدة للتعليم بجميع مراحلها وانواعه تتسق مع احتياجات المجتمع الاردني من القوى العاملة في جميع المجالات والاختصاصات والمستويات . وفي هذا الاتجاه فاني اقترح على دولة الرئيس الافخم ان تتولى لجنة وعلى اعلى مستوى ممكن من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي ووزارة التخطيط ووزارة العمل لوضع مشروع هذه السياسة تمهيداً لاقرارها بعد ذلك من الجهات المعنية حسب مقتضى الحال . ان هذا

إن إزالة اسباب الاختلاف الشكليه القائمة حالياً بين الاردن وسورية ومطلب وطني اردني ومطلب وطني سوري تفرضه الاوضاع السياسية الحالية في المنطقة كما تفرضها تحديات مسيرة السلام العربي الاسرائيلي القائمة . وبهذه المناسبة اود ان اوثق في مجلسنا الكريم هذا ان سيادة الرئيس حافظ الاسد حملني عندما قابلته قبل اشهر قليلة رسالة الى جلالة الملك المعظم تقول باختصار ان الجمهورية العربية السورية مستعدة لأي شكل من الوحدة او الاتحاد بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الأردنية الهاشمية .

كما كرر لي سيادة الرئيس حافظ الاسد ما قاله لجلالة الملك المعظم من أن مقاومة مشروع سورية الكبرى في الماضي كانت خطأ قومياً فادحاً يجب تصويبه ، وأضاف قائلاً ان هنالك طرفاً ثالثاً كان يعمل باستمرار على تخريب العلاقة بين سورية والاردن كلما تطورت او تحسنت .

وأحب أن أذكر السادة الاعضاء أن صاحب فكرة مشروع سورية الكبرى باتحاد الاردن وسورية أولاً هو الملك المؤسس المغفور له عبدالله بن الحسين وقد ظل هذا المشروع هدفاً استراتيجياً في سياسة الدولة الأردنية منذ نشأتها . من جهة اخرى ان التحديات التي تفرضها مسيرة السلام العربي الاسرائيلي على سورية والاردن تجعل متابعة هذا الهدف الاستراتيجي . وعلى مراحل . ضرورة وطنية اردنية وضرورة وطنية سورية وضرورة قومية

الاجتهادات حول بعض الامور الا ان هذه الاختلافات مهما تباينت يجب الا تؤثر بأي صورة من الصور على العلاقات الحميمة والعميقة التي يجب ان تسود بين الدول العربية وبيننا .

دولة الرئيس حضرات الاعيان

ان علاقة الاردن والشعب الاردني مع فلسطين والشعب الفلسطيني هي علاقة الاسرة الواحدة . والمصير الواحد والمستقبل الواحد وبالتالي فلا مبرر للاختلاف بأي صورة من الصور ولا بأي شكل من الاشكال بل انني اعتقد ان التنسيق وفي جميع المجالات وعلى اعلى المستويات يجب ان يقوم بين الدولة الأردنية والدولة الفلسطينية وبين القيادة الأردنية والقيادة الفلسطينية .

دولة الرئيس حضرات الاعيان

نفس الامر ينطبق على علاقة الاردن والشعب الاردني بسورية والشعب السوري . فالاردن وسورية بالإضافة الى لبنان وفلسطين تشكل جميعها كلاً واحداً متكاملأ جغرافياً وديموغرافياً واقتصادياً وسياسياً هو اقليم بلاد الشام . وان تعميق العلاقة وتطويرها بين اقطار بلاد الشام تمهيداً لاتحادها بمطلب وطني لكل قطر من هذه الاقطار . كما انه ضرورة قومية عربية تفرضها التحديات المصيرية التي تواجهها هذه الاقطار .

هذا هو اصل

عربية . ان المرحلة الاولى في تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي هو تعميق التضامن والتعاون وترسيخ التنسيق بين القطرين العربيين الشقيقين في جميع المجالات وبدون قيد او شرط .

اما العراق والشعب العراقي فقد كان وفي جميع عهوده هو العمق والسند الاستراتيجي للاردن والشعب الاردني عسكريا وسياسيا واقتصاديا . وسيظل العراق وشعبه الجيد السند الاصيل للاردن وللأمة العربية . إن علاقتنا مع العراق يجب ان تعمق وتطور ويجب ان تبذل الحكومة الأردنية كل جهد ممكن من اجل رفع الحصار المفروض عليه ليستعيد عافيته ويلعب دوره القومي العظيم في مواجهة التحديات الشرسة التي تواجهها أمتنا العربية . ان قوة العراق قوة للاردن وللعرب وعزة العراق عزة للاردن وللعرب وتقدم العراق وهنا اود ان اذكر ان استمرار الحصار على القطر العراقي ومشاركة الدول العربية في هذا الحصار تقدم للاردن وللعرب . واستمرار المعاناة المؤلمة والقاسية للشعب العراقي الشقيق في الحصول على الغذاء والدواء الضروريين يكاد يكون جريمة نكراء بشعة يشارك فيها كل انسان عربي من المحيط الى الخليج .

اما علاقتنا مع المملكة العربية السعودية فيجب ان نعمل على اعادتها الى ما كانت عليه قبل حرب الكويت علاقة قائمة على المودة والاحترام والتعاون . ان الاردن والشعب الاردني لا يمكن ان ينسى الدعم السخي الذي

قدمته المملكة العربية السعودية على مر السنين والذي كان عاملاً رئيسياً في صمود الاردن وقوته . كما لا ينسى الاردن والشعب الاردني مشاركة القوات العربية السعودية القوات الاردنية في مواجهة اسرائيل . انني استذكر في مناسبة مناقشة الموازنة وعد المغفور له الملك فيصل آل سعود للمرحوم وصفي التل بحضور المرحوم عبد الوهاب الحجاوي استعداد المملكة العربية السعودية ان تغطي كل عجز بالغ ما بلغ في موازنة المملكة الأردنية الهاشمية ليقى الاردن قويا عزيزا صامدا . ان هذا يدل على مدى حرص المملكة العربية السعودية على دعم الاردن والشعب الاردني .

بالنسبة لجمهورية مصر العربية ، ان مصر وكما تعلمون هي الشقيقة الكبرى للدول العربية ، ومصر وكما تعلمون ايضا ، ليست كبيرة فقط بعدد سكانها ومساحتها وقوتها العسكرية فحسب ، بل ان مصر كبيرة ايضا بحكم انها المرجعية الدينية والثقافية والفكرية للأمة العربية . من هذا المنطلق فعلاقة الاردن والشعب الاردني بمصر والشعب المصري الشقيق يجب ان يسودها اعلى درجة من التعاون والمودة والاحترام .

ومناسبة الحديث عن علاقة المملكة الأردنية الهاشمية بجمهورية مصر العربية استنحوا لي حضرات الزملاء الاعيان ان اوجه من هذا المنبر منير الشعب الاردني العربي الاصيل نداء الى قيادة جمهورية مصر العربية وشعبها العظيم بان تفعل وبأسرع ما يمكن

دورها القيادي للأمة العربية من اجل توحيد الصف العربي واعادة التعاون والتضامن بين الدول العربية . ان امتنا العربية تواجه تحديات ومخاطر عالمية واقليمية مصيرية ولا يمكن ان نتجاوزها إلا بتوحيد الصف واعادة التضامن والتعاون بينها .

ان اللقاء الذي تم في الاسكندرية في الاسبوع الفائت بين جلالة الملك فهد وسيادة الرئيس الاسد وسيادة الرئيس مبارك خطوة هامة ومباركة في هذا الاتجاه . انني اتمنى على سيادة الرئيس مبارك جعل هذه الخطوة المباركة مقدمة لعقد مؤتمر قمة عربي لجميع القادة العرب في اقرب فرصة ممكنة يعيد لامتنا تضامنها وتعاونها وبالتالي قوتها في مواجهة التحديات المصرية التي تهدد مستقبلها ووجودها كأمة واحدة ذات رسالة خالدة .

وبهذه المناسبة ومن هذا المنبر الكريم منير الشعب الاردني الاصيل اتمنى على جميع القادة العرب الابتعاد عن سياسة المحاور التي كانت اضرارها دائما اكثر من فوائدها في مسيرة التعاون والتنسيق والتضامن العربي . ان جميع الدول العربية هي دول لامتنا العربية الواحدة .

ان تقدير العالم لدولنا العربية واحترامه لها وان تقديره لامتنا العربية واحترامه لها ولحقوقها يظل هزيلا ما دامت دولنا مختلفة وامتنا ممزقة .

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

انني ادرك ان دولة الرئيس الان

دولة الرئيس
حضرات الاعيان

هذه هي القضايا الخمس التي رغبنا ان ا طرحها على مجلسنا الكريم والتي اعتقد انها قضايا مهمة اساسية وتنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على اوضاعنا بابعادها المختلفة وشكراً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي
الدكتور سعيد التل ، والكلمة الآن للاستاذ بلير رشيد .

كلمة السيد رشيد



السيد نذير رشيد :

دولة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم

الزميلات والزلاء الاكرام

من المدون ان الموازنة العامة للدولة ، تمثل السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية ، ومختلف أنشطة الحكومة لتلك السنة ، لقد قامت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم ، وبعد ان احيل اليها مشروع قانون الموازنة ، بدراسة فصولها وابوابها ، دراسة واعية وعميقة ، حتى انتهت الى تقريرها هذا الموجود بين ايديكم ، تقريراً جامعاً مانعاً ، الامر الذي تستحق عليه كل الشكر والتقدير ، والذي ارجو ان يوافق مجلسكم الكريم عليه . كاملاً غير منقوص .

سيدي الرئيس

لقد جاءت هذه الموازنة ، مراعية للمتغيرات الحالية والحاجات المستجدة في منطقتنا ومنجتماعاً ، وأفرزت الشؤون التنموية حيزاً كبيراً ، والحديث عن التنمية حديث

واسع ، عظيم الأهمية ، ولكنه يبقى حديثاً عاماً اذا لم يرتبط باحداث النشاطات المختلفة وتفعيل القائم وتبني ركائز التنمية ودعماتها ، كوجود بنية تحتية كاملة متكاملة في مختلف المجالات ، وكوجود الأمن والامان في التعامل ، اذ لا بد من اعطاء العملية التشريعية غاية العناية والاهتمام فعمل على دراسة هذا الكم الهائل من القوانين والانظمة السارية المفعول ، من قبل لجان متخصصة ، تستبقي ما ثبت جدواه وشجاعته ، وتستبعد منها ما ثبت قصوره عن تلبية حاجات المجتمع ، وخدمة المواطنين ، فالخطوات المتسارعة في الشؤون الحياتية ، من اجتماعية واقتصادية ، في حدود الوطن وخارجه ، يتطلبان تساير التشريعات حركة التطور ، وأن يستجيب للمتغيرات الداخلية والخارجية ، حتى لأنفق مبررات وجوده .

وقد ذكر معالي وزير المالية في رده على الملاحظات التي اوردها النواب المحترمون ان مجلس الوزراء اقر المشاريع المعدلة الخمسة قوانين من قوانين الاراضي والمساحة ستقدم لمجلس الأمة فوراً وذكر ايضا ان باقي المشاريع التي طلبت منها في مراحلها النهائية ويأمل أن تعرض على مجلس الأمة قبل انقضاء الدورة الحالية . ومشاريع القوانين هي :

- ١ - مشروع قانون تشجيع الاستثمار .
- ٢ - مشروع قانون المناطق الحرة .
- ٣ - مشروع قانون سوق عمان المالي .
- ٤ - مشروع قانون ضريبة الدخل .
- ٥ - مشروع تعديل قانون الضريبة العامة على

المبيعات .

دولة الرئيس

ارجو ان توفر للمعادلة (معادلة التنمية) طرفاها التشريع السوي والتنفيذ المحكم والقضاء القادر على الاداء العادل لايصال كل ذي حق لحقه وبالسعة الممكنة .

وهذا يقتضي اعادة النظر في تشريعات اصول المحاكمات وتطويرها وتبسيط الاجراءات وتقصير المدد بما لا يمس بالعدالة . وبهذا يكون قد اوجدنا الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب . لاستثمار اموالهم في اردن الخير والمطاء .

ولا بد انكم تعلمون جميعاً ان وفودا كثيرة اجنبية امت الاردن في العام الماضي لدراسة المناخ الاستثماري فيه من مجالات وحوافز عادت الى بلادها بانفتاح ليس ايجابياً مشجعاً . ولا بد انها الآن تنتظر اقرار القوانين التي وضعت مشاريعها لهذه الغاية . وارجو الله مخلصاً أن يوفقنا جميعاً لوضع القوانين التي تجلب الاستثمار والمستثمرين .

واذا كنت اتحدث عن مشروع قانون الموازنة لعام ١٩٩٥ . فاني واثق تماماً بأنه صار بأحسن ما استطاعت الحكومة الرشيدة الوصول اليه في ظل الامكانيات المتاحة والمتوقعة فلها كل الشكر . وختاماً فأني ارجو ان يعاد النظر في كيفية احتساب الرواتب التقاعدية للمتقاعدين العسكريين والمدنيين القدماء على السواء . ان ليس الآن ولكن في اقرب فرصة . وأن يعاملوا تماماً كالتقاعدين الجند الذين سيسري عليهم

قانون التقاعد الجديد منذ بداية هذا العام . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً سعادة الاخ نذير رشيد ، وآلان الكلمة لسعادة السيدة نائلة الرشيدان .



السيدة نائلة الرشيدان :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

اني اذ أقدر الجهود التي بذلتها اللجنة المالية في دراسة مشروع قانون الموازنة واعداد تقريرها والتي اتيت لي بحضور بعض جلساتها والمساهمة في مناقشتها والتي اوضحت الكثير من الأمور التي كان يصعب قراءتها في ارقام الموازنة ومع ذلك فإن لي الملاحظات التالية وقد لا تكون كلها في صلب الموازنة الا اني امل ان تؤخذ بعين الاعتبار وتوليها الحكومة اهتمامها .

١ - المتقاعدون ، لقد بحث هذا الموضوع بكثرة وكثرت عليه التعليقات وانا لا

هكذا
تحت
الصل

اريد ان اضيف الكثير ، انما فقط انبه الى ان مستويات رواتب التقاعد عند الاشخاص الذين تقاعدوا قبل بضعة سنوات من التدني لدرجة لا يحفظ لهم العيش الكريم وان هذه الفئة المغبونة تستحق ان ينظر اليها كما ينظر لفئات المتقاعدين المستجدين والذين تبلغ رواتبهم التقاعدية عدة اضعاف من امثالهم الذين تقاعدوا في السابق وهذا يشمل ايضا المتقاعدين الذين يعملون في مؤسسات رسمية ولم يطرأ اي تحسن على رواتبهم التقاعدية حينما يصلون اليها . وأؤيد الفقرة التي اضافتها اللجنة المالية دون قراءتها ولكن التي آمل ان يتم العمل بالتوجيهات السامية لانصاف هذه الفئة المغبونة.

٢ - مشكلة المزارعين مشكلة كبيرة جدا فقد تعاونت عليهم الظروف السياسية من حيث اغلاق الحدود والظروف الطبيعية واصبح الكثيرون عرضة للأزمات المالية التي تقض كاهلهم وما اجراء مؤسسة الاقراض الزراعي الأخير في اعفائهم من بعض الفوائد المترتبة عليهم إلا دليل بان وضعهم المالي صعب جدا ولا بد من اتخاذ اجراء حمايتهم ومساعدتهم على الاستمرار في دورهم في الانتاج الزراعي الذي كان الى عهد قريب هو المورد الأول من موارد البلاد الاقتصادية ، احدى مشاكلهم الكبيرة هي التسويق ، ولا بد ان هنالك خلل ما في عملية التسويق مما يستدعي ان تدخل الحكومة في الموضوع بشكل اكبر مما تقوم به الآن وقد ذكر في السابق عن إمكان قيام منظمة تشغري كل الانتاج وتتعاقد مع المزارعين على

الدعيات المطلوبة والتي تستطيع تسويقها داخليا وخارجيا وبمواصفات تحددها وزارة الزراعة وهي المواصفات المطلوبة دوليا وهذا العمل سيؤدي الى تشجيع تطبيق نمط زراعي تكون نتيجة مفيدة للمزارع وللأرض والانتاج .

٣ - ان ازدياد نسبة البطالة وتدهور نسبة الدخل عند اولئك الذين قد يخدمهم الخط بإيجاد عمل ما ، هذا الوضع سيؤدي الى خلل اجتماعي كبير في المستقبل القريب وانا يجب ان تأخذ هذه المشكلة في منتهى الجد وان تخصص لها مخصصات تساعد على تشجيع ايجاد انواع من العمل تستقدم هذه الأيدي العاملة شكل منتج يحفظ لها كرامتها وانسانيتها ، وانا لم ارى في هذه الموازنة مبالغ مسماة لهذا العمل ولكن آمل ان يؤخذ هذا بعين الاعتبار في الموازانات القادمة وان تخصص في هذا البلاء ما يكفي من الموازانات والمشاريع لتخفيف شروحه الخطيرة في هذا المجتمع .

٤ - لا بد من تحديث اسلوب التعليم الذي ابتدأ بوقت ما لانتاج موظفين للدولة وشبعت الدولة موظفين ولا تزال تنتج الفائض والمزيد ، وانا اذا أؤيد توجه وتوصية اللجنة المالية فيما يتعلق بسياسة التعليم ، وأؤكد على التوجه نحو المزيد من معاهد البوليتكنك التي تنتج فنيين مهرة متخصصين يحتاجهم الأمة لتلبية حاجات السوق ، ولكنني لست مع التوجه لرفع الدعم عن طلبة الجامعات خاصة وأن هنالك ضرائب كبيرة تجبى من افراد الأمة باسم دعم الجامعات ، وأن الفئات المبنوزة يدرس

والعمل على تعديلها بما لا يدع مجالا للتمييز ضدها ، وحيثما سادت التشريعات بين المرأة والرجل والعمل على اتخاذ الاجراءات الحازمة في مواجهة الممارسات التمييزية ضد المرأة في مجالات التعيين والترقي والبعثات والدورات خاصة وان هنالك عدد لا بأس به من النساء هن معيلات لأسرهن .

وشكراً

دولة رئيس المجلس : الآن آخر المتحدثين معالي الدكتور ناصر الدين الاسد .



الدكتور ناصر الدين الاسد :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة الرئيس
السادة والسيدات الاعيان المحترمون

لقد جاء تقرير اللجنة المالية لمجلس الاعيان محققا للغرض منه نستوفيا للجوانب المختلفة لمشروع قانون الموازنة ، ويستحق

ابناؤها في الخارج ، وانت طلبتنا في جامعاتنا الاردنية هم في غالبيتهم من الطلبة التي لا تحتمل المزيد من رفع الرسوم .

التوصية الثانية ص ٢٢ من التقرير المتعلقة باعداد وتصفيات للطلبة بعد انتهاء السنوات الستة الاولى والى آخر التوصية .

مخالفتها لقانون التربية والتعليم كما ذكر معالي الزميل ذوقان الهنداوي والزامية التعليم حتى الصف العاشر ايضا وتوجهات الدول المتقدمة من حيث فاعلية هذه الازامية والمطالبة بوضع الجزاءات الرادعة في صلب القانون لمن يخالف نصوص القانون .

٥ - ان حماية البيئة وابقاف التدهور الكبير بسبب التلوث أمر بالغ الخطورة على مستقبل هذه الامة ولا بد من مجابهته بشكل حازم بتشريع متقدم وفعال وان توضع مخصصات كافية لتطبيقه .

٦ - أما المرأة والتي نلمس بوضوح من تقرير ديوان الخدمة المدنية انه لا وجود لها في الدرجات العليا ، وهذا يتطلب من الحكومة :

أ - عدم اتباع سياسة الاحالة على التقاعد في وقت مبكر بالنسبة للمرأة أو حل مشكلة البطالة على حسابها ، وذلك حتى تستمر في عملها وتصل الى المراكز القيادية .

ب - اشراف المرأة في جميع اللجان والمجالس التي تشكّلها الحكومة .

ج - الاهتمام بالتشريعات المتعلقة بالمرأة

هكذا
منه
الاصد

اصحاب المعالي والسعادة رئيس اللجنة واعضاؤها الشكر والتقدير للجهد الذي بذلوه وللتوضيحات والتوصيات التي وصلوا اليها ، وخاصة ربطهم هذا التقرير بتقارير السنوات الماضية واقتباسهم من تلك التقارير ما يدعو الى المقارنة وما يثير التفكير .

واستاذن في أن أستوضح عن ثلاث نقاط ، مقتصرأ على تقرير اللجنة المالية وحده ، متجنبأ ما سبقني الزملاء الكرام الى الكلام فيه . وخاصة في شؤون التعليم والتعليم العالي وعلى وجه اخص شؤون الثقافة التي لم تحظى بالتقرير الا باربعة كلمات جاءت غرضأ في اثناء الحديث عن التعليم هذه النقاط الثلاث هي :

الأولى - ما ورد في آخر الصفحة الرابعة من « ان هذا القانون جرى إعداده في ضوء معطيات عملية السلام التي تشكل خطوة واسعة نحو تحقيق السلام الشامل المنشود وتفرض على الأردن كما تفرض على جميع دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحديات كبيرة . حيث ان دول هذه المنطقة لا بد ان تتوجه الى تكتل شرق اوسطي يمتد من ايران وتركيا ليشمل دول الجزيرة العربية وجميع دول المنطقة بين الخليج والمحيط ... » انتهى الاقتباس من تقرير اللجنة .

ولما كنت اعرف انتماء اصحاب المعالي والسعادة رئيس اللجنة واعضاؤها لوطنهم العربي وحرصهم على هويتهم العربية ، فقد توقفت عند بخل هذه الفقرة من أي إشارة الى وصف بعض البلاد المذكورة ، بأنها « أقطار الوطن

العربي » او على الأقل بأنها « البلاد العربية » ، وتجزئة هذا الوطن الى جزئين تنطمس فيهما هويتهما الأصيلة هما : الشرق الأوسط ، وشمال افريقيا ، وهو ما دأبت على نشره وإشاعته وترسيخه دوائر اجنبية مشتغلة بتأثير وسائل الاعلام المختلفة حتى أصبحنا نحن نردد ما يريدوننا ترداده . وليس في هذا اعتراض على التعاون مع دول هي اقرب الينا من غيرها وتقضي المصلحة التعاون معها مثل تركيا وإيران ، ومع دول تفرض علينا ظروف قائمة مثل هذا التعاون ، على ان لا يكون في ذلك طمس لمقومات شخصيتنا وهويتنا .

ولا عبرة في ان يقال ان الحديث انما هو عن الاقتصاد ومن سوق مشتركة ممتدة ، فنحن جميعها نعرف الارتباط الوثيق بين الاقتصاد والنظام السياسي ارتباط لا يسمح بان يفك احدهما عن الآخر ونستطيع من الحديث في هذا المجال عن سوق عربية مشتركة تتعاون مع أسواق اخرى مجاورة عند الضرورة أما تغيير الأسماء والألفاظ لتغيير المعاني والمفاهيم والشعور فأمر غير مقصود في هذا التقرير كما اعتقد .

ويؤكد هذا الاتجاه أي انه غير مقصود في الصفحة التالية من التقرير برقم (ثالثا) عن «بعد العربي ... والعمل على اعادة واصلاح قنوات الاتصال بين الأردن وسائر الدول العربية الشقيقة» .

ولذلك اترح إعادة النظر في هذه الفقرة بحيث تصبح كما يلي : دون تغيير للمعنى

الحقيقي بحيث تصبح : « وتفرض على الأردن كما تفرض على جميع اقطار الوطن العربي تحديات كبيرة ، إذ ان هذه الدول لا بد أن تتجه الى تعاون يمتد من ايران وتركيا ليشمل جميع دول المنطقة بين الخليج والمحيط ... » .

اما النقطة الثانية فهي ما ورد في الصفحة الخامسة (الفقرة الأولى) منها من ان التحديات التي نشأت في ظل المناخ العالمي وفي ضوء معطيات عملية السلام (اقتبس الان) « تستلزم ايجاد مناخ عام جاذب للاستثمار وزيادة المدخرات الوطنية ، وتوسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها وتقليص معدلات البطالة وزيادة دخل المواطن وتحسين مستوى معيشته ... » الى آخر ما ورد في تلك الفقرة . ولست ادري ما الرابط بين المقدمات والنتائج ، افلا يفرض علينا الواجب ان نقوم بكل ذلك إلا في ظل المناخ العالمي وفي ضوء معطيات عمليات السلام ؟ اليس هذا عملنا الأساسي أي توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها وتقليص معدلات البطالة وزيادة دخل المواطن وتحسين مستوى معيشة الى اخره اليس هذا عملنا الاساسي في كل حال وظرف وظل وضوء ؟

والنقطة الثالثة والأخيرة تدور حول ما ورد في الصفحة العشرين اقتباساً من تقرير اللجنة عن مشروع قانون الموازنة لسنة ١٩٩٤ من « إعادة النظر في استلواب الدعم العام المقدم للجامعات من خلال قانون الضريبة الإضافية المخصصة لها » ، وتوجيه الدعم لمستحقه من الطلبة والمفوقين ، على ان يتحمل بقية الطلاب

الرسوم التي تحددها الجامعات والتي تغطي نفقاتها الجارية .. » .

ومع ذلك فإننا نجد ان اللجنة الكريمة في تقريرها الحالي اغفلت هذه التوصية ، ونصت على توصية اخرى تناقضها هي الواردة في ص ٢٢ برقم (ثالثا) ونصها : « اجراء مناقلات في بعض البنود الواردة في الفصل ٥/٤١ وزارة المالية / الباب الثاني ، بمقدار ١٥ مليون دينار لدعم الجامعات لكي يصبح المبلغ الاجمالي للجامعات المرصود في موازنة الباب الثاني ٣٠ مليون دينار بدلا من ١٥ مليون دينار » . ونحن ندرك الفرق بين النفقات الجارية في التوصية الأولى وبين النفقات الرأسمالية في التوصية الثانية ولكن الأمر يستدعي الربط بين التوصيتين وتوضيح التوصية الثانية بحيث يرتفع عنها الإبهام والالتباس ، إلا اذا كان المقصود إلغاء توصية اللجنة للسنة الماضية .

وبعد :

فإنني اكرر الإعراب عن تقديري للجهد المتمثل في إعداد هذا التقرير . وملاحظاتي الثلاث هي ملاحظات لا تنتقص من هذا الجهد الكبير ، والمقصود منها ان اسهم مع اللجنة الكريمة في صياغة بعض العبارات والفقرات لتصبح اكثر انسجاماً واتساقاً وأوضح فكراً .

وشكراً سيدي الرئيس

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور والآن وقد فرغ المجلس من مناقشة مشروع الموازنة يأتي سعادة المقرر للاجابة

هكذا جاء النص

بايجاز وبلاغه .

السيد المقرر : شكراً سيدي ، بايجاز

بالغ اود اولاً ان اشكر السادة الزملاء على ما قدموه من ثناء وتقدير لعمل اللجنة المالية فاشكرهم من كل قلبي على ذلك ، كذلك اشكرهم على جميع النقاط البناءة التي طرحوها والتي اتفق معهم بها وانما اريد ان اوضح بعض الجوانب باختصار .

ما سؤل عن شطب الدين الامريكي وما تضمنه تقرير اللجنة المالية من اي ارقام كلها مستندة الى وثائق رسمية لم تأتي برقم الى مستند من وثيقة رسمية واعتقد ان من اختصاص معالي وزير المالية ان يجيب على هذا الاستفسار او غيره . ان ما ورد في موضوع في اطار التصفيات في التعليم بعد السنة السادسة وبعد سنة المرحلة الالزامية التي هي السنة العاشرة هي مجرد توصية الحقيقة للخبراء نحن نقول فريق وطني نقترح ذهاب فريق وطني لاعادة مراجعة برامج التربية والتعليم في جميع مراحلها في هذه المرحلة وتستحق المراجعة .

وهذا مقترح على ان لا ينتهي عمل دراسة الطالب ان لا تنتهي بعد السنة السادسة وانما تتحول الى دراسة حرفية او مهنية ومن فيهم الميل الى ذلك المجال اكثر من الميل الى المجال الاكاديمي . وكذلك التصفية بعد العلوم الاساسية هي ايضا للانتقال الى المرحلة الالزامية الاساسية هي ايضا الانتقال اما الى العمل وهي المرحلة الاساسية الملزمة الالزامية وفقاً لما هو قائم

بعد السنة العاشرة او الانتقال نحو التعليم المهني .

هذا هو المقصود الحقيقة في هذا الاطار فاردت ان اوضحه انما يعني اوافق على ما جرى اقتراحه بالنسبة لدائرة قاضي القضاة ووزارة الاوقاف وكذلك ما اوصت به السيدة ليلي شرف من طرح قضية التنمية الاجتماعية فهي تتماشى كلياً مع تقرير اللجنة واؤيد ما ورد من جانبها خاصة فيما يتعلق بالجانب الوقائي . وكذلك اعتقد ان اقتراح سعادة الدكتور غيث شيللات يصب في الاداء الاجتماعي والعناية الاجتماعية التي ركزت اللجنة المالية على هذا الجانب المهم .

فيما يتعلق بالسوق الشرق اوسطية ، العالم كله يتوجه نحو تعاون اقتصادي بتكتلات كبيرة لا تفقد دول العالم هويتها الوطنية المانيا هي المانيا وبريطانيا هي بريطانيا وفرنسا هي فرنسا ونحن الوطن العربي الكبير وانا قومي الاتجاه نحن نؤمن بالوطن العربي الكبير ونحن نعتقد ان هذا الانفتاح ان كان شرق اوسطياً او مع اوربا او مع العالم يفرض علينا اكثر من اي وقت مضى ان نعيد اللحمة العربية ونقوي البناء العربي بين ابناء الوطن الواحد فهذا امر مفروض منه نهائياً لدينا الجامعة العربية التي اسست قبل قيام مثلتها في اوربا الغربية بحوالي عشرة او اثنا عشرة سنة وتقدموا اكثر ما تقدمنا لدينا مجلس للوحدة الاقتصادية ومع الاسف هذا المجلس لا يجد بين امواله ما يدفع رواتبه وحسب معلوماتي فان الرواتب

معالي وزير المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان

اصحاب الدولة والسماحة والمعالي والسعادة

الاعيان المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

يسرني ان اتقدم لمجلسكم الكريم واللجنة المالية الموقرة ممثلة بمقررها واعضائها بجزيل الشكر والتقدير وعظيم الامتنان على الجهد المتواصل الذي بذل لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ .

كما واثمن عاليا ما جاء في تقرير اللجنة المالية الكريمة من عمق التحليل وشمولية الرؤية وموضوعية التقييم وروح المسؤولية والالتزام ، الامر الذي يؤكد سعة الاطلاع والمعرفة الواسعة بالتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على مختلف المستويات .

واسمحوا لي ان اتقدم بكل الشكر والتقدير الى حضرات السادة اعضاء المجلس الكريم على ملاحظاتهم وتوصياتهم القيمة والهادفة ، والتي ستكون وتقرير اللجنة المالية الكريمة موضوع اهتمام الحكومة ومع عنايتها في مجال رسم السياسات الاقتصادية والمالية والبقدية ، مما يحقق الاهداف الوطنية وتطلعات القيادة الهاشمية المهمة في ظل التطورات المتسارعة لبيقي الاردن الحصن المنيع .

المتأخرة عليهم تتجاوز ثلاثة وثلاثين شهراً والاردن عضو فعال وربما كان الوحيد الذي يدفع مستحقاته في وقتها .

فيما يتعلق في البعد الثقافي الحقيقة يذكر التقرير التركيز على الثقافة كركن اساسي للاصلاح في التعليم وتنمية روح المبادرة في الطلاب والتي بدونها لا يتحقق الاستخدام الافضل للمهارات الذهنية والمسلكيات التي سبقت في مرحلة الدراسة والتحصيل .

كذلك ورد في الصفحة (١٠) من التقرير بطريقة ما (ان سياسات التربية والتعليم يجب ان لا تنحصر في جوانب المعرفة والمهارة وانما يجب ان تهدف الثقة قبل كل ذلك الى ترسيخ القيم الاساسية السليمة في النشء مما يعدهم ... الى آخره) .

فيما يتعلق بدعم الجامعات الحقيقة الفقرة التوصية المتعلقة بمضاعفة رقم الخمسة عشر مليون دينار الموجودة في تقرير اللجنة هي على النفقات الرأسمالية وليس على النفقات الجارية لأن الباب الثاني كله مخصص لنفقات رأسمالية وليس لنفقات جارية وهذا ما وردت ان اوضحه ان استرداد الكلفة من الطلبة القادرين كما هو مذكور في التوصية السابقة هو الكلفة الجارية لتعليم الطالب وليس كلفة الرأسمالية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الآن نستمع الى رد الحكومة على المناقشات وعلى الافكار التي طرحت . معالي وزير المالية .

هكذا في الأصل

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

تشارك الحكومة مجلسكم الكريم التأكيد على سلامة توجهات السياسات الاقتصادية الوطنية الهادفة الى تحريك عجلة الاستثمار ، لتحقيق المزيد من النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني ، وزيادة الاعتماد على الذات وتحفيز المبادرة الفردية ، وتعزيز دور العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص ، وتوجيه الموارد نحو الاستخدام الامثل ، والسعي لاجتذاب حد مقبول من الصبغ التكاملية العربية ، وتعزيز التعاون البناء وخاصة في مجال رؤوس الاموال والتجارة والسلع والخدمات لتقليل المراتب امام حركة هذه العناصر .

وفي مجال اعادة النظر في التشريعات المالية والاقتصادية والقندية ، وحفز الاستثمار المحلي ، واجتذاب الاستثمار الاجنبي المولد للالتاج ، وتشجيع الصناعات المحلية اتخذت الحكومة خلال عام ١٩٩٤ الاجراءات التالية :

١ - تم اعادة النظر في جميع التشريعات المالية بهدف اصلاح النظام الضريبي ورفع كفاءة التحصيل وتوسيع قاعدة المكلفين مع احكام الرقابة المالية وتطوير وسائلها ، بالاضافة الى انه قد تم اقرار (١٠٠) أنظمة جديدة او معدلة والتي منها على سبيل المثال : نظام اللوازم العامة والنظام المالي

٢ - اعداد مشروع قانون تشجيع الاستثمار

لتوفير الحوافز الكافية لجذب الاستثمار ودعمه ، وتبسيط الاجراءات ، والحد من الروتين من خلال انشاء النافذة الاستثمارية ، وابتعاد مرجعية دائمة وسياسات مستقرة ، مع التأكيد على توزيع مكاسب التنمية على جميع مناطق المملكة بعدالة ، ومراعاة متطلبات المرحلة المقبلة ، وتشجيع القطاع الخاص ليأخذ دورا فاعلا في تحريك دفة الفعاليات الاقتصادية ، وتحسين مستوى قدراتنا التنافسية .

٣ - التركيز على توفير البنية التحتية للاقتصاد الوطني والخدمات الاساسية للمواطن ، مع التأكيد على ان دور الدولة هو تنظيم الحياة الاقتصادية ، والعمل على تعزيز دور السوق وتفعيل آلية العرض والطلب ودور آلية الاسعار .

٤ - الصناعات الوطنية دعم الانتاج المحلي وتشجيعه مع التركيز على الصناعات والخدمات التصديرية ، وقد اتخذت الحكومة القرارات التالية لتحقيق ذلك :

- تم اعفاء ارباح جميع الصادرات من السلع والخدمات من ضريبة الدخل مما ساهم في زيادة الصادرات بنسبة ١.٦٪ لعام ١٩٩٤ .

- تم اعفاء معظم المواد الأولية لمدخلات الصناعة المحلية من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات .

- تم تخفيض الرسوم الجمركية على جميع قطع الاجهزة الالكترونية والكهربائية وقطع السيارات بأنواعها .
- تم اعفاء وسائل النقل التي يزيد وزنها القائم على اربعة اطنان من الرسوم الجمركية .

الزراعة

- تم اعفاء جميع مدخلات الانتاج الزراعي وهياكل البيوت الزراعية من الرسوم الجمركية .

- تمت الموافقة على زيادة اسعار شراء الحبوب المحلية للموسم ١٩٩٥/١٩٩٤ بأسعار مجزية .

- المساهمة في توفير التمويل اللازم للقطاعات الانتاجية الصغيرة والمتوسطة ، من خلال تأسيس الشركة الاردنية لضمان القروض ، ورفع رأسمال مؤسسة الاقراض الزراعي بمبلغ (٧) ملايين دينار .

الاستثمار

- ارتفاع الرقم القياسي للإنتاج الصناعي من (٢١٦) نقطة في نهاية عام ١٩٩٣ الى (٢٤١) نقطة في نهاية شهر تشرين اول ١٩٩٤ اي ما نسبته حوالي ١٢٪ تقريبا .

- استمرار النشاط الاستثماري المتمثل في ارتفاع اصدارات الاسهم الجديدة في الشركات جديدة التأسيس من (٩١٧) مليون دينار عام ١٩٩٣ الى (٢٨٥٤) مليون دينار لعام ١٩٩٤ .

مليون دينار لعام ١٩٩٤ .

- تم خلال عام ١٩٩٤ تأسيس (٦٤٥) شركة صناعية برأسمال قدره (١٨٣٣) مليون دينار و (٥٦٠) مؤسسة صناعية فردية برأسمال كلي بلغ (٥٤) مليون دينار .

٥ - مواصلة الجهود لتطوير الاجهزة الادارية ، وتدريبها ورفعها بالكفاءات والوسائل الحديثة ، لرفع مستوى الاداء وتعزيز القدرات الانتاجية ، واعداد التعليمات الادارية والتنظيمية ، وتصنيف وتوصيف الوظائف واعداد الادلة العملية الكفيلة بتحقيق ذلك .

المالية العامة

٦ - استمرار انتهاز الادارة السليمة للمدىونية الخارجية ، وتخفيضها وتخفيف اعباء خدمتها على الاقتصاد الوطني ، من خلال الشطب وإعادة الجدولة بشروط سهلة ، وإعادة الهيكلة ، وعدم اللجوء الى الاقتراض الا بشروط ميسرة .

وهنا اود ان احيي على النقطة التي ذكرها معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي بخصوص شطب الديون ما جاء في هذا الخطاب وما سبقه من الخطابات والوثائق هي : الارقام الصحيحة ، تلقينا وعد رسمي وتعهد رسمي في شطب الدين الامريكي الرسمي البالغ (٧٠٢) مليون دينار ، كذلك شطب الدين البريطاني الرسمي البالغ (٦٩) مليون دينار .

مجلس الاعيان

ولكن اسلوب الشطب لا يتم دفعة واحدة وإنما يتبع اسلوب يقدمه لتشريعات سنوية الدين البريطاني هو مشطوب وتحدثت قبل اللقاء خطائي مع السفير البريطاني ماذا اقول ، لان الدين (٦٩) مليون الدين الرسمي وليس الدين التجاري هو مشطوب على مدى ٢٠ سنة في موازنتهم هذا اجراء في موازنتهم وتشريعاتهم لكن لدينا قال يمكنكم ان تعلموا بشطبه كاملاً ، اما اجراءاتنا الداخلية فنحن نابعها لأمور خاصة بنا لنخفف قيمة المال ونستعمل الدعم لدول اخرى . فبالنسبة لنا (٧٧٠) مليون الدين البريطاني والامريكي في حكم المشطوبات كلياً .

٧ - استمرار انتهاز سياسة الاعتماد على اللوات ، بما يتفق وتحقيق اهداف السياسة المالية العامة للدولة بالسعي لتغطية جميع النفقات العامة من الإيرادات الذاتية .

٨ - الاستمرار في تخفيض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من خلال تحسين وسائل تحصيل الإيرادات وضبط النفقات والعمل على تحقيق نمو في الإيرادات المحلية كنسبة اعلى من نسبة نمو النفقات العامة ، الامر الذي ادى الى تخفيض نسبة عجز الموازنة العامة ليصل الى ٥١٪ عام ١٩٩٤ و ٤٣٪ كمستهدف لعام ١٩٩٥ ، هذا بالإضافة الى تغطية كامل

كلفة زيادة الموظفين خلال عام ١٩٩٤ والبالغة (٢٢) مليون دينار من خلال الوفورات التي تحققت في موازنة عام ١٩٩٤ الامر الذي حال دون اصدار ملحق لقانون الموازنة العامة .

٩ - تفعيل المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار الاقتصادي والاستمرار بالتوجه نحو اللامركزية .

١٠ - استمرار دعم المواد التموينية الاساسية للمحافظة على استقرار اسعارها مع العمل على توجيه الدعم لمستحقيه .

١١ - السعي الحثيث لترشيد الاستهلاك الكلي وتخفيض نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بما يضمن ارتفاع معدل الادخار المحلي .

١٢ - وتوجيه كرم من صاحب الجلالة الملك المعظم تم تعديل قانوني التقاعد المدني والعسكري بهدف تحسين اوضاع المتقاعدين اعتباراً من ١٩٩٤/١٢/١ . واما بالنسبة لقدامى المتقاعدين فإن الحكومة تجري الآن دراسة مستفيضة لتحسين اوضاعهم بشك حقيقي .

دولة الرئيس

حضر الاعيان المحترمين

ان الحكومة توافق اللجنة المالية الكريمة فيما ذهبت اليه ، في مجالات السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ، والاجراءات اللازمة لتحقيق اهداف برنامج التصحيح

الاقتصادي والخطوة الخمسية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي من اهمها ما يلي :-

١ - التأكيد على ضرورة المحافظة على التوازن بين استثمارات القطاعين العام والخاص ، بحيث يجري تنفيذ الاستثمارات الحكومية من خلال القطاع الخاص ، او شركات عامة يساهم فيها القطاع الخاص ، وعلى ان يتركز دور الدولة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن ان تخضع لقوى السوق ، مع التركيز على التنظيم المؤسسي لدى القطاع العام بما يمكنه من وضع السياسات وقواعد الرقابة الفاعلة .

وتشارك الحكومة اللجنة المالية الكريمة الرأي في ضرورة اعادة النظر بشكل جذري وشمولي في السياسة التعليمية في كافة مراحلها والبالها الاهمية القصوى وتوجيهها نحو تلبية الاحتياجات الوطنية ومواجهة التحديات المستقبلية مستثمرين في ذلك بخبرات وتجارب الدول الاخرى المتقدمة في هذا المجال وخاصة دول منطقة شرق اسيا .

كما تؤيد الحكومة على ضرورة استمرار تنفيذ برنامج التطوير التربوي ليأخذ بعين الاعتبار العناصر الرئيسة التالية :

- تأهيل المعلم الاردني وتدريبه لتطوير ادائه ورفع سويته .

- تطوير المناهج وادخال التكنولوجيا والاساليب الحديثة .

- التوسع في التعليم المهني والفني وادخال

مواد حرفية ومهنية جديدة في جميع المناهج وتختلف المراحل .

- التركيز على الثقافة كركن اساسي للإصلاح التربوي وتنمية روح المبادرة لدى الطلاب بما يحقق الاستخدام الافضل للمهارات الذهنية والملكات المكتسبة .

- اجراء اصلاح شامل في الجامعات الوطنية بما يحقق رفع مستوى مخرجاتها الى المستويات العالمية العليا .

علما بأن الحكومة تولي هذا القطاع كل اهتمامها من خلال تخصيص ما يلي احتياجات هذا القطاع في ضوء الموارد المالية المتاحة مع العمل على تحسين اوضاع المعلمين بمنحهم زيادة في علاوة مهنة التعليم بما نسبته ٢٥٪ من الراتب الاساسي اعتباراً من بداية هذا العام .

٢ - تؤيد الحكومة توصية اللجنة المالية الكريمة في تحديد اعداد القبولين في الجامعات الرسمية بما يتواءم مع الاسكانات المتوفرة من حيث كفاية المدرسين والمباني والمكتبات والتجهيزات والمختبرات والوسائل التعليمية .

٣ - تشتمل الحكومة تقدير اللجنة للجهود المبذولة والمتواصلة في تخفيض المديونية الخارجية وستعمل بكل الوسائل الممكنة لتحقيق المزيد من ذلك من خلال شطب المديونية واعادة هيكلتها بشروط ميسرة .

٤ - تستثمر الحكومة في توفير المواد

هذا محضر الجلسة

والمشاركة الفاعلة بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وتكاتف جهود جميع ابناء هذا البلد الطيب .

واما فيما يتعلق بمرحلة ما بعد احلال السلام ما يرافق ذلك من التحرر من هاجس الخطر الخارجي ، فإن ذلك يتطلب سرعة التكيف مع المستجدات والتطورات الدولية والاقليمية والعربية ، وتطوير السياسات والتوجهات بأبعاد جديدة تساهم في وضع الحلول الناجعة لمواجهة التحديات الجسام التي يتعرض لها اقتصادنا ، وعلى رأسها ظاهرة الفقر والبطالة ، وحفر الاستثمار ، وزيادة الانتاج ، واستقدام التكنولوجيا وتوطينها ، ومعالجة الاختلالات الهيكلية الداخلية والخارجية ، وتوفير التمويل اللازم لاستمرار تحقيق النمو المتوازن .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان انضمام الاردن الى مسيرة السلام في المنطقة بداية مرحلة جديدة لمنطقتنا التي اكدت بغير ان الحروب خلال العقود الاربعة الماضية ، وان مستقبل المنطقة لم يعد مثقلاً بالخلل السياسية للماضي ، ولكنه مشحون بأمال وتطلعات نحو مستقبل واحد .

ان مسؤوليتنا الوطنية تفرض علينا ترجمة طموحات السلام الى واقع ملموس لشعبنا وللأجيال القادمة . كما ان مسؤوليتنا القومية تحتم علينا السعي للتواصل لضمان الحد الأدنى من الصيغ التكاملية العربية وتعزيز قدراتنا

التموينية الاساسية بالكميات الكافية وبالاسعار المناسبة وتبني السياسة التموينية الهادفة للمحافظة على استقرار مستوى الاسعار وضمان ايصال الدعم لمستحقيه واتخاذ الاجراءات الكفيلة بالحد من الاستهلاك وتخفيض الفاقد والحد من الهدر وسوء الاستخدام .

وستعمل الحكومة على تفعيل نظام التكامل بين اجهزة شبكة العون الاجتماعي ورفع كفاءتها بما يحقق توجهات مجلسكم الكريم وبما يضمن تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية .

٥ - كما ستستمر بإيلاء قواتنا المسلحة الباسلة واجهزتنا الامنية المختلفة كل الاهتمام ، لتطوير قدراتها ، وتنمية كفاءتها ، لتمكينها من القيام بواجبها الوطني المتميز ، بما يضمن حماية الوطن، وصون حقوق الانسان وحرياته، لدعم مرحلة البناء الاقتصادي والمحافظة على المكتسبات الوطنية .

٦ - تؤكد الحكومة على استمرار دعم الجهاز القضائي وتفعيل دوره ليأخذ مكانته المناسبة بين السلطات الدستورية .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

ان الاستثمار في تعزيز قدرات اقتصادنا الوطني ، والمحافظة على المكتسبات التي تحققت لا تكتمل الا من خلال التعاون البناء ،

المنافسات المشرفة ، والتي نأمل ان نعمل وايكم من اجل تنفيذها في ضوء الامكانيات المتوافرة ، وبما يحقق الرخاء والازدهار للوطن والمواطن ، في ظل قيادة جلالة الملك الحسين المفدى حفظه الله ورعاه وولي عهده الامين سمو الامير الحسن المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .
دولة رئيس المجلس : شكراً معالي وزير المالية ، دولة رئيس الوزراء .



دولة رئيس الوزراء :

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الاعيان ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

السلام عليكم جميعاً ورحمة الله وبركاته .

انسجل في مطلع حديثي شكرى الخاص وشكر اعضاء الحكومة على الجهد الذي بذلته اللجنة المالية لمجلسكم الكريم في مداولتها وفي

التنافسية بما يمكننا من أخذ مكان لائق لنا بين دول المنطقة . والأمل الآن تلقي جهود سائر القيادات العربية المخلصة من المحيط الى الخليج من اجل الانتقال الى عهد جديد يتم فيه الاحتكام الى المصالح الحيوية المشتركة . وان مواجهة التحديات الجديدة تتطلب تنظيم الطاقات العربية ، وتجهيد بناء العلاقات العربية وتفعيل العمل العربي المشترك .

ان الحكومة ملتزمة بالعمل على توسيع آفاق برنامجها حول الاصلاحات الخاصة باقتصاد السوق . وهي تعمل ، وعلى نحو اكثر قرباً من القطاع الخاص ، على تحديد الاولويات بهدف ادخال التحسينات اللازمة في كافة المجالات .

ان القطاع الخاص ، وفي ضوء المستجدات على الساحة الاقليمية ، دوراً متنامياً ، نظراً لان العديد من المشاريع الاقليمية هي مشاريع بنية تحتية ، والتي يمكن توفيرها من خلال اساليب عمل وتوجهات مبدعة تعتمد على القطاع الخاص في مضمار التمويل والبناء والتشغيل وحتى الملكية .

دولة الرئيس

حضرات الاعيان المحترمين

وختاماً يطيب لي ان اتوجه مرة اخرى بالشكر والتقدير لمجلسكم الكريم واللجنة المالية الموقرة ، على كافة الجهود المبذولة للدراسة مشروعة قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٩٥ ، والاافكار والتوصيات الهادفة التي انبثقت عن

لمزيد من البناء والاعتماد على الذات .

لقد واجه بلدنا الصامد منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن ضغوطاً كلفته معدلاً سنوياً يساوي على الأقل ٦٠٪ من دخله السنوي ، ولكنه استطاع رغم ذلك ان ينمو ويحتوي التضخم ويعيد بناء قاعدته الانتاجية ، ويواجه تحديات التصحيح وإعادة الهيكلة ، والدين الخارجي ، ويبقى الباب مفتوحاً والاساس قائماً لمزيد من البناء والإعمار الاقوي والرأسي . ولكن النجاح في التغلب على الصعاب ابرز مزايا جديدة في اقتصادنا لا بد ان نتعرف عليها بإيجازاتها وتحدياتها ، ومن ابرز هذه الملامح ما يلي :-

أولاً : إنني أقدر مجلسكم الكريم وللجنة المالية أصرارها على زيادة الادخار الوطني ونسبته قياساً الى الناتج المحلي الاجمالي . ونحن نعلم ان اهمية الادخار تنبع من كونه اهم محددات الاستثمار ، ولكن ما الذي يضمن تحويل الادخار الى استثمار في اقتصادنا الاردني ؟

وهنا يجب التعريف بالوسيط ، وهو نوعان :

- الأول : وسيط مصرفي وظيفته ادارة محفظة الادخار ، وهؤلاء صاروا مؤسسات وسلوكهم يختلف عن سلوك الأفراد - هذا التغيير المؤسسي هام جداً في مستقبلنا الاقتصادي - وأما الوسيط الثاني فهو المنظم المدع الذي يرى فرص الاستثمار الحقيقية ويعرف عليها ويتحمل المخاطرة لإجرائها ، ويتكبر في وسائل الإنتاج والادارة

تقريرها الذي قدم اليكم . وقد جاء التقرير شاملاً وافياً ، ومستوعباً للمرحلة التي نمر بها ، ومستشرفاً للمستقبل . وقد جاء اسلوب التقرير ومحتواه غاية في الحكمة والواقعية وبعد النظر . فلهم منا جميعاً الشكر والتقدير مقررأ ، واعضاء .

كما انني استمعت بقلب وعقل مفتوحين الى السادة الاعضاء في هذا المجلس الكريم والذين اختاروا ان يلقوا كلمات يعبرون فيها عن مواقف محددة أو يلفتون النظر الى قضايا محددة أو يقترحون أمراً يرون فيه خيراً على خير ، فلهم مني جميعاً عظيم التقدير ، وسوف نأخذ بعين الاعتبار الجاد جميع ما ورد في تقرير اللجنة المالية او على السنة المتحدثين صباح هذا اليوم باذلين كل الجهد الممكن من اجل وضعها موضع التنفيذ .

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

بات من الواضح ان اقتصادنا قد اكتسب في السنوات القليلة الماضية ملامح جديدة لم يسبق أن تحدثنا فيها ظوئها او وقفنا عندها وقفة التأمل ، وذلك لأن الظروف التي أنت بها كانت صعبة وعسيرة ، ولذلك كنا ونحن في انغماسنا بحثاً عن احتواء الازمات وأثارها لا تنظر الى اللحم الجديد الذي بدأ ينمو تحت الجلد من واقع الألم . وإذا كان كما قال شوقي : « إن الألم عبقرية » فلعل عبقرية هذا البلد بقيادته الفذة وقدرته على الملاحقة وسط الاعاصير أنه حول الألم الى رصيداً وفرصة

إنني أؤيد كل التأييد ما جاء في تقرير اللجنة المالية من تركيز واضح وكبير على العملية التربوية واعداد القوى البشرية ، وإنني اعتقد ان التحول الكبير الذي جرى في الاقتصاد الاردني هو اننا من الآن فصاعداً مطالبون بان نوفر للقوى العاملة الاردنية فرص عمل حقيقية داخل الاقتصاد الاردني ، اضافة الى الخارج . ولا نستطيع ان نتحدث عن انتاج سلمي وخدمي جديد دون ان نتحدث في نفس الوقت عن قوى بشرية مؤهلة وقادرة على حمل تلك الامانة .

ثالثاً : إن التحول الاساسي الثالث في الاقتصاد الاردني هو ضرورة اعادة النظر بشكل عملي وخطوات مدروسة متتابعة لتقليص حجم القطاع العام النسبي في الاقتصاد الاردني . وأرد ان اعترف هنا بأن الاردن الذي تبنى دائماً وابداً مقولة المبادرة الفردية والاقتصاد الحر ضمن حدود العدالة قد طبق منها جانب العدالة اكثر مما طبق جانب المبادرة الفردية والسوق الحر . ومن هنا جاء الخلل في التوازن بين القطاعين العام والخاص ، فالمؤسسات الرسمية والعامه توظف اكثر من ٥٥٪ من القوى العاملة في الاردن ، وهي نسبة عز نظيرها في العالم . وفي ظل البطالة الجارية ، يزداد الضغط على المؤسسات العامة لكي توظف اكثر . خاصة وإن قوى العرض والطلب في سوق العمل جعلت المردود المالي من الوظيفة العامة مغرياً نسبياً . والآن ونحن نبحث عن مخرج من هذه الازمة من اجل بناء اقتصاد متوازن .

والتكنولوجيا والتسويق ، فيكون منافساً داخل الاردن وخارجه . ولعل التحدي الكبير هو ان نوصل المدخرات بقرار استثماري حكيم الى المنظمين الذين يعمقون استثماراتنا وينقلونها الى آفاق ارحب ودنيا جديدة كانت تراودنا ولكننا لم ندخلها بعد ، ويجب ان ندخلها .

ثانياً : لقد اصبح من الواضح أن الاردن غني بقواه العاملة ، ولكن ضمن حدود وهناك فجوة زمنية قد تنشأ في الاقتصاد الديناميكي بين عملية الانتاج السلمي والخدمي وبين القوى العاملة المؤهلة لخدمة ذلك الانتاج - إن نعظم مصادر التوظيف وفرص العمل التي تنشأ في القطاع الخاص تأتي من عملية الاستثمار المحلي وربما بنفس القدر ايضا من الاستيراد . ولذلك، يجب ان ننصب الى أن طبيعة الاستيراد وحجمه يؤثران تأثيراً مباشراً في الطلب على الايدي العاملة . ولأن استيرادنا مفتوح ويتابع التطورات التكنولوجية في العالم سواء في مجال الحاسوب او آليات الانتاج او حتى السيارات والاجهزة الالكترونية ، فإنها تحقق طلباً على تخصصات جديدة في سوق العمل الاردني سواء في مجال التشغيل او الصيانة او قطع الغيار او غيرها . إن التنوع في سوق العمل الاردني يأتي في معظمه بفعل العوامل الخارجية والتي لا تملك السيطرة عليها . إن التحدي المطلوب هو التأثير على سوق العمل الاردني وهيكلية الطلب فيه ليكون انتاجنا المحلي وصادراتنا الى الخارج هي المؤثر الأكبر والعامل الاساسي في الربط بين العملية التربوية والتدريب المهني بالعملية الانتاجية .

هذا هو الموضوع

وكذلك الحال ، فإن مظاهر الخلل بين القطاعين العام والخاص يمكن التلليل عليها بمؤشرات أخرى مثل حجم الموازنة التي الناتج المحلي الاجمالي او مقدار ما تدفعه استثمارات الحكومة والقطاع العام من ضرائب ارباح قيسا الى مجموعت الحصيلة الضريبية من هذا النوع. إن الحكومة تتفق تماما على ضرورة السعي الخثيث من اجل إعطاء القطاع الخاص دوراً اكبر في الحياة الاقتصادية . لقد بدأنا باتخاذ خطوات في هذا الاتجاه ، ولكننا ما نزال في بداية الطريق .

رابعاً : اما التحول الرابع فيبرز في ضرورة الاعتراف بان تقسيم الاردن الذي كان سائداً في الماضي بين حضر من ناحية وريف وبادية من ناحية أخرى قد أصبح تقسيماً لا يتناسب مع الواقع الجديد . إن التفاوت في الخدمات بين المدينة والريف لا ينطبق على التطلمات التعليمية والاستثمارية والسكنية والاستهلاكية والترفيهية ، بل يجب التأكيد على ان المجتمع متجانس في تطلعاته اكثر مما هو متجانس في واقعه . ولهذا ، نجد ان الطلب يشتد من اجل توفير الخدمات في الريف والبادية على غرار ما هو متاح في المدينة . وقد يقول قائل إن هذا امر مقلق لانه ينطوي على مطالب جديدة قد تنعكس على الشكل الضغوط متزايدة . ولكن هذه الضغوط وهذه التطلعات هي في الواقع فرصة من اجل اعادة توزيع السكان في الاردن حيث الموارد . لقد تبين من الاحصاء السكاني الاخير ان اكثر من نصف سكان المملكة يعيشون في صمان والورقاء ،

بينما المناطق التي تتوفر فيها الموارد الاساسية في المملكة ما تزال كثافة السكان فيها متدنية . ولذلك ، فإن تحسين واقع الريف والبادية يعني تخفيف الاعباء وتوزيع السكان من الآن فصاعداً بأسلوب اكثر جدوى وملاءمة مع توزيع الموارد ، ويسر على الاردن لزيادة انتاجه وتنويعه .

دولة الرئيس ،
حضرات الاعيان ،

عندما نتحدث عن مستقبل الاردن فإن ملامح ذلك المستقبل المشرق قد تشكلت من زمن ليس قريبا ، ولكن تجربة الألم التي عشناها منذ بداية هذا العقد يجب ان نعيد دراستها وأن نزيل مرارتها من افواها وان نتجاوزها ، لأنها برغم مرارتها كان فيها فوائد وعبر . وانطلاقاً من النقاط الخمس التي ذكرتها في فهمي للتحويلات التي بدأت تجري داخل الاقتصاد الاردني ، فإنني ارى نفسي على اتفاق تام مع كل ما تقدمت به اللجنة المالية من توصيات في تقريرها ، ونحن بحاجة الى الاستمرار في سياسة تطوير القطاع الخاص ودعمه وتحويل المؤسسات التي يمكن تحويلها الى القطاع الخاص من القطاع العام ، واقتراحاتكم في هذا الخصوص حول سلطة الكهرباء الاردنية ومؤسسة الاتصالات السلوكية واللاسلكية صحيحة وتعمل على الانخراط بها . وكذلك ، فإن اقتراحاتكم المتعلقة بإعادة النظر بالدعم وتعقيله ليتوجه نحو المستحقين هو مبدأ سليم تقبل به الحكومة ، وتعمل عليه . وكذلك ، فإن اقتراحاتكم فيما يتعلق بالترية والتعليم ، والتعليم العالي تنطوي على فهم علمي وعملي لتخطيط القوى البشرية ومواءمتها مع متطلبات السوق .

وباختصار ، اقول لكم ، إنني قد وجدت في جميع مقترحاتكم ما يثري

السياسات العامة ويدعم التوجهات المخلصة لبناء اقتصاد وطني فاعل وقادر على تحقيق التنمية المستمرة والعدالة في المجتمع .

دولة الرئيس ،

حضرات الاعيان المحترمين ،

إن مشروع الموازنة الذي تمت مناقشته في مجلس النواب وفي مجلسكم الكريم يستحق ان ينال ثقتكم ودعمكم ، وإنني ارجو من الله العلي الكريم أن يوفقنا جميعاً الى خدمة هذا البلد ، وتعزيز مكانته ، وإشاعة الامن والكفاية فيه بقيادة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم الذي يتمتع بالبصيرة وبعد الرؤية ، والعقل الراجح ، والقلب الثابت ، مما يمكن بلدنا من ان يبرر خضوعنا للامات وينطلق نحو الآفاق الواسعة . وكذلك ، فإنني اتوجه دائماً بعاطر الشاء والتقدير لدور صاحب السمو الملكي الامير الحسن المعظم في حمل امانة التنمية والنماء حفظه الله ذخرا وسندا وقرة عين .

اشكركم جميعاً مرة ثانية مقدراً لكم جهودكم واعاننا الله واباكم على تحمل مسؤولياتنا ، إنه نعم المولى ونعم النصير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة رئيس الوزراء . والآن سعادة مقرر اللجنة المالية للتصويت على مشروع الموازنة وتواضعه .

السيد المقرّر : سيدي الرئيس ارجو تصويت المجلس الكريم على التوصيات الواردة

هذا هو النص

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على الفوائد ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

١٠- الايمارات المختلفة
(١٥٧٩٥٠٠٠٠) مائة
وسبعة وخمسون مليون
وتسعمائة وخمسون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على الفصل العاشر ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

١١- المنح المالية (١٥٨٤٠٠٠٠٠)
مائة وثمان وخمسون مليون
واربعمائة ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : الفصل (١١) هل
توافقون عليه ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

١٢- اقبساط القروض المستردة
(٥٩٠٠٠٠٠٠) تسعة
وخمسون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

١٣- منح فنية لتمويل مشاريع انمائية
(٦٦٠٠٠٠٠٠) ستة ملايين
وستمائة ألف .

دولة رئيس المجلس : الفصل (١٣) هل
يوافق المجلس الكريم ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر : الفقرة (ب) من المادة
(٢) النفقات فصلاً فصلاً .

١ - الديوان الملكي الهاشمي
(١٢٠٠٠٠٠٠) اثنا عشر مليون
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢ - مجلس الأمة (٢٩٩٥٠٠٠) مليونين
وتسعمائة وخمسة وتسعون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٣ - مجلس الوزراء وديوان الرئاسة
(١٢٠٠٠٠٠٠) مليون ونصف الف
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤ - ديوان المحاسبة (١٩٣٨٠٠٠) مليون
وتسعمائة وثمان وثلاثون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥ - وزارة التنمية الادارية (٧٩٠٠٠٠)
اربعمائة وتسع وثمانون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦ - ديوان الخدمة المدنية (٥٠٩٠٠٠٠)
خمسماية وتسعة آلاف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧ - ديوان الرقابة والتفتيش الاداري
(٤٣٤٠٠٠٠) اربعمائة وأربع وثلاثون
ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

١١ - وزارة الدفاع (٧٩٢٠٠٠٠٠) مئتين
وثمان وتسعون مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

١٢ - المركز الجغرافي الملكي الاردني
(١٠٠٠٠٠٠٠) مليون دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢١ - وزارة الداخلية (٣٩٣٠٠٠٠) ثلاثة
مليون وتسعمائة وثلاثون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٢ - وزارة الداخلية / دائرة الاحوال المدنية
والجوازات (٣٣٥٣٠٠٠٠) ثلاث
ملايين وثلاثمائة وثلاثة وخمسون ألف
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٣ - وزارة الداخلية / الامن العام
(٩٥٠٠٠٠٠٠) خمسة وتسعون
مليون دينار .

هذه نسخة الأصل

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٤- وزارة الداخلية / الدفاع المدني
(١٠٠٠١٠٠٠) عشرة ملايين ومئة
الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٥- وزارة العدل (١٠٩٢٤٠٠٠) عشرة
ملايين وتسعمائة وأربع وعشرون ألف
دينار .

السيد المقرر :

٢٦- دائرة قاضي القضاة (١٩٦٥٠٠٠)
مليون وتسعمائة وخمسة وستون ألف
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٢٧- المعهد القضائي (٢٢٥٠٠٠) مئتين
 وخمسة وعشرون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٣١- وزارة الخارجية (١٧٠٢٣١٠٠٠) سبعة

عشر مليون ومئتين وأحدى وثلاثون
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٣٢- دائرة الشؤون الفلسطينية (٤٥٤٠٠٠)
اربعمائة وأربع وخمسون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤١- وزارة المالية (٥١٩٤٥٠٠٠٠)
خمسمائة وتسعة عشر مليون واربعمائة
 وخمسون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤٢- وزارة المالية / دائرة الموازنة العامة
(٣٢٧٠٠٠) ثلاثمائة وسبعة وعشرون
ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤٣- وزارة المالية / دائرة الجمارك

٥٠- وزارة الصناعة والتجارة
(١٦٧٦٠٠٠) مليون وستمائة وستة
وسبعون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥١- وزارة الصناعة والتجارة / دائرة تشجيع
الاستثمار (٦٨٣٠٠٠) ستمائة وثلاث
وثمانون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٢- وزارة التخطيط / المجلس القومي
للتخطيط (١٦١٤٠٠٠٠) مائة
واحدى وستون مليون واربعمائة ألف
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٣- وزارة التخطيط / دائرة الاحصاءات
العامة (١٧٠٨٠٠٠٠) سبعة عشر مليون
وثمانية آلاف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

(٥٠٩٠٠٠٠) خمسة ملايين وتسعون
ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟
شكراً لكم جميعاً .

السيد المقرر :

٤٤- وزارة المالية / دائرة ضريبة الدخل
(٣٨٠٠٠٠٠) ثلاثة مليون وثمانمائة
ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤٥- وزارة المالية / دائرة الاراضي والمساحة
(٤٠٨٥٠٠٠) اربعة ملايين وخمسة
وثمانون ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون
عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٤٦- وزارة المالية / دائرة اللوازم العامة
(٩٦٨٠٠٠) تسعمائة وثمان وستون
ألف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون
عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٤- وزارة السياحة والآثار / السياحة
(٤١٧٤٠٠٠) اربعة ملايين ومائة
واربع وسبعون الف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٥- وزارة الطاقة والشروة المعدنية
(١٨١٣٠٠٠٠) مليون ومائة وثلاثون
الف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٦- وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
(٢٨٠٩٠٠٠) مليونين وثمانمائة
وتسع آلاف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٧- وزارة الطاقة والقروية المعدنية / سلطة
المصادر الطبيعية (١٠٦٢٠٠٠٠) عشرة
ملايين وستمائة وعشرون الف
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس ؟

الكريم ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٨- وزارة الاشغال العامة والاسكان
(٤٦٧٦٠٠٠) ستة واربعون مليون
وسبعمائة وستون الف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٥٩- وزارة الاشغال العامة والاسكان / دائرة
المطاعم المركزية (١٩٥٠٠٠) مائة
وخمس وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦١- وزارة الزراعة (١٤٧٩٥٠٠٠) اربعة
عشر مليون وسبعمائة وخمس وتسعون
الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦٢- وزارة الزراعة / مؤسسة التسويق الزراعي
(٣٩١٠٠٠) ثلاثمائة واحد
وتسعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦٣- وزارة المياه والري (١٤٦٠٠٠) مائة
وسنة واربعون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦٤- وزارة المياه والري / سلطة وادي الاردن
(٤٨٦٢٢٠٠٠) ثمان واربعون مليون
وستمائة واثنان وعشرون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٦٥- وزارة التموين (٦٥١٧٠٠٠) ستة
ملايين وخمسمائة وسبعة عشر الف
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧١- وزارة التربية والتعليم
(١٨٠٤٣٠٠٠) مائة وثمانين

مليون واربعمائة وثلاثون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على ذلك ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧٢- وزارة التعليم العالي (٩٣٧٠٠٠٠) تسعة
ملايين وثلاثمائة وسبعون الف
دينار .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧٣- وزارة الصحة (٨٦١٠٠٠٠٠) ستة
وثمانون مليون ومئة الف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧٤- وزارة التنمية الاجتماعية
(٦٩٥٩٠٠٠) ستة ملايين وتسعمائة
وتسعون وخمسون الف دينار .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون ؟
شكراً لكم .

السيد المقرر :

٧٥- وزارة العمل (١٠٥٠٠٠٠) مليون

شكراً لكم

- وخمسون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٨١- وزارة الاعلام (٧٠٧٠٠٠) سبعمائة وسبع آلاف .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٨٢- وزارة الاعلام / مؤسسة الاذاعة والتلفزيون (٢٧٥٠٠٠) مليون وسبعمائة وخمسون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٨٣- وزارة الاعلام / وكالة الانباء الاردنية (٦٩٥٠٠٠) ستمائة وخمسون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٨٤- وزارة الاعلام / دائرة المطبوعات والنشر (٥١٧٠٠٠) خمسمائة وسبعة عشر ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٨٥- وزارة الشباب (٦٣٣٧٠٠٠) ستة ملايين وثلاثمائة وسبعة وثلاثون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٨٦- وزارة الثقافة (١٧١٦٠٠٠) مليون وسبعمائة وستة عشر ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٨٧- وزارة الثقافة / المكتبة الوطنية (٢٩٦٠٠٠) مئتي وستة وتسعون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟
- شكراً لكم .

- السيد المقرر :
- ٨٨- وزارة السياحة والآثار / دائرة الآثار العامة (٢١٤١٠٠٠) مليون ومائة واحد وأربعون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٩١- وزارة النقل (٧٩٥٠٠٠) سبعمائة وخمسة وتسعون ألف .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٩٢- وزارة النقل / سلطة الطيران المدني (١١٧٨٦٠٠٠) احدى عشرة مليون وسبعمائة وستة وثمانون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل توافقون على ذلك ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٩٣- وزارة النقل / دائرة الارصاد الجوية (١٠١٣٥٠٠٠) مليون ومائة وخمسة وثلاثون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٩٥- وزارة البريد والاتصالات والانصلاات (٨٣٨٢٠٠٠) ثمانية ملايين وثلاثمائة واثنين وثمانون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ٩٦- وزارة البريد والاتصالات / مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية (٣٩٤٣١٠٠٠) تسعة وثلاثين مليون واربعمائة واحد وثلاثون ألف دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم ؟
- شكراً لكم جميعاً .
- السيد المقرر :
- المجموع (١٦٧٤٠٠٠٠) مليار وستمائة واربعة وسبعون مليون دينار .
- دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الرقم بمجموعه ؟
- شكراً لكم .
- السيد المقرر :
- ج- المعجز وهو الفرق بين الايرادات والنفقات يكون (٥٠٠٠٠٠٠٠) .

محضر الجلسة

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ج) من المادة الثانية هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

المادة ٣ - تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣٢٧.٠٠٠.٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة (٣) شكرًا لكم .

المادة ٤ - أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الائتمانية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت أموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه الفقرة ؟ شكرًا لكم .

ب - تخصص الإيرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٣٩٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الإيرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ، ويتم تجديد النفقات التي

سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

السيد المقرر :

ج - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على هذه الفقرة (ج) من المادة (٤) ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

د - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (د) هل توافقون عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

المادة ٥ - أ - يتم الاتفاق من الخصاصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر مالية عامة أو خاصة وبموجب جوازات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس

الكريم على الفقرة (أ) من المادة (٥) ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ب) من المادة (٥) هل توافقون عليها ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

ج - اذا انبط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة أو دائرة أو جهة رسمية أخرى ، يجوز نقل صلاحية الاتفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الاتفاق في الوزارة أو الدائرة أو الجهة الرسمية الأخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ج) من المادة (٥) هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟ شكرًا لكم .

د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لتبر الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على

الفقرة (د) ؟

شكرًا لكم .

السيد المقرر :

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (هـ) من المادة (٥) ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

و - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة إحداث مواد أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة من مواد أو بنود الفصل ذاته .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (و) ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

ز - تحمل المؤسسات والشركات العامة التي وزدت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه

الفقرة (د) ؟

شكرًا لكم .

السيد المقرر :

هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء أي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (هـ) من المادة (٥) ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

و - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة إحداث مواد أو بنود جديدة في أي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة من مواد أو بنود الفصل ذاته .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (و) ؟ شكرًا لكم .

السيد المقرر :

ز - تحمل المؤسسات والشركات العامة التي وزدت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه

هذه نسخة الأصل

المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ز) .

شكراً لكم .

المادة ٦ - أ - يتم الاتفاق من مخصصات اغالة التازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (أ) من المادة (٦) هل توافقون ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب - يتم الاتفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٧) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ب) .

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل إلى آخر الا بقانون .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (أ) من المادة (٨) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة أخرى او بالعكس .

كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الأجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الأخرى في هذه النفقات .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ب) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) الواردة

(لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة أخرى او بالعكس) .

عندما نقول يستثنى مجلس الامة من هذه الفقرة ، هل يعني هذا انه لا يجوز نقل المخصصات الرواتب والاجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) الى أية مجموعة أخرى فلتكن مجموعة (٢٠٠) مثلاً كما هو مذكور في مشروع قانون الموازنة (٢٠٠) تأتي على الهاتف اجور الهاتف وثمان المياها ما المقصود يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) .

السيد المقرر : المقصود سيدي الرئيس هذا هو المقصود ان يستثنى مجلس الامة من احكام الفقرات : (أ ، ب ، ج ، د) .

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : اعتقادي عندئذ دولة الرئيس ان هنالك خلل كبير جداً يكون ، لماذا استثناء مجلس الامة الحقيقة ان المشروع كما قدمته الحكومة كان متوازن يتفق ويتسق مع المبادئ العامة لتنظيم الموازنة ليس المقصود هو استثناء مجلس الامة من احكام هذه المواد ان الرواتب والاجور الموجودة في المجموعة (١٠٠) رأساً ننقلها الى مجموعة (٢٠٠) ونصير نصير منها ثمن مواد وكهرباء الى آخره المقصود عندما كانت الحكومة قدمت في مشروعها في (د) بموافقة مدير عام الموازنة

في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ج) شكراً لكم .

السيد المقرر :

د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ ، ب ، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج آخر الى برنامج آخر او من مادة الى مادة أخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه وبموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (د) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ه - يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق عليها المجلس الكريم ؟

معالي السيد ذوقان الهنداوي :

السيد ذوقان الهنداوي : المادة (٨) الفقرة (هـ) ارجو من عطوفة المقرر العام ان يشرح لنا ما المقصود في (هـ) .

يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ ، ب ، ج ، د) بتوضيح استفساري هل يعني هذا لناخذ اي فقرة من الفقرات لناخذ (ب) مثلاً :

مجلس الاعيان

العامه ويستثنى من هذه الموافقة مجلس الامة .
يعنى ان مجلس الامة هو سيد نفسه
الموافقة تكون لرئيس مجلس الامة رئيس
مجلس الاعيان ولرئيس مجلس النواب ،
فعندما اراد النواب ان يوسعوا هذه المادة هم
استثنوا الموافقة وليس احكام القانون .

اذا كان احكام القانون يصبح فيه خلل
كبير جداً في تنظيم الموازنة ، نصبح نكيل باكثر
من صاع ، لمجلس الامة في احكام ولبية
الدوائر والمؤسسات في احكام .

يستثنى مجلس الامة من الموافقات
المذكورة في الفقرات أ ، ب ، ج ، د .

يعني في الفقرة (أ) تحتاج قرار من
مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير المالية ،
عندما نقول يستثنى هو مجلس الامة هو الذي
يقوم الموافقة طبعاً اتوقع عادة .

اما انه الاستثناء من الاحكام نفسها
باعتيادي انه يحدث خلل كبير في الموازنة
وليس هذا المقصود ، فاذا اضيفت كلمة يستثنى
مجلس الامة من الموافقة المذكورة في الفقرات
(أ ، ب ، ج ، د) .

يمكن هذا يصح والمعنى يستقيم .

دولة رئيس المجلس : معالي ذوقان

السيد المقرر : الحقيقة سيدي الرئيس
ربما وزير المالية يريد ان يتكلم في هذا الموضوع
وانا ليعذرني الاستاذ ذوقان الهنداوي اني لا
اللق نعه في تفسيره المعنى الحقيقة هي مجلس

الامة معفى فقط من احكام الفقرات
(أ ، ب ، ج ، د) ولكنه ليس معفى من بقية
احكام القانون فلذلك هي مرونة في التعامل مع
مجلس الامة .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ وزير
المالية .

معالي وزير المالية : سيدي دولة الرئيس
المقصود في البند (هـ) : يستثنى مجلس الامة
من اخذ موافقة لكن المدير المالي او الامين العام
لا يستطيع النقل من مادة الى مادة بدون
الرجوع الى رئيس مجلس الاعيان او مجلس
الامة .

يعني هو سيد نفسه لكن اذا شاء المخول
بالانفاق المسؤول عن الانفاق ان ينقل من مادة
الى مادة ياخذ من رئيس مجلس الامة ، يعني
السلطة هنا في مجلس الامة لكن بحاجة الى
موافقة داخلية حتى ينقل من مادة الى مادة .

هو سيد نفسه ولا يحتاج ان يذهب الى
السلطة التنفيذية في نقل الموافقات .

السيد المقرر : هذا هو المقصود الحقيقة
ونحن نؤيد ذلك .

دولة رئيس المجلس : معالي ذوقان
الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : يعني شرح
وزير المالية يؤيد وجهة نظري ، هي المقصود
الموافقة وليس من احكام المواد نفسها هي ليس
استثناء من احكام المواد الاستثناء من الموافقة بان
تبقى كي تبقى الموافقة لمجلس الامة نفسه كي

يبقى مجلس الامة هو سيد نفسه . تماماً هذا
الذي شرحته انا . في ليس في الصياغة
الحقيقية .

دولة رئيس المجلس : معالي سالم
مساعدته .



السيد سالم مساعدته : شكراً دولة
الرئيس ، الصحيح الفقرة واضحة بالرغم من
اني اؤيد ما ذهب اليه معالي السيد ذوقان
الهنداوي فيما يتعلق بالكيفية التي يجب ان
تكون الامور عليها او النصوص عليها الا ان
النص ورد صريحاً ولا يحتمل اي نوع من
الالتباس .

فقد ورد في الفقرة (هـ) المضافة :

يستثنى مجلس الامة من الفقرات
(أ ، ب ، ج ، د) ولم يرد النص على انه يستثنى
من الموافقة الواردة في الفقرات .

ولذلك بالرغم من ان النص غير مرجح
من النواحي المالية الا ان هذا ما ورد من مجلس
النواب وهذا الذي يجري مناقشته والتعديل فيها

يعني اعادة القانون بكامله الى مجلس النواب
الامر الذي تجاوزه اللجنة لان النص جاء على
وجه المطلق وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي ذوقان بك .

السيد ذوقان الهنداوي : انا اقدر دولة
الرئيس ان اثاره اي مشكلة الآن قد تعني اعادة
الموضوع الى مجلس النواب ونحن كلنا حرصنا
على ان لا يعود ، لذلك اذا كان التفسير يساعد
أن اكتفي بالتفسير الذي اوضحه معالي وزير
المالية بأن يثبت في المحضر هذه الجلسة ، ان
المقصود بها الموافقة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ جودت
السيول .



السيد جودت السيول : شكراً دولة
الرئيس ، اذا قرأنا النصين بأن ينتهي الى نتيجة
باعتيادي انها تختلف كما طرح حتى الآن .

المادة (٧) لا يجوز نقل الخصصيات من
فصل الى آخر الا بقانون ثم جاءت المادة (٨)
وتحدثت في (أ ، ب ، ج ، د) عن احكام نقل

محضر الجلسة

استثناء مما سلف .

ثم جاءت الفقرة (هـ) وقالت يستثنى مجلس الامة من الفقرات يرمتها لم تقل من ماذا يستثنى ، معنى ذلك ان الفقرات (أ، ب، ج، د) كأنها لم تكن بالنسبة لمجلس الامة ، لان النص استثنى مجلس الامة من احكام الفقرات كلها الاربعة ولذلك الامر يحتاج الى روية وتأن اذا قرأنا ولنعد الى المادة (٧) قالت لا يجوز ، المادة (٨) قالت في فقراتها يجوز لكن بشروط ووفق آلية معينة .

جاءت الفقرة (هـ) مطلقة قالت يستثنى مجلس الامة من الفقرات أ ، ب ، ج ، د اي انها لم تكن او ليست واردة بالنسبة لمجلس الامة .

دولة رئيس المجلس : معالي السيد عبدالرؤوف الروابده .

معالي وزير التربية والتعليم : بداية ارجو ان اذكر اخواني بالنص الذي ورد من الحكومة والذي جرى عليه التعديل ، انصرفت ارادة الحكومة فقط الى ان المجلس لا يحصل على الموافقة وان القرار يصدر منه لكن المبادئ تبقى قائمة وهو منع النقل من مادة الى مادة ومن بند الى بند ما انصرفت اليه ارادة مجلس النواب التي اضع قيدا على السلطة التنفيذية لا تتجاوز ارادتي ولكنني لا اضع قيدا على ارادتي وبالتالي ما خص وزارة الدفاع ابقي فقط وهو استثناء للحصول على الموافقة وبقيتها الاحكام اما ارادة مجلس النواب فانصرفت الى ان لا تنطبق الاحكام على مجلس النواب ، فيجوز النقل من

مادة الى مادة ومن نفقات متكررة الى الرأسمالية ، والرأسمالية بالعكس لانه يمثل ارادة الامة فلا يوضع على ارادته قيد في هذا الامر .

شكراً سيدي الرئيس .

شكراً معالي الأخ ، الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : اصبح الامر واضح ما قصده النواب ليس غامضاً يريد استثناء مجلس الامة من هذه الفقرات الاربعة ولكن مجلس الامة يخضع لاحكام القانون في بقية المواد .

دولة رئيس المجلس : اذا الفقرة (هـ) من المادة (٨) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في هذا القانون او اي تشريع آخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الامة وفقاً لما يلي :-

أ- لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الامة مجلس الاعيان .

جاء قرار مجلس النواب ليعدل (ل) الى الآتي : لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الامة ومجلس الاعيان ان هنالك الحقيقة مصاريف مشتركة هذا التعديل اللجنة موافقة عليه .

دولة رئيس المجلس : اذا المادة (٩) الفقرة (ل) هل يوافق عليها المجلس الكريم كما

وردت من النواب ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب - لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الانفاق بمجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : والحقيقة هي بند جديد لاستقلالية المجلس ، طلب مجلس الامة استقلالية مالية واعطى هذه الاستقلالية المالية والادارية

هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة (ب) ؟ شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ١٠ - لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) اجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .

دولة رئيس المجلس :

الفقرة (ل) من المادة (١٠) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرسودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الحظية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ب) هل يوافق المجلس الكريم ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

ج - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع أو نفاذ تلك المخصصات .

دولة رئيس المجلس : الفقرة (ج) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ١١ - يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرسودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في أي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وقاتها ودرجاتها أو رواتبها وفق احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية ذات الانظمة الخاصة ..

دولة رئيس المجلس :

هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١١) ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر :

المادة ١٢ - تعتبر موازنات المحافظات وجداول الإيرادات والنفقات الملحقة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

دولة رئيس المجلس : المادة (١٢) هل

هكذا هي الأصل

يوافق المجلس عليها ؟

شكراً لكم .

السيد المقرر : القانون بمجمله .

دولة رئيس المجلس : القانون بمجمله هل

يوافق المجلس الكريم عليه ؟

شكراً لكم جميعاً .

(هذا هو نص مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥ كما وافق عليه المجلس وكما سيرسل الى الحكومة لاتمام المراسيم الدستورية عليه) .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : م ق / ٢٦ : ٥٣

التاريخ : ١ / ٣ / ١٩٩٥ م

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتك رقم ١٣/٩٥/

١٢٢٥ تاريخ ١١/٢٨/١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته التاسعة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١/٣/١٩٩٥ ، الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه في جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة بتاريخ ٢٤ - ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض

التعديلات عليه .

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور وبالصيغة النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه ، كما ابعث اليكم بتوصيات اللجنة المالية الواردة في قرارها رقم (٥) تاريخ ١/١/١٩٩٥ .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم م ق / ٢٦ / ٥٣

التاريخ ١/٣/١٩٩٥

الموافق

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى كتاب دولتك رقم

١٣/٩٥/١٢٢٥ تاريخ ١١/٢٨/١٩٩٤ .

قرر مجلس الاعيان في جلسته التاسعة من الدورة العادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١/٣/١٩٩٥ ، الموافقة على (مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) كما ورد من مجلس النواب .

وقد سبق لمجلس النواب ان قرر الموافقة عليه في جلسته الخامسة عشرة من الدورة العادية الثانية والمنعقدة بتاريخ ٢٤ - ٢٦ / ١٢ / ١٩٩٤ كما ورد من الحكومة مع اجراء بعض

التعديلات عليه .

(٥) تاريخ ١/١/١٩٩٥ .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

ابعث لدولتكم خمس نسخ من القانون المذكور وبالصيغة النهائية رجاء التفضل باتمام المراسيم الدستورية عليه ، كما ابعث اليكم بتوصيات اللجنة المالية الواردة في قرارها رقم

قانون رقم () لسنة ١٩٩٥

قانون الموازنة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٩٥) ويعمل به اعتبارا من

١/١/١٩٩٥ .

المادة ٢ - تقدر ايرادات ونفقات الحكومة للثاني عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٩٥ بما يلي :-

أ - الايرادات (١.٦٢٤.٠٠٠.٠٠٠) دينار .

ب - النفقات (١.٦٧٤.٠٠٠.٠٠٠) دينار .

ج - العجز (٥٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار .

المادة ٣ - تقدر مصادر التمويل في هذا القانون بمبلغ (٣٢٧.٠٠٠.٠٠٠) دينار ويستخدم هذا المبلغ لتغطية عجز الموازنة ولتسديد اقساط القروض الداخلية والخارجية ولتغطية جزء من العجز المتراكم في السنوات السابقة .

المادة ٤ - أ - تخصص المنح والمساعدات المالية والقروض الامتامية المتعاقد عليها لتمويل مشاريع محددة في هذا القانون ، ويستثنى من ذلك اتفاقيات المنح الفنية التي خصصت اموالها لنشاطات اقتصادية محددة فتتفق حسب نصوص هذه الاتفاقيات .

ب - تخصص الايرادات المبينة في الباب الثاني المتأتية من المساعدات والمنح والمقدرة بمبلغ (٣٩٠.٠٠٠.٠٠٠) دينار لتغطية النفقات المبينة في الباب الثاني ، ولا يجوز الانفاق من هذه الايرادات الا بالقدر الذي يتحقق منها ويتم تحديد النفقات التي سيتم صرفها والمشاريع التي سيتم تنفيذها في الباب الثاني بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .

هذه نسخة الاصل

- ج - يخصص بقرار من مجلس الوزراء جزء من المساعدات العربية لتغطية النفقات غير الجارية للقوات المسلحة الاردنية ويودع في الصندوق المؤسس لهذه الغاية .
- د - اذا لم تتحقق المنح المنتظرة لدعم الخزينة يجوز الحصول على القروض الخارجية الميسرة بما يغطي الفرق بين المقدر من هذه المنح والمتحقق منها .
- المادة ٥ - أ - يتم الانفاق من المخصصات المرصودة في هذا القانون بناء على أوامر عامة او خاصة وبموجب حوالات مالية شهرية مصدقة من قبل مدير عام دائرة الموازنة العامة .
- ب - يجوز اصدار حوالات مالية بمخصصات اكثر من شهر واحد للنفقات الجارية او الرأسمالية اذا توفرت اسباب خاصة لتجاوز مخصصات الشهر الواحد .
- ج - اذا أنيط تنفيذ اي عمل وردت مخصصاته في فصل وزارة أو دائرة ما بوزارة او دائرة او جهة رسمية اخرى ، يجوز نقل صلاحية الانفاق من المخصصات الواردة في الحوالة المالية المصدقة الى المسؤول عن الانفاق في الوزارة او الدائرة او الجهة الرسمية الاخرى بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة .
- د - لا يجوز استعمال المخصصات الواردة في الحوالات المالية لغرض الأغراض المحددة لها ، ولا يجوز تجاوز المخصصات الواردة في هذه الحوالات .
- هـ - لا يجوز الالتزام بأي مبلغ يزيد عن المخصصات الواردة في هذا القانون ، كما لا يجوز طرح عطاء اي مشروع تزيد كلفته على المخصصات المرصودة له في هذا القانون الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة بناء على تنسيب مدير عام دائرة الموازنة العامة .
- و - يجوز لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة في حالات الضرورة احداث مواد او بنود جديدة في اي فصل من فصول النفقات الرأسمالية وتأمين المخصصات اللازمة لها من مواد او بنود الفضل ذاته .
- ز - تحمّل المؤسسات والشركات العامة التي وردت مشاريعها ضمن المشاريع الممولة من القروض الخارجية الكلفة المحلية لهذه المشاريع من ايراداتها الذاتية ، الا اذا رصدت المخصصات اللازمة لهذه الكلفة في هذا القانون .
- المادة ٦ - أ - يتم الانفاق من مخصصات اغائة النازحين المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (١) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ووزير الدولة / دائرة الشؤون الفلسطينية .
- ب - يتم الانفاق من مخصصات النفقات الطارئة المرصودة في الفصل (١/٤١) برنامج (د) البند (٢) بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية /

- الموازنة العامة .
- المادة ٧ - لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى اخر الا بقانون .
- المادة ٨ - أ - يجوز نقل المخصصات من مواد النفقات الجارية الى مواد النفقات الرأسمالية في الفصل نفسه بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز النقل بالعكس .
- ب - لا يجوز نقل المخصصات من الرواتب والأجور والعلاوات الواردة في المجموعة (١٠٠) في النفقات الجارية الى أية مجموعة اخرى او بالعكس .
- كما لا يجوز نقل المخصصات الى الرواتب او الاجور الواردة في النفقات الرأسمالية من المواد الاخرى في هذه النفقات .
- ج - لا يجوز نقل المخصصات الى المواد (١١٣)، (١١٤)، (١١٥)، (١١٦) الواردة في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية ويجوز النقل فيما بينها .
- د - مع مراعاة احكام الفقرات (أ، ب، ج) من هذه المادة يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر او من مادة الى مادة اخرى او من بند الى بند آخر في الفصل نفسه ، بموافقة مدير عام دائرة الموازنة العامة ويستثنى من هذه الموافقة وزارة الدفاع .
- هـ - يستثنى مجلس الامة من الفقرات (أ، ب، ج، د) .
- المادة ٩ - بالرغم مما ورد في هذا القانون او أي تشريع آخر تكون صلاحية الانفاق من مخصصات الفصل (١/٢) مجلس الأمة وفقاً لما يلي :-
- أ - لرئيس مجلس الاعيان اذا تعلق الانفاق بمجلس الأمة ومجلس الاعيان .
- ب - لرئيس مجلس النواب اذا تعلق الانفاق بمجلس النواب .
- المادة ١٠ - أ - لا يجوز التعيين على المادة (١٠٤) أجور العمال في المجموعة (١٠٠) في فصول النفقات الجارية .
- ب - لا يجوز تعيين الموظفين الذين تشملهم احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على حساب المخصصات المرصودة لتنفيذ المشاريع الرأسمالية الا بموافقة رئيس الوزراء الخطية بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة .
- ج - تنتهي اعمال الموظفين والعمال الذين يعينون على حساب مخصصات المشاريع الرأسمالية بانتهاء تلك المشاريع او نفاذ تلك المخصصات .
- المادة ١١ - يتم تحديد تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية المرصودة مخصصاتها في المجموعة (١٠٠) في اي فصل من فصول النفقات الجارية في هذا القانون بنظام يحدد فيه عدد الوظائف ومسمياتها وفتاتها ودرجاتها او رواتبها وفق

هكذا
منه
لأصل

احكام نظام الخدمة المدنية باستثناء الوظائف للوزارات وللدوائر الحكومية ذات الأنظمة الخاصة .

المادة ١٢ - تعتبر موازنات المحافظات وجداول الإيرادات والنفقات الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه .

المادة ١٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون كما تتولى دائرة الموازنة العامة مراقبة ومتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في هذا القانون دون الإخلال بالصلاحيات المنوطة بالجهات الرسمية الأخرى .

حكم غير

أمين عام مجلس الأمة

أحمد اللوزي

رئيس مجلس الأعيان

جدول رقم (٢)

للمصالحات العامة للسنة المالية ١٩٩٥

(بالآلاف دينار)

الإيرادات المحتملة	
١	الضرائب على الدخل والأرباح
٢	الضرائب الجمركية
٣	الضرائب الانتفاعية
٤	الضرائب الأخرى
٥	الرسوم
٦	الرسوم
٧	البرق والبريد والهاتف
٨	العوائد والأرباح
٩	القروض المستردة
١٠	الإيرادات المختلفة
١١	التمويل الذاتي
١٢	التمويل الذاتي المسترد
١٣	تمويل قرضي لتمويل مشاريع إنمائية

هكذا من الأصل

